

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

إستراتيجية توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في فلسطين
وأثر ذلك على الإلتزام الضريبي وحصيلة الخزينة العامة

إعداد

إياد حسين موسى سلمان

إشراف

د. غسان دعاس

قدمت هذه الأطروحة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية في
كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس- فلسطين.

2015

إستراتيجية توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في فلسطين
وأثر ذلك على الإلتزام الضريبي وحصيلة الخزينة العامة

إعداد

إياد حسين موسى سلمان

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2015/4/9، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

1. د. غسان دعاس/ مشرفاً ورئيساً

2. د. رائد سعد / ممتحناً خارجياً

3. د. مفيد الظاهر/ ممتحناً داخلياً

التوقيع

.....

.....

.....

الإهداء

إلى من أفنى عمره شقاء وتعباً من أجل أن أحيا حياة كريمة أبي الحنون.
إلى من لا تجزيها كلمات العرب والعجم شكراً على سخاء عطائها أمي الرؤوم.
إلى روح من ضحى بأغلى ما يملك من أجل هذه الأرض الطيبة أخي الشهيد رائق.
إلى من تبقى الى جانبي دائماً وأقتسم معها مسراتي وأحزاني زوجتي الغالية.
إلى من أدعو الله دائماً على أن يبقيني حياً لأجلهن ولأجل حياة كريمة لهن .. بناتي الغاليات.
إلى من أنعم الله علينا بها وحدها لتكون نبع الدفء والحنان شقيقتي الغالية.
إلى أشقائي وعائلاتهم وإلى أقربائي وأصحابي وزملائي - في العمل - الذين مكانهم في القلب.
إلى من أقف لهم دائماً إجلالاً واحتراماً لما أفاضوا به من العلم أساتذتي الأكارم.
إلى كل من كان له اسهام في دعم العلم والمعرفة في فلسطيننا الغالية

أهدي هذا الإنجاز المتواضع

إياد حسين موسى سلمان

الشكر والتقدير

"وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد" (سورة إبراهيم: آية

6).

الحمد والشكر كله لله، والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد رسول الله (ص).

أتهنر فرصة أتمام هذا الرسالة لأتوجه بالشكر الى كل من كان لي عوناً على أتمامها، والى كل من ساهم في مساعدتي على إنجازها.

الى من يستمرون في العطاء وبناء صروح العلم أساتذتي الأفاضل،

الى من اخصه بالذكر واتوجه له بالشكر الجزيل "الدكتور غسان دعاس" الذي لم يكن مشرفي عليها فقط بل كان لي السند والمعين والمشرف على متابعة كل حرف ورد فيها، لتخرج في أفضل صورها لا أنسى التقدم بالشكر الجزيل من أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءتها ومناقشتها.

كما اتوجه بالشكر والامتنان من السادة مدير عام ضريبة الدخل (الأخ حمزة نرلوم)، مدير عام المحاسب الضريبي (الأخ بشار أباطه)، مدراء دوائر ضريبة الدخل، وخص بالذكر كلاً من السادة: هشام تايه، عبد الرحمن دقه، وعاطف عمارنه، ورفيق بشر، مع حفظ الألقاب والمسميات والدرجات العلمية، الذين لم يخلوا بأي جهد لأتمامها.

كما اتوجه بجزيل الشكر من كل زملائي في دوائر ضريبة الدخل والقيمة المضافة، الذين ساهموا بتعبئة الاستبانات التي وجهت لهم بمهنية عالية.

كما انه لا أنسى شكر كل من "الدكتور حسن السفاريني، والدكتور سهيل صالحه، الدكتور احمد الديك، والمحاسب القانوني اسامة صبري" على جهودهم الوافرة في تحكيم استبائتي الدراسة.

واخيرا الى كل من تمنى لي الخير والنجاح... اليكم جميعاً ألف شكر وجزاكم الله عني خير الجزاء.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

إستراتيجية توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في فلسطين

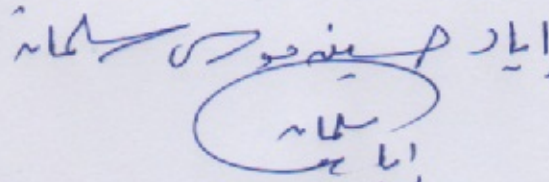
وأثر ذلك على الإلتزام الضريبي وحصيلة الخزينة العامة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب
علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

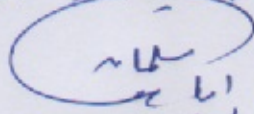
Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

إسم الطالب: 

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: ٢٠١٩ ١٠ ٢٠

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول	ط
	فهرس الملاحق	ن
	التعريف بمصطلحات الدراسة	س
	الملخص	ص
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
1.1	المقدمة	1
2.1	مشكلة الدراسة وأسئلتها	3
3.1	مبررات الدراسة	3
4.1	أهداف الدراسة	4
5.1	أهمية الدراسة	5
6.1	منهجية الدراسة	5
7.1	فرضيات الدراسة	6
8.1	حدود الدراسة	9
9.1	عينة الدراسة	10
10.1	متغيرات الدراسة	10
2	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	11
1.2	المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة	11
1.1.2	المطلب الأول: مفهوم وماهية الضريبة (تعريفها، صفاتها)	11
1.1.1.2	تعريف الضريبة	11
2.1.1.2	صفات ومعالـم الضريبة	12
2.1.2	المطلب الثاني: خلفية تاريخية موجزة عن ضريبتـي الدخل والقيمة المضافة في فلسطين	13
1.2.1.2	خلفية تاريخية عن ضريبة الدخل	13
2.2.1.2	خلفية تاريخية عن ضريبة القيمة المضافة	16
3.1.2	المطلب الثالث: العلاقة ما بين ضريبتـي الدخل والقيمة المضافة من الناحيتين:	17

	القانونية والاقتصادية	
17	العلاقة بين الضريبتين من الناحية القانونية	1.3.1.2
18	العلاقة بين الضريبتين من الناحية الاقتصادية	2.3.1.2
20	المبحث الثاني: إستراتيجية توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة	2.2
20	المطلب الأول: مفهوم ونشأة إستراتيجية توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة	1.2.2
20	مفهوم توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة	1.1.2.2
20	نشأة إستراتيجية توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة	2.1.2.2
29	المطلب الثاني: خطوات تنفيذ إستراتيجية توحيد الإيرادات الفلسطينية	2.2.2
29	الخطوة الأولى: توسيع القاعده الضريبية	1.2.2.2
30	الخطوة الثانية: إصلاح النظام الضريبي	2.2.2.2
30	الخطوة الثالثة: تطوير وتحسين أداء وزارة المالية	3.2.2.2
31	المطلب الثالث: الآثار المترتبة على توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في فلسطين	3.2.2
31	الآثار الايجابية المترتبة على توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة	1.3.2.2
38	الآثار السلبية المترتبة على توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة	2.3.2.2
40	المبحث الثالث: الدراسات السابقة	3.2
52	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها	3
52	منهج الدراسة	1.3
52	مجتمع الدراسة وعينتها	2.3
53	خصائص عينة الدراسة	3.3
60	أداة الدراسة	4.3
62	صدق أداة الدراسة	1.4.3
63	ثبات أداة الدراسة	2.4.3
64	نموذج الدراسة	5.3
67	مراحل تطبيق الدراسة	6.3
67	المعالجة الإحصائية	7.3
69	الفصل الرابع: نتائج التحليل الإحصائي	4
69	التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة	1.4
69	تحليل أسئلة الدراسة	1.1.4
71	تحليل أسئلة الدراسة الخاصة بالمكلفين	1.1.1.4

90	تحليل فرضيات الدراسة	2.1.4
90	تحليل فرضيات الدراسة الخاصة بالمكلفين	1.2.1.4
90	تحليل فرضيات الدراسة الفرعية الخاصة بالمتغيرات الديمغرافية للمكلفين	1.1.2.1.4
102	تحليل الفرضية الرئيسية الخاصة بالمكلفين	2.1.2.1.4
105	تحليل أسئلة الدراسة الخاصة بالموظفين	2.1.1.4
130	تحليل فرضيات الدراسة الخاصة بالموظفين	2.2.1.4
130	تحليل الفرضيات الفرعية الخاصة بالمتغيرات الديمغرافية للموظفين	1.2.2.1.4
148	تحليل الفرضية الرئيسية الخاصة بالموظفين	2.2.2.1.4
156	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	5
157	النتائج المتعلقة بتحليل بيانات الدراسة	1.5
157	النتائج المتعلقة بتحليل بيانات الدراسة الخاصة بالمكلفين	1.1.5
158	النتائج المتعلقة بتحليل بيانات الدراسة الخاصة بالموظفين	2.1.5
160	نتائج فرضيات الدراسة	2.5
160	نتائج الفرضيات الفرعية	1.2.5
160	نتائج الفرضيات الفرعية الخاصة بالمكلفين	1.1.2.5
161	نتائج الفرضيات الفرعية الخاصة بالموظفين	2.1.2.5
165	نتائج الفرضيات الرئيسية	2.2.5
165	نتائج الفرضية الرئيسية الخاصة بالمكلفين	1.2.2.5
166	نتائج الفرضية الرئيسية الخاصة بالموظفين	2.2.2.5
167	مدى تطابق واختلاف نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة	3.5
169	توصيات الدراسة	4.5
173	قائمة المصادر والمراجع	5.5
178	الملاحق	6.5
b	Abstract	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	إحصائيات جبايئ ضريبتى الدخل والقيمة المضافة فى دائرة كبار المكلفين وجميع الدوائر الضريبية فى الضفة الغربية	36
1.3	عينة الدراسة الخاصة بالمكلفين تبعا لمتغير نوع الملف	53
2.3	عينة الدراسة الخاصة بالمكلفين تبعا لمتغير عدد الموظفين	53
3.3	عينة الدراسة الخاصة بالمكلفين تبعا لمتغير وجود حسابات رسمية	54
4.3	عينة الدراسة الخاصة بالمكلفين تبعا لمتغير نوع النشاط	54
5.3	عينة الدراسة الخاصة بالمكلفين تبعا لمتغير عمر الشراكة	55
6.3	عينة الدراسة الخاصة بالمكلفين تبعا لمتغير عنوان الشراكة	55
7.3	عينة الدراسة الخاصة بالموظفين تبعا للجنس	56
8.3	عينة الدراسة الخاصة بالموظفين تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية	56
9.3	عينة الدراسة الخاصة بالموظفين تبعا للدائرة التى يعمل فيها الموظف	57
10.3	عينة الدراسة الخاصة بالموظفين تبعا للمسمى الوظيفي	57
11.3	عينة الدراسة الخاصة بالموظفين تبعا للعمر	58
12.3	عينة الدراسة الخاصة بالموظفين تبعا للمؤهل العلمى	59
13.3	عينة الدراسة الخاصة بالموظفين تبعا لسنوات الخبرة	59
14.3	فقرات المجالات الأربع للقسم الثانى من إستبانة الملّفين	61
15.3	فقرات المجالات الخمسة للقسم الثانى من إستبانة الموظفين	62
16.3	معامل الإتساق والثبات الداخلى بطريقة كرونباخ ألفا لمجالات إستبانة المكلفين	63
17.3	معامل الإتساق والثبات الداخلى بطريقة كرونباخ ألفا لمجالات إستبانة الموظفين	64

70	معيّار تقدير وقياس درجة متوسط موافقة المكلفين على توحيد الضريبتين	1-4
71	النسب المئوية لإجابات المكلفين على المجال الأول الخاص بدور توحيد الضريبتين في الحد من التهرب الضريبي	2-4
74	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الأول الخاص بمتوسط موافقة المكلفين على دور توحيد الضريبتين في الحد من التهرب الضريبي	3-4
76	النسب المئوية لإجابات المكلفين على المجال الثاني الخاص بدور توحيد الضريبتين على تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين	4-4
78	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثاني الخاص بمتوسط موافقة المكلفين على دور توحيد الضريبتين في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين	5-4
80	النسب المئوية لإجابات المكلفين على المجال الثالث الخاص بدور توحيد الضريبتين على توسيع قاعدة المكلفين من خلال زيادة الإلتزام الطوعي بها	6-4
82	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثالث الخاص بمتوسط موافقة المكلفين على دور توحيد الضريبتين في توسيع قاعدة المكلفين من خلال زيادة الإلتزام الطوعي بها	7-4
84	النسب المئوية لإجابات المكلفين على المجال الرابع الخاص بدور توحيد الضريبتين على زيادة التحصيل والجبابة	8-4
86	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الرابع الخاص بمتوسط موافقة المكلفين على دور توحيد الضريبتين في زيادة الحصيلة والجبابة	9-4
88	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات الأربعة بالإضافة الى المجال الكلي الخاص بمتوسط موافقة المكلفين على توحيد الضريبتين	10-4
91	نتائج تحليل التباين الأحادي لإستجابات المكلفين حول توحيد ضريبتين الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير نوع الملف	11-4
93	نتائج تحليل التباين الأحادي لإستجابات المكلفين حول توحيد ضريبتين الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير عدد الموظفين	12-4
94	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدلالة الفروق المتعلقة بدرجة متوسط الموافقة على دور توحيد ضريبتين الدخل والقيمة المضافة في	13-4

	المجالات المختلفة تعزى لمتغير وجود حسابات رسمية	
95	نتائج اختبار (T.test) لإستجابات المكلفين حول توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير وجود حسابات رسمية	14-4
96	نتائج تحليل التباين الأحادي لإستجابات المكلفين حول توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير نوع النشاط	15-4
98	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدلالة الفروق المتعلقة بدرجة متوسط الموافقة على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير عمر الشركة	16-4
99	نتائج اختبار (T.test) لإستجابات المكلفين حول توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير عمر الشركة	17-4
101	نتائج تحليل التباين الأحادي لإستجابات المكلفين حول توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير عنوان الشركة	18-4
103	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدلالة الفروق المتعلقة بدرجة متوسط الموافقة العالية على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة	19-4
104	نتائج اختبار (T.test) لإستجابات المكلفين حول توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة	20-4
105	مقياس تقدير وقياس درجة متوسط موافقة الموظفين على توحيد الضريبتين	21-4
106	النسب المئوية لإجابات الموظفين على المجال الأول الخاص بدور توحيد الضريبتين في الحد من التهرب الضريبي	22-4
108	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الأول الخاص بمتوسط موافقة الموظفين على دور توحيد الضريبتين في الحد من التهرب الضريبي	23-4
110	النسب المئوية لإجابات الموظفين على المجال الثاني الخاص بدور توحيد الضريبتين على تخفيض النفقات التشغيلية	24-4
113	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثاني الخاص بمتوسط موافقة الموظفين على دور توحيد الضريبتين في تخفيض النفقات التشغيلية	25-4

115	النسب المئوية لإجابات الموظفين على المجال الثالث الخاص بدور توحيد الضريبتين على تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين	26-4
117	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثالث الخاص بمتوسط موافقة الموظفين على دور توحيد الضريبتين على تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين	27-4
119	النسب المئوية لإجابات الموظفين على المجال الرابع الخاص بدور توحيد الضريبتين على زيادة التحصيل والجبابة	28-4
121	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الرابع الخاص بمتوسط موافقة الموظفين على دور توحيد الضريبتين في زيادة التحصيل والجبابة	29-4
123	النسب المئوية لإجابات الموظفين على المجال الخامس الخاص بدور توحيد الضريبتين على زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين	30-4
125	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الخامس الخاص بمتوسط موافقة الموظفين على زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين	31-4
128	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات الخمسة بالإضافة الى المجال الكلي الخاصة بمتوسط موافقة الموظفين على توحيد الضريبتين	32-4
131	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدلالة الفروق المتعلقة بدرجة متوسط الموافقة على دور توحيد ضريبتين الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الجنس	33-4
132	نتائج اختبار (T.test) لإستجابات الموظفين حول توحيد ضريبتين الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الجنس	34-4
134	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدلالة الفروق المتعلقة بدرجة متوسط الموافقة على دور توحيد ضريبتين الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	35-4
135	نتائج اختبار (T.test) لإستجابات الموظفين حول توحيد ضريبتين الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعي	36-4
137	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدلالة الفروق المتعلقة بدرجة متوسط الموافقة على دور توحيد ضريبتين الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الدائره التي يعمل فيها	37-4

138	نتائج اختبار (T.test) لإستجابات الموظفين حول توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الدائره التي يعمل فيها	38-4
140	نتائج تحليل التباين الأحادي لإستجابات الموظفين حول توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي	39-4
142	نتائج تحليل التباين الأحادي لإستجابات الموظفين حول توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير العمر	40-4
144	نتائج تحليل التباين الأحادي لإستجابات الموظفين حول توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير المؤهل العلمي	41-4
146	نتائج تحليل التباين الأحادي لإستجابات الموظفين حول توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير سنوات الخبرة	42-4
147	المقارنات البعدية (Multiple Comparisons) لدور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين حسب سنوات الخبرة	43-4
150	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدلالة الفروق المتعلقة بدرجة متوسط الموافقة العالية على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة	44-4
151	النتائج التي تتعلق بموافقة الموظفين على التوحيد فيما إذا كانت عالية ام لا في المجالات المختلفة	45-4

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	الملحق رقم (1): قائمة بأسماء المحكمين	178
2	الملحق رقم (2): الإستبانة الخاصة بالمكلفين	179
3	الملحق رقم (3): الإستبانة الخاصة بالموظفين	183
5	الملحق رقم (4): هيكلية مفوضية الإيرادات	187
6	الملحق رقم (5): نموذج تسجيل ملف الإيرادات	188
7	الملحق رقم (6): دليل اجراءات عمل دائرة كبار المكلفين	189

التعريف بمصطلحات الدراسة:

الإستراتيجية: يقصد بها المسار الذي يتم إختياره لتحقيق هدف معين (هندي، 2002، ص70).

الخزينة العامة: هي الحسابات الخاصة بتنفيذ موازنة الدولة السنوية التي تسجل فيها جميع عمليات القبض والدفع التي تمت خلالها، وهي التي تتولى إدارة الحسابات المفتوحة لديها خارج الموازنة سواء أكانت هذه الحسابات مفتوحة لصالحها أم كانت مفتوحة لصالح الغير من أفراد أو هيئات أو مؤسسات، أو بلديات، أو من سائر الأشخاص المعنويين ذوي الصفة العمومية، ويطلق على من يقوم بتسجيل عمليات القبض والدفع الخاصة بحسابات الخزينة بالمحتسب، والمحتسبون فئتان: مركزي ومحلي (عواضه، قطيش، 2013، ص1055-1056).

النفقات العامة: هي عبارة عن "مبلغ من المال تقوم الدولة بانفاقه من خزنتها بقصد إشباع حاجة عامة تحقيقاً لأهدافها" (خصاونة، 1999-2000، ص31).

الإيرادات: أي ضريبة و/أو رسم و/أو منحة و/أو ربح و/أو إيرادات أخرى تتولى المفوضية العامة للإيرادات تحقيقها وتحصيلها وتوريدها لحساب الخزينة الموحد ، ومن أهم مواردها ضريبة الدخل ، وضريبة القيمة المضافة (مسودة قانون توحيد الإجراءات الضريبية، 2013، ص4).

الضريبة: هي عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً الى الدولة أو الى الهيئات العامة بصفة نهائية، مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل ما دفعه (سلوم، 1990، ص65).

المفوضية العامة للإيرادات: الجهة المختصة من وزارة المالية التابعة للوزير ، والمناطق بها أعمال إدارة وتحقق ومراقبة الإيرادات وتحصيلها، وذلك وفقاً للصلاحيات المحددة قانوناً (مسودة قانون توحيد الإجراءات الضريبية، 2013، ص4).

مفوض عام الإيرادات: رئيس المفوضية العامة للإيرادات (مسودة قانون توحيد الإجراءات الضريبية، 2013، ص4) .

ضريبة الدخل: هي إحدى أنواع الضرائب المباشرة التي تفرض بشكل مباشر على الزيادة في رأس المال أو الزيادة في الثروة نتيجة إستخدامها، مثل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والمهن الحرة... الخ ، وهي ضريبة شخصية، لأنها تراعي حالة المكلف ومقدرته المالية وظروفه الإجتماعي (الدقه، السلامين، 2012، ص44).

ضريبة القيمة المضافة: هي ضريبة غير مباشرة تفرض على أثمان جميع الصفقات (أموال وخدمات) بنسبة واحدة ومتفق عليها باستثناء ما نص عليه القانون مثل ضريبة الإنتاج والمبيعات والضريبة على الإنفاق ، وهي تفرض على القيمة المضافة خلال مراحل الإنتاج المختلفة والتوزيع والبيع النهائي (الدقه، السلامين، 2012، ص45-46).

المكلف: هو كل شخص ملزم بدفع الضريبة أو إقتطاعها أو توريدها بموجب أحكام هذا القرار بقانون (القرار بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8)، 2011).

الشخص: الشخص الطبيعي أو المعنوي.

الشخص الطبيعي: المكلف الفرد أو الشريك في شركة التضامن أو شركة التوصية البسيطة وأبقي شركات أشخاص يحددها القانون (القرار بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8)، 2011).

الشخص المعنوي: كل إدارة أو مؤسسه يمنحها القانون شخصية معنوية، كالجمعيات على اختلاف أنواعها، والشركات المساهمة العامة، أو ذات المسؤولية المحدودة، وشركات التوصية بالأسهم والشركات الأجنبية سواء أكانت مقيمة أو غير مقيمة (القرار بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8)، 2011).

مأمور التقدير (المقدر): أي موظف مفوض أو لجنة مفوضة من الموظفين خطيا من المدير
باجراء أي تقدير أو تدقيق للضريبة بمقتضى هذا القرار بقانون (القرار بقانون ضريبة الدخل
الفلسطيني رقم(8)،2011).

التهرب الضريبي: يعني التهرب من الضريبة ، الإفلات منها بعدم دفعها كلية أو بعضها أو من
تحمل عبئها وذلك في وقت واحد ، وقد تكون بأن لا يؤدي المكلف الضريبة نهائيا الى خزينة
الدولة فيضيع حقها في الضريبة، وتهبط حصيلتها، أو بنقل عبء الضريبة من دافعيها الى آخر
حتى يستقر العبء نهائيا على عاتق من يتحملها فعلا، وبذلك لا يضيع حق الخزينة بها وتحصل
على حقها كاملا من الضريبة ، وقد يكون هذا التهرب من خلال مخالفة القانون ، أو باستخدام
إحدى الوسائل التي حددها القانون حصرا (صادق، 1999، ص1).

قانون ضريبة الدخل الفلسطيني: القانون المطبق في ظل مرحلة توحيد ضريبتى الدخل والقيمة
المضافة هو القرار بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011.

قانون ضريبة القيمة المضافة: لا يوجد قانون مطبق بشأن ضريبة القيمة المضافة في فلسطين
سواء في ظل مرحلة توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة أو ما قبلها، وأن ما يطبق فعليا هو
نظام الرسوم على المنتجات المحلي رقم (16) لسنة 1963.

إستراتيجية توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في فلسطين

وأثر ذلك على الإلتزام الضريبي وحصيلة الخزينة العامة

إعداد

إياد حسين موسى سلمان

إشراف

د. غسان دعاس

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى إمكانية نجاح تطبيق استراتيجية توحيد احد أهم موارد الخزينة العامة لدولة فلسطين، وهو توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة، وخاصة أن عملية التوحيد قد بدأت بالفعل، وأنه قد جرى تطبيقها في إحدى أهم الدوائر الضريبية التي تشتمل على أكبر ملفات دافعي الضرائب في فلسطين وهي دائرة كبار المكلفين .

لتحقيق هذا الهدف من الدراسة وجد الباحث أولاً أن يقوم بذلك من خلال قياس حالة التوحيد الحاصلة في هذه الدائرة، واستكشاف ما حققته من نتائج، سلبية كانت أم ايجابية على صعيد دور هذا التوحيد في الحد من مستوى التهرب الضريبي في فلسطين، وفي تخفيض النفقات التشغيلية، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين، الأمر الذي ينعكس أثره على توسيع قاعدة الإلتزام الطوعي الضريبي، وزيادة الجباية والحصيلة الضريبية الواردة الى الخزينة العامة فيها.

من أجل ذلك استخدم الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي من خلال أداة الاستبانة على مجتمعي دراسة هما:

المجتمع الاول: جميع المكلفين المسجلين لدى دائرة كبار المكلفين في الضفة الغربية، باستثناء ملفات المؤسسات المالية لقطاع البنوك والتأمين، حيث يتكون من (304) مكلفاً وفق إحصاءات نظام ادارة الإيرادات الموحد (RMS) الفلسطيني لشهر حزيران من عام 2014، تم اختيار عينة عشوائية منه حجمها (169) مكلف بما نسبته (55.5%) تقريباً.

المجتمع الثاني: جميع الموظفين العاملين في دوائر ضريبتين الدخل والقيمة المضافة الذين يعملون في مجال الضرائب بشكل مباشر، وتشمل (المدرء ونواب المدرء، رؤساء الأقسام، المقدرين وفاحصي الحسابات) في جميع محافظات الضفة الغربية بما فيهم موظفي دائرة كبار المكلفين حيث بلغ حجم هذا المجتمع (412) موظف، وتم اختيار عينة عشوائية منه بحجم (184) موظف بما نسبته 44.6% تقريبا من كلا الدائرتين، وبعد عملية جمع البيانات عولجت إحصائيا باستخدام برنامج SPSS.

خلصت الدراسة وبعد أن قامت وزارة المالية الفلسطينية بالتطبيق الفعلي لاستراتيجية توحيد الضريبتين منذ ثلاث سنوات تقريبا الى ما يلي:

اولا: كانت موافقة المكلفين على عملية توحيد الضريبتين في الفترة التي طبقت فيها متوسطة اقرب الى المتدنية في مجالات مساهمتها، بدءا في الحد من التهرب الضريبي أو بتوسيع قاعدة الالتزام الطوعي بها، أو في زيادة الحصيلة والجباية، وانتهاء بعدم مساهمتها في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين وبناءا على ذلك يمكن القول "ان توحيد الضريبتين لم يساهم كثيرا في رفع مستوى الالتزام الضريبي او في زيادة حصيلة الخزينة العامة".

ثانيا: كانت موافقة الموظفين الذين شملتهم العينة في المجال الثاني الذي يتعلق بمساهمة التوحيد بتخفيض وتقليص مستوى النفقات التشغيلية، والمجال الخامس الذي يتعلق بزيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين متوسطة.

ثالثا: كانت موافقة الموظفين في المجال الأول الذي يتعلق بمساهمة التوحيد في الحد من التهرب الضريبي، والمجال الثالث الذي يتعلق بدور التوحيد في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين والمجال الرابع الذي يتعلق بزيادة الحصيلة والجباية عالية.

بناءا على مستوى الموافقة التي ابداءها الموظفين على مجالات الدراسة يمكن القول " ان توحيد الضريبتين لم يساهم كثيرا في زيادة الالتزام الضريبي لدى المكلفين، الا انه ساهم في الى حد كبير في زيادة حصيلة الخزينة العامة".

من توصياتنا الموجهة الى إدارة التوحيد على صعيد الموظفين، وبما أن الموظفين لم يلمسوا
تغيراً على وضعهم الوظيفي، بأن يسعوا الى إرضاء الموظفين وإنصافهم قدر الإمكان، حتى
يكون ذلك حافزاً لعملهم والقيام بما يوكل اليهم من مهام بكل جد واجتهاد.

أما فيما يتعلق بالمكلفين، فيجب على هذه الإدارة المستقبلية- في ظل هذا التوحيد- أن تقوم بكل
ما يلزم من إجراءات وتوجيهات تكفل تحقيق مستوى أفضل من الخدمات المقدمة لهم، ورفع
وتحسين مستوى التعامل في تسوية ملفاتهم وتخفيف العبء الضريبي عن كاهلهم والى بناء
جسور من الثقة معهم، وتغيير شعورهم بأنهم مستهدفون لأغراض الجباية فقط دون النظر الى
العدالة في محاسبتهم .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1 1 المقدمة:

لقد كانت الضريبة منذ ظهورها بأشكالها الأولى في المجتمعات البدائية وإلى يومنا هذا تشكل إحدى أهم وسائل تجسيد التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ففي العقد الثالث من القرن الماضي، بات واضحاً لدى المختصين والسياسيين بأن الضريبة لا تتوقف عند حدود بعدها المالي المتمثل بتوزيع الأعباء المالية اللازمة للإنفاق العام بين أفراد المجتمع وفقاً لمبدأ القدرة التكليفية، وذلك لتأمين الحاجات التقليدية العامة ليس لأفراد المجتمع فحسب (القيسي، 2008، ص16)، وإنما أصبحت لها أبعاد أخرى باعتبارها إحدى أهم أدوات التدخل في توجيه الاقتصاد القومي، بعد أن أخفقت النظرية الاقتصادية التقليدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، والاستخدام الكامل إثر الركود الاقتصادي العالمي عام 1929، فأصبحت متعددة الأبعاد، فبالإضافة للبعد المالي لها تأكد كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي، إلا أن كل من هذه الأبعاد تستظل تحت بعد أوسع في الشمول وأعمق في التاريخ، ألا وهو البعد الوطني، وخلاصة القول: إن الضريبة، فكراً وتطبيقاً، تشكل قضية مهمة وحيوية في حياة الشعوب والدول (أبو كرش، 2006، ص13).

وفي فلسطين وفي ظل خصوصية حالة الاقتصاد الفلسطيني وخضوعه لسيطرة الاحتلال الاسرائيلي واقتصاده طيلة الفترة السابقة والتي ما زالت حتى يومنا هذا، فقد كان المواطن الفلسطيني لا يعترف بالنظام الضريبي الذي أجبرته عليه إسرائيل، من هنا نشأت علاقة غير ودية بين الإدارة الضريبية والمكلفين، وبسبب ذلك فإن الثقافة الضريبية لم تتشكل في ذهن المواطن الفلسطيني بشكل واضح نظراً للتراكمات التاريخية في عقل المواطن حول عدم أحقية السلطة الحاكمة في الأموال التي تجبئها منهم (اشتيه، 2006، ص23).

ونتيجة لذلك لم تستطع الإدارة الضريبية بناء تواصل إيجابي مع المكلفين، ولم تستطع التآلف مع محيطها إلا في حدود ضيقة، بل إن محيطها لم يتجه لدعمها أو القبول بها أصلاً، وفي

الوقت ذاته فإن العاملين في هذه المؤسسة يتفهمون أسباب هذه العزلة وجذورها، فالضريبة في الأساس تؤخذ بدون مقابل مباشر، وذلك هو بسبب الاختلاف بين المجتمعات المتحضرة التي فهم المواطن فيها عموماً والمكلف خصوصاً الأساس القانوني والأخلاقي لجباية الضريبة، وبين المجتمعات التي يشكل النقص في الوعي الضريبي فيها أهم مشكلة للإدارة الضريبية في تدعيم قدرتها على العمل وخلق بيئة مساندة لها (العلكاوي ، 2006، ص181)

من خلال ما سبق نستطيع القول بأن بذرة التهرب الضريبي قد زرعت وترعرعت في كنف الاحتلال وفترة حكمه الطويلة التي حكمت المكلف الفلسطيني، وامتدت جذورها الى هذا اليوم رغم كل الجهود التي بذلت في سبيل مكافحته والحد منه وما زالت غير قادرة على مواجهته، فالأرضية ما زالت خصبة له حيث القوانين والأنظمة السارية والمعمول بها في الأراضي الفلسطينية والمحكومة بالعلاقات الاقتصادية الإسرائيلية من جوانبها السياسية والاقتصادية كافة، وفقاً للاتفاقيات والتفاهات المعوقة بين الجانبين، وعلى رأسها اتفاقية باريس الاقتصادية التي كانت مرحلة التسوية، وأصبحت على ما يبدو قدرنا في ظل عدم قدرة السياسي الفلسطيني على إزالتها أو تعديلها.

وعليه كان لا بد على الإدارة الضريبية في فلسطين التفكير ملياً في كيفية محاربة هذا التهرب المتفشي بين أوساط المكلفين، والحد منه قدر الإمكان، فكان التوجه الحديث الى توحيد إيرادات أهم الضرائب الفلسطينية (ضريبي الدخل والقيمة المضافة)، والتنسيق الكامل بينهما هو السبيل الذي قد يصل بها الى محاصرة هذا التهرب والمحافظة على أفضل موارد الخزينة العامة.

ان عمليه توحيد الإيرادات تستلزم إعادة هيكلة الإيرادات الحالية على أساس النوع، وتقسيمها على أساس الوظيفة، فلا بد من إدارة جديدة تعتمد على برنامج محوسب وهي المفوضية العامة للإيرادات، والعمل على رفع كفاءة العاملين في دوائر الإيرادات الضريبية لتوحيد الجهد وتقليل التكاليف من جهة، وبالمقابل توعية المكلف وتغيير ثقافة عدم الالتزام الضريبي لديه شيئاً فشيئاً من جهة أخرى.

1- 2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في كيفية اىصال المكلف الفلسطيني الى الإلتزام الضريبي الطوعي بعد أن تربى عكس ذلك عقودا من الزمن، ومحاولة حصر والحد من أسباب اللجوء الى التهرب الضريبي، وتأثير ذلك على حصيلة الخزينة العامة من خلال إستراتيجية توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة، وذلك من خلال الإجابة على الاسئلة التالية:

السؤال الأول: هل يساهم توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي؟

السؤال الثاني: هل يساهم توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل اجراءات التعامل مع المكلفين ؟

السؤال الثالث: هل يساهم توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في توسيع قاعدة المكلفين من خلال زيادة الإلتزام الطوعي بها؟

السؤال الرابع: هل يساهم توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة الى زيادة التحصيل والجبابة للخزينة العامة؟

السؤال الخامس: هل يساهم توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات التشغيلية لهما بعد ان يصبحا دائرة موحدة ؟

1-3 مبررات الدراسة:

السبب الأول: إن الباحث هو أحد موظفي ضريبة الدخل على مدى خمسة عشر عاما، عمل فيها كأحد مأموري تقدير الضريبة، وربطها على المكلفين .

السبب الثاني: قد تكون ضريبة الدخل في نظر مجموعة كبيره من المكلفين سببا في التهرب من ضريبة القيمة المضافة، وسببا في ضياع الكثير من الأموال الضريبية على الخزينة العامة بسبب اخفاء وإتلاف وعدم تقديم بعض المكلفين فواتير مشتريات المقاصة الإسرائيلي، حتى لا تكون مؤشرا على حجم إيراداتهم، وبالتالي عدم محاسبتهم على ضريبة دخل أكثر وقد يكون توحيد

ضريبتى الدخل والقيمة المضافة، والمضى باستراتيجية الدمج بينهما أحد الحلول الآمنة أمام الحفاظ على حق الخزينة ومضاعفة مصادر أموالها من خلال الحد من التهرب الضريبي المتمثل بإخفاء فواتير المقاصد الإسرائيلية ذات المبالغ الضخمة.

السبب الثالث: إن هذا التوحيد إذا أرادت الإدارة الضريبية أن يكتب له النجاح، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار حقوق الموظفين الذين يقع على عاتقهم العبء الأكبر في تنفيذه، وأن يشعر الموظف بأنه منصف، وأنه في المكان الذي يليق بخبرته وقدراته العلمية والعملية حتى يستطيع القيام بكل ما يوكل إليه من مهام وظيفته باخلاص وتفان، والذي سيكون له الإنعكاس المباشر على المكلف من جهة وعلى الخزينة في المحصلة النهائية من جهة أخرى.

1-4 أهداف الدراسة:

- ❖ قياس مدى نجاح تطبيق إستراتيجية توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في فلسطين من خلال دراسة واقعها وذلك من وجهة نظر طرفي العلاقة الممثلة بالمكلفين والموظفين.
- ❖ مدى مساهمة توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات وإستغلال الموارد والطاقات البشرية المتوفرة لديها، وتوجيهها نحو تحقيق جهاز ضريبي أكثر فاعلية وأكثر كفاءة.
- ❖ مدى مساهمة توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في زيادة الإلتزام الطوعي الضريبي للمكلف الفلسطيني.
- ❖ مدى مساهمة توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في زيادة الحصيلة والجباية الضريبية للخزينة العامة من خلال تبادل المعلومات، وتوسيع قاعدة دافعي الضرائب.
- ❖ مدى مساهمة توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي.

1-5 أهمية الدراسة :

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى الى:

1. التحقق من مدى نجاح تطبيق إستراتيجية توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في تحقيق النتائج المرجوة منها والمتمثلة بوفرة الإيرادات، وضبط الأموال السائبة عن طريق زيادة ورفع مستوى الإلتزام الطوعي الضريبي والحد من التهرب الضريبي القائم.

2. وضع التوصيات الكفيلة بتوجيه استراتيجية توحيد الضريبتين نحو الأفضل وإبلاغ الجهات المعنية بها وبالنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

1-6 منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة المتمثلة بقياس مدى نجاح تطبيق استراتيجية توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في الدائرة التي طبقت فيها بشكل كامل وهي دائرة كبار المكلفين وما حققته من نتائج على صعيد الحد من التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة والجباية العامة وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات المحيطة بها قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بالدراسة من خلال جمع البيانات، وذلك بالإطلاع على نوعين من البيانات هي:

- البيانات الثانوية: حيث تم مراجعة الأدبيات الموجودة في الكتب والمجلات العلمية والإنترنت التي لها علاقة بمشكلة الدراسة .

- البيانات الأولية: تم تحديد مجتمع الدراسة المكون من عدة جهات أهمها الجهة المختصة بعملية توحيد إيرادات الضرائب من كلا الضريب تين (الدخل، القيمة المضافة) ممثلة بكبار المسؤولين فيها، وبالموظفين في مختلف مهامهم ونشاطاتهم، وبمجموعه من كبار المكلفين، وقد تم إختيار عينة من الجهات المذكورة أعلاه بالشكل الذي يغطي أهداف الدراسة، وتم إعداد إستبارتين تشتمل كل منها على كافة الاسئلة المتعلقة بموضوع

الدراسة، وقد تم العمل على مراجعتها، وتدقيقها، وعرضها على محكمين لأخذ ملاحظاتهم عليها واستخلاص النتائج من خلال تحليلها وفقا للبرنامج الاحصائي (SPSS) لكتابة التقرير النهائي.

1-7 فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى الإجابة على اسئلة مشكلة الدراسة، ومن اجل ذلك تم وضع الفرضيات اللازمة للوصول الى هذه الاجابة بعد التحقق من اثباتها او نفيها وتكمن هذه الفرضيات بمايلي:

الفرضيات الرئيسية:

(1) لا يجد درجة موافقة عالية لدى المكلفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الأربعة عند ($\alpha \leq 0.05$) أي ان متوسط درجة الموافقة اقل من او يساوي 3.66 ($H_0 : \mu \leq 3.66$)

(2) لا يجد درجة موافقة عالية لدى موظفي الضريبة على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الخمسة عند ($\alpha \leq 0.05$) أي ان متوسط درجة الموافقة اقل من او يساوي 3.66 ($H_0 : \mu \leq 3.66$)

الفرضيات الفرعية:

اولا: الفرضيات الفرعية الخاصة بالفرضية الرئيسية الأولى المتعلقة بدرجة الموافقة العالية لدى المكلفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الأربعة المختلفة وتشتمل على:

(1) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة، وتخفيض نسبة التهرب الضريبي.

(2) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة، وتخفيض وتسهيل إجراءات تسجيل المكلفين ومحاسبته.

(3) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة، وتوسيع قاعدة الإلتزام الطوعي للمكلفين.

(4) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة، وزيادة الحصيلة والجباية على الخزينة العامة.

(5) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الأربعة المختلفة تعزى لمتغير نوع الملف.

(6) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الأربعة المختلفة تعزى لمتغير عدد الموظفين.

(7) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الأربعة المختلفة تعزى لمتغير وجود حسابات رسمية.

(8) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الأربعة المختلفة تعزى لمتغير نوع النشاط.

(9) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الأربعة المختلفة تعزى لمتغير عمر الشركة.

(10) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الأربعة المختلفة تعزى لمتغير عنوان الشركة.

ثانياً: الفرضيات الفرعية الخاصة بالفرضية الرئيسة الثانية المتعلقة بدرجة الموافقة العالية لدى الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الخمسة المختلفة وتشتمل على:

(1) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة، وتخفيض نسبة التهرب الضريبي.

(2) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة، وبين تخفيض وتسهيل إجراءات تسجيل المكلفين ومحاسبتهم.

(3) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة، وتوسيع قاعدة الإلتزام الطوعي للمكلفين.

(4) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة، وزيادة الحصيلة والجباية على الخزينة العامة.

(5) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة، وبين تخفيض النفقات التشغيلية وتوجيه الطاقات والكفاءات نحو الإستغلال الأمثل لها.

(6) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الخمسة المختلفة تعزى لمتغير الجنس.

(7) لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الخمسة المختلفة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

(8) لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الخمسة المختلفة تعزى لمتغير الدائرة الموظف فيها.

(9) لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الخمسة المختلفة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

(10) لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الخمسة المختلفة تعزى لمتغير العمر.

(11) لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الخمسة المختلفة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

(12) لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الخمسة المختلفة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

8-1 حدود الدراسة:

- الحدود البشرية: مجموعة من الرؤساء، والمرووسين في الدوائر الضريبية، بالإضافة إلى مجموعة من كبار المكلفين.
- الحدود المكانية: مكاتب ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الضفة الغربية.

- الحدود الزمانية: العام الدراسي 2013/2014.

9-1 عينة الدراسة:

مدراء، رؤساء الأقسام، والمقدرون وفاحصو الحسابات في الدوائر الضريبية، ومجموعة من كبار دافعي الضرائب المسجلين في دائرة كبار المكلفين في محافظات الضفة الغربية.

10-1 متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:	المتغيرات التابعة:
• المتغيرات الخاصة بالمكلفين وتشتمل على: (نوع الملف، عدد الموظفين، وجود حسابات رسمية، نوع النشاط، عمر الشركة، عنوان الشركة). • المتغيرات الخاصة بالموظفين وتشتمل على: (الجنس، الحالة الاجتماعية، الدائرة التي يعمل فيها الموظف، المسمى الوظيفي، عمر الموظف، المؤهل العلمي للموظف، سنوات خبرة الموظف). • دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة	• في الحد من التهرب الضريبي . • في تخفيض وتسهيل إجراءات تسجيل المكلفين، ومحاسبتهم. • في توسيع قاعدة المكلفين من خلال تشجيعهم على التزامهم الطوعي الضريبي. • في زيادة الجباية والتحصيل للخزينة العامة. • في تخفيض النفقات التشغيلية، وتوجيه الطاقات والكفاءات نحو الإستغلال الأمثل لها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

المقدمة:

إن الضرائب في الوقت الحاضر تحتل مكانة الصدارة في إيرادات الخزينة العامة، وهذا المكان الخاص لها لا يرجع فقط لكونها من أهم مصادر الإيرادات العامة، بل لأنها أصبحت ذات أهمية بالغه بالدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية.

هذا بالإضافة الى ما قد تثيره الضريبة من مشاكل فنية عند اختيار نوع معين من أنواعها ومشاكل اقتصادي واجتماعي عند فرض ضريبة معينة، وأخيرا مشكلات تظهر عند اختيار نظام ضريبي معين ليتناسب والبنيان الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، ومرحلة النمو فيه.

من أجل ذلك، فقد تباينت تعريفات الضريبة، واختلفت من حين الى آخر، ومن بلد الى آخر، وأصبح اختيار النظام الضريبي من أهم المواضيع في الدولة، مما أدى الى نشوء العلم الذي يبحث في أسباب فرض الضرائب، ومدى شرعيتها، وأهدافها وخصائصها، وقواعد فرضها، وبيان طريقة فرضها وتحديد أسعارها بما يراعي الخلافات والمنازعات التي قد تنشأ بين أطرافها، وسنحاول بإيجاز في هذا المبحث توضيح ماهية الضرائب، وكل ما يتعلق بها، (سلوم، 1990، ص59).

المطلب الأول : مفهوم و ماهية الضريبة (تعريفها، صفاتها)

أولا : تعريف الضريبة :

من أكثر تعريفات الضريبة شهرة، هو تعريف الأستاذ "غاستون جاز" الذي عرفها بأنها "تأدية نقدي تفرضها السلطة على الأشخاص وتجيئها منهم بصورة نهائية دون مقابل من أجل تغطية الأعباء العامة"، (سلوم، 1990، ص65).

كما عرفها الدكتور "طاهر الجناحي" بـ"لغها"، اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطيه الأعباء العامة دون مقابل محدد ، وتوزع هذه الأعباء بين الوحدات الاقتصادية وفق مقدرتها التكاليفي (الشرع، 2008، ص22).

ثانيا : صفات ومعالم الضريبة :

من التعريفات السابقة للضريبة تتضح معالم وصفات الضريبة، وهي على النحو الآتي:

- 1 الضريبة مبلغ من المال: قد يكون هذا المال عينا كما كان في العصور السابقة (اقتطاع جزء من المحاصيل الزراعية)، أو يدفع نقدا وهي أسهل فرضا وتحصيلًا.
- 2 الضريبة تفرض جبرا، فلا يخير المكلفون لا بأدائها، ولا بكيفية دفعها، ولا بتحديد موعدها، وإذا امتنعوا عن أدائها طواعية حصلت منهم بصورة جبرية، خاصة لأنها لا تفرض إلا بقانون يصدر عن السلطة التشريعية لتكون بعد ذلك إلزامية لجميع المقيمين في الدولة.
- 3 الضريبة تفرض من قبل الدولة، أي من خلال هيئاتها ومؤسساتها العامة والمحلية والتي تتمتع بسلطة عامة لفرضها.
- 4 الضريبة تدفع دون مقابل، يجب أن يدفعها المكلف دون أن ينتظر مقابلها لأنه يأخذ مردودها بطريقة غير مباشرة من خلال الاستفادة من خدمات الدولة له.
- 5 الضريبة تفرض بصفة نهائية، أي أن المكلف الملزم بدفعها لا يحق له المطالبة باسترداد المبالغ التي دفعها، ولا يحق له المطالبة بأي فوائد عليها لأن فرضها عليه يكون نهائيا.
- 6 الضريبة تفرض على المكلفين، الذي يدفعها هو المكلف التي تستحق عليه، اذا تحقق له دخل خاضع غير معفي سواء أكان شخصا طبيعيا أم معنويا، أو كان وطنيا أو أجنبيا،(خصاونة، 2000، ص98-99).

المطلب الثاني: خلفيّة تاريخيّة موجزة عن ضريبتيّ الدخل والقيمة المضافة في فلسطين:

أولاً : ضريبة الدخل:

فرضت الضرائب في فلسطين بصور ة رسميّة منذ الانتداب البريطاني ، حيث كان أول قانون لضريبة الدخل يطبق في فلسطين، هو قانون رقم (23) لعام 1941 اعتباراً من 1941/09/01 وبهذا تكون فلسطين هي رابع دول ة عربيّة تفرض فيها ضريبة الدخل ، (مجلة نقابة المحامين الأردنيين، 1995، ملحق أول، ص6).

عدل هذا القانون بقانون آخر رقم (13) لسنة 1947 الذي لم يطرأ عليه تغيير كبير، حيث أنشأ مطارح جديده للضريبة، بإخضاع الأرباح التي تتلّى من أي ملك بخلاف المباني أو الأراضي أو الأبنية الصناعية، وكما أخضع أرباح التصدير والأرباح الزراعيّة، واستثنى استهلاك قيمة الأرض التي تقوم عليها البناءة، واستمر العمل بهذا القانون (13) لسنة 1947 في قطاع غزة، حيث أبقت الإدارة المصريّة الأمور الضريبية على حالها كما كانت عليه في عهد الانتداب البريطاني،(الدقة، السلامين، 2007 ، ص22).

أما في الضفة الغربية فقد انتهى العمل بنفس القانون المطبق في غزة مع نهاية الانتداب البريطاني في عام 1948، فقد قامت الحكومة الاردنيّة بإصدار قوانين جديدة لتتلاءم مع الوضع في الضفة الغربية ، وتم إصدار القانون المؤقت رقم (50) لسنة 1951 الذي وحد التشريعات الضريبية في الضفتين ، وبقي حتى تم استبداله بصور القانون رقم (12) لسنة 1954 حيث استحدثت بموجب دائرة ضريبة الدخل وتم ربطها بوزير المالية مباشرة، وتوسيع نطاق الخضوع للضريبة بفرض الضريبة على الدخل المتأتي في الأردن ، كما تم بموجبة استحداث مرحلة التمييز كمرحلة أخرى من مراحل الطعن التي كانت مدرجة في القانون السابق لدى محكمة التمييز،(مجلة نقابة المحامين الأردنيين، ملحق أول، ص12 وما بعدها).

كان آخر القوانين الصادرة في تلك الفترة هو القانون رقم (25) لسنة 1964، حيث توسع في شمول التكاليف الضريبي، وزاد في نسبة التصاعد في المعدلات الضريبية ، ونص على محكمة

استئناف ضريبة الدخل لفض المنازعات الضريبية ، وتبني معيار الإقليمية في إخضاع الدخل للضريبة.

في عام 1967، وبعد أن أصبحت فلسطين جميعها تحت الاحتلال الإسرائيلي بقي الوضع الضريبي على ما هو عليه ، وتعديله بإصدار أوامر عسكريّة تخدم وتعزز من وجود الاحتلال على القانون رقم (25) لسنة 1964، والتي لم تبق منه سوى الإطار الخارجي فقط، وكانت جميع التعديلات الصادرة تصب في مصلحة الاحتلال، وقد طالت هذه التعديلات القانون الفلسطيني رقم 13 لسنة 1947 المطبق في غزة أيضا،(علاوة، 1992، ص49).

بقي القانون الأردني لضريبة الدخل رقم (25) لسنة 1964 ساريا في الضفة الغربية والقانون الفلسطيني لضريبة الدخل رقم (13) لسنة 1947 ساريا في غزة حتى مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1995، باتفاق غزة أريحا أولا، حيث استمر سريانه حتى عام 2004، وبعد ذلك صدر أول قانون ضريبي فلسطيني لضريبة الدخل رقم 17 لسنة 2004، وكان هذا القانون موحدا بين الضفة وغزة، ومن ثم جرى تعديله في عام 2008 حيث صدر القرار بقانون رقم (2) لسنة 2008، وتلاه التعديل الأخير بصدور القرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011 مع بعض التعديلات عليه حيث نصت المادة (16) من القانون، على أن تستوفي الضريبة بنسبة 15% على الدخل الخاضع لأي شخص معنوي، وكذلك الشخص الطبيعي بنفس النسبة (15%) لما تزيد قيمته عن (80000) شيكل، ثم ألحق القانون بقرار مجلس الوزراء رقم (01/116/13م.و.س.ق) لعام 2012 بشأن تعديل الشرائح، والنسب الضريبية الواردة في المادة رقم (16) من القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل، حيث أضيفت الى تلك الشرائح والنسب الضريبية الواردة في المادة 16 فقرة(1) منه والتي بدأ سريانها ابتداء من 2012/01/01 خاصة المتعلقة بإخضاع الدخل الذي يزيد عن 125000 شيكل الى شريحة 20% للشخص الطبيعي والمعنوي على السواء.

لا بد من الإشارة هنا الى ان هناك تعديلات صدرت بموجب قرار بقانون ضريبة دخل جديد اثناء اعداد هذه الرسالة كان لا بد من التطرق اليها على بعض مواد القرار بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 نورد أهمها بالاتي:

1 تعديل المادة 12 فقرة 1 بند (أ) برفع بدل اعفاء الاقامة للمكلف الفلسطيني المقيم الى (36000) شيكل بدلا من (30000) شيكل.

2 تعديل المادة 16 فقرة (1) برفع شرائح الدخل الخاضع للضريبة للمكلف الفلسطيني كشخص طبيعي كالاتي:

▪ الدخل الخاضع بقيمة (1-75000) شيكل بنسبة 5% بدلا من (1-40000) شيكل سابقا.

▪ الدخل الخاضع بقيمة (75001-150000) شيكل بنسبة 10% بدلا من (1-40001-80000) شيكل سابقا.

▪ الدخل الخاضع الذي يزيد عن (150000) شيكل بنسبة 15% بدلا من 20% لما كان يزيد عن 125000 شيكل سابقا.

▪ تعديل المادة 16 فقرة (2) بتخفيض شريحة الضريبة على الدخل الخاضع للشخص المعنوي فقد أصبحت 15% بدلا من 20% التي كانت سارية ابتداء من 2012/01/01 على الدخل الذي يزيد عن 125000 شيكل، باستثناء شركات الاتصالات والشركات الحائزة على حق امتياز او احتكار في السوق الفلسطينية (التعميمات والقرارات الإدارية، ضريبة الدخل، 2015).

ثانيا ضريبة القيمة المضافة :

في شهر آب عام 1976، استحدثت الدولة العبرية ضريبة جديدة سميت بضريبة القيمة المضافة، وذلك بموجب القانون التنفيذي رقم (31) لعام 1976 المتعلق بالرسوم والمكوس دون الإعلان عن فرضها كضريبة جديدة، بل فرضت تحت اسم نظام الرسوم على المنتجات المحلية (إدارة دفاتر الحسابات)، وتم تطبيق هذه الضريبة في كل من الدولة العبرية والقدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد استندت هذه الضريبة الى القانون الأردني رقم (16) لعام 1963، وبذلك أحدث تشريع جديد الى القوانين الضريبية التي كان معمولا بها في ذلك التاريخ، وفرضت الضريبة أصلا بنسبة 8% ورفعت الى 12% في عام 1977، ثم الى 17% في عام 1983، ثم الى 18% في عام 1991، وعدلت لاحقا في عام 1994 الى 17%، (علاوة، 1992، ص51).

استمرت هذه النسبة في الأراضي الفلسطينية الى تاريخ السابع من أيلول عام 2005، في حين تم رفعها في الدولة العبرية الى نسبة 18% من بداية العام 2003، وتم العدول عن ذلك بالعودة الى نسبة 17% في العام 2004، حيث انخفضت مرة أخرى في إسرائيل الى نسبة 16.5% اعتبارا من 2005/9/1، وانخفضت في فلسطين الى نسبة 16% بتاريخ 2005/9/7.

وقد أعطت المادة السادسة من بروتوكولات الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني مع الدولة العبرية الموقع في باريس يوم الجمعة الموافق 29 نيسان عام 1994 الأساس القانوني للاستمرار في فرض ضريبة القيمة المضافة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية (علاوة، 1997، ص29).

تجدر الإشارة هنا الى أن نظام ضريبة القيمة المضافة (الرسوم على المنتجات المحلية) هو بمثابة نظام موروث عن احتلال بائد، وهو مترجم حرفيا من اللغة العبرية، كما انه صعب الفهم والتطبيق، لذا فهو يحتاج الى إصلاح وتطوير بحيث تراعى فيه خصوصية المكلف الفلسطيني ليتمشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة.

المطلب الثالث: العلاقة ما بين ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة من الناحية القانونية والاقتصادية:

أولاً: العلاقة بين الضريبتين من الناحية القانونية:

أجمعت معظم الدساتير في العالم على أن هذه الضرائب لا تفرض ولا تجبى إلا بقانون، فلو أخذنا الدستور الأردني بجميع تعديلاته لسنة 2011، وهو الأقرب واقعياً علينا في فلسطين لوجدنا أن المادة (111) منه " لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون ولا تدخل في بابها أنواع الأجور التي تتقاضاها الخزنة المالية مقابل ما تقوم به دوائر الحكومة من الخدمات للأفراد ، أو مقابل انتفاعهم بأملاك، وعلى الحكومة أن تلّخذ في فرض الضرائب بمبدأ التكيف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وأن لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الأداء ، وحاجة الدول الى المال " (الدستور الأردني المعدل، 2011).

كما أكد القانون الأساسي الفلسطيني ذلك في المادة (88)، حيث نصت المادة على " فرض الضرائب العامة والرسوم وتعديلها والغائها لا يكون إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها في غير الأحوال المبينة في القانون " (القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، 2005).

من هنا نجد أن ضريبتَي الدخل والقيمة المضافة قد تساويا في القاعدة العامة، وهي ضرورة وجود قانون ينظمهما ويحدد قواعدهما، كما تجتمع القوانين بضرورة أن تكون هذه الضرائب متوائمة مع تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعي عند فرضها.

إن القانون الضريبي هو أحد فروع القانون العام إلا أنه يعد فرعاً مميزاً وله كيان خاص، كما أنه فرع من فروع القانون الإداري، لأن الإدارة الضريبية هي جزء من التنظيم الإداري للدولة، لكن القانون الضريبي له ذاتية خاصة، ويحتفظ باستقلاليته عن باقي فروع القانون العام، حيث أن الدين الضريبي لا يعتبر ديناً عادياً، بل هو فريضة قانونية له صفة السيادة، ويؤدي قصراً لأنه في ذلك شأن الخدمة العسكرية، (عطيه، 1960، ص 32-33).

كما تتسارو القضايا الضريبية أمام القضاء سواء أكانت قضايا تخص ضريبة القيمة المضافة، أم قضايا تخص ضريبة الدخل إلا في ما يتعلق بالحثيات القانونية التفصيلية لكل منهما.

ثانيا : العلاقة بين الضريبتين من الناحية الاقتصادية:

تجتمع الضريبتان في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي هدفت الدولة من وراء فرضها، ويمكن تلخيص بعض الأهداف الاقتصادية للضريبتين من خلال ما يلي:

- ضبط استهلاك سلع وخدمات معينة: من خلال ما تتبعه الدولة من سياسات في رفع أو تخفيض أسعار الضريبة، سواء كانت المباشرة منها كضريبة الدخل أو غير المباشرة كضريبة القيمة المضافة على بعض السلع والخدمات المستوردة، تستطيع التحكم بالحد أو من زيادة استهلاكها، وحجم تداولها بين أيدي مستهلكيها، وفي كلتا الحالتين يتوجب أن يكون الطلب على هذه السلعة مرنا، كما يمكن للدولة ان تتحكم من خلال الضرائب بتخفيض أو زيادة استهلاك السلع المحلية أيضا،(عبد الحميد، 1990، ص279) .

- معالجة الأزمات الاقتصادية: إن الضرائب من أهم وأفضل الوسائل التي تتبعها الدول في معالجة أزماتها الاقتصادية، ففي فترات الازدهار والنمو/ التي يزيد فيها الطلب على العرض/، تقوم الدولة برفع سعر الضريبة حتى تستطيع امتصاص التضخم والحد من ارتفاع الأسعار الناجم عن زيادة الطلب، أي من خلال امتصاص القوة الشرائية المرتفعة وإعادة الاستقرار الى الاقتصاد القومي، كما يمكن للدولة إنفاق حصيلة الضرائب على المشروعات الإنتاجية أو البنية التحتية، بحيث يؤدي الى انتعاش حقيقي في الاقتصاد القومي في حالة الركود والكساد على السلع والخدمات، (القاضي، 1980، ص149).

- إعادة توزيع الثروة والدخول بين أفراد المجتمع الواحد: تكمن أهمية الضرائب في تحقيق هذا الهدف، من خلال تضيق الفجوة الكبيرة ما بين الأغنياء والفقراء ، وذلك خوفا من الثورات الاجتماعية وظهور تعارضات طبقية، أو بروز آفات اجتماعية كالسرقة وغيرها، فزيادة الضريبة على أصحاب الدخل المرتفعة التي تمتاز بفائض كبير، وإعادة توزيع تلك الضرائب

على شكل منح أو هبات أو مشاريع استثمارية من شأنه تقليص الفوارق الطبقة مع الفقراء، وشعورهم بالتغييرات.

كما أن الضرائب يمكن أن تكون ذات تأثير كبير على الأسعار من خلال زيادة الجزء المقتطع من دخول الأفراد كضريبة دخل، حيث يؤدي الى انخفاض في الطلب وميل في مستوى انخفاض الأسعار، وحدث العكس في حالة تخفيض هذا الاقتطاع، كما أن الضرائب غير المباشرة والمفروضة على السلع المتداولة، أو استهلاكها، أو على أرباح المستوردين، والمنتجين، فإنها ستؤدي الى رفع مستوى الأسعار، خاصة اذا عمد هؤلاء الى نقل عبئها الى المستهلك.

كذلك يمكن للضرائب أن تؤثر كثيرا في مستوى الاستهلاك من خلال الضرائب المباشرة وارتفاع سعرها بالتأثير على خفض الدخل، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية خاصة على السلع التي يمكن الاستغناء عنها أو نقص استهلاكها، والتي يكون الطلب عليها مرنا، في حين أن الضرائب غير المباشرة وتأثيرها على الاستهلاك يتوقف على الطبقات التي تصيبها هذه الضريبة، فيما اذا كانت تصيب طبقات الأغنياء، حيث يكون تأثيرها عليهم بسيطا لأنهم سيقطعون الضريبة من ادخارهم بدلا من تخفيض استهلاكهم، أما اذا كانت تصيب الطبقات الفقيرة فإنها ستؤدي الى تقليص استهلاكهم (بشور، 1993، ص27).

بالإضافة الى تأثير الضرائب على الإنتاج من هذه السلع بشكل يربط ط مباشرة مع حجم الاستهلاك منها، فقلة الاستهلاك تؤدي الى تخفيض الإنتاج لانعكاسه تلقائيا على قلة الطلب عليها، وبالتالي تؤثر هذه الضرائب على تنقل عناصر الإنتاج بين المهن، والصناعات المختلفة، وبالتالي ينتقل تأثيرها على حركة رؤوس الأموال من إنتاج تلك السلعة أو المهنة الى سلعة أو مهنة أخرى، (عبد الحميد، 1990، ص299).

المبحث الثاني: استراتيجية توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في فلسطين

المطلب الأول: مفهوم ونشأة استراتيجية توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة:

أولاً : مفهوم وماهية توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة:

يمكن التعبير عن مفهوم وماهية التوحيد من خلال عمل دائرتي الضريبتين بجميع طاقاتها وكوادرهما وإمكانياتهما بشكل متسق ومتعاون ولأنهما دائرة واحدة، ومن هنا فلننه يصبح للمكلف ملف واحد، ويراجع فيه موظف ضريبة واحد، ولأخذ خدماته دون أي تأخير أو تناحر أو تنافس أو خوف من عدم التصريح عن فاتورة أو دخل معين لدائرة دون الأخرى.

إن توحيد الإيرادات في دائرتي ضريبة الدخل والقيمة المضافة يكمن في إعادة هيكلة الإيرادات الحالية، أي بمعنى العمل على القيام بتجميع كافة النشاطات المتشابهة في جميع الإيرادات العامة القديمة تحت إدارة جديدة تعتمد على برنامج محوسب، وهي المفوضية العامة للإيرادات، وسوف يؤدي ذلك الى توحيد وتبسيط إجراءات العمل، ومنع الازدواج في التحاسب الضريبي، كما يساهم في تطوير قدرات وكفاءة الموظفين، وتمكينهم من التعامل مع ملف واحد للضرائب، الأمر الذي يؤدي الى تقديم الخدمة للمكلف بشفافية عالية وبنوع من المساواة من خلال تطبيق المقاييس الموحدة على جموع المكلفين، في جميع الدوائر الضريبية المنتشرة في مختلف المحافظات الفلسطينية (استراتيجية منظومة الإيرادات، 2014-2016).

ثانياً : نشأة استراتيجية توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة:

بدأت وزارة المالية الفلسطينية بالتخطيط والإعداد لإصلاح الجهاز المالي الفلسطيني، وخاصة في شقه المتمثل بأهم مصادر تمويل الخزينة العامة بالأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة، وهو الجهاز الضريبي وتحصيلات إيرادات الضرائب، بالتركيز أولاً على توحيد إجراءات التحاسب الضريبي بين ضريبي الدخل والقيمة المضافة، من خلال رفع مستوى كفاءة وفعالية الإدارة الضريبية القائمة على تنفيذه، بما يضمن تحسين وتطوير آليات التحصيل والجباية التي يجب أن تقوم على قواعد الاستمرارية والملاءمة والالتزام الطوعي من قبل المكلف الفلسطيني بدفع

الضرائب المستحقة عليه من واقع الوعي والإحساس بالمسؤولية وتأديته للواجب الوطني والأخلاقي.

سعت وزارة المالية ثانياً الى تحقيق ذلك بالتزامن مع ضرورة تطوير ورفع مستوى الكفاءة والخبرة للموظف الذي يتعامل مع ملفات هؤلاء المكلفين، بما يضمن تحقيق علاقة ايجابية معهم، والى عدم نفورهم ولجوئهم للتهرب الضريبي، والى ضرورة توفير النظام الضريبي الإلكتروني المتطور الذي يلبي حاجات تسهيل خدمات المكلفين، وفي نفس الوقت يكون بمثابة المصدر المضمون والقاعدة المزودة لجميع المعلومات التي تخدم التحاسب الضريبي، وتساعد في حصر الوعاء الضريبي الذي يحافظ على حق الخزينة من الهدر أو الضياع.

يمكن القول بأن فكرة توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في فلسطين قد بدأت الجهود في بلورتها منذ مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1995، ولغاية كتابة هذه الرسالة، وسنحاول توضيحها لك عزيزي القارئ من خلال تقسيمها الى المراحل التالية:

المرحلة الأولى: من عام 1995-1998، بدأت بتوصيات من خبراء من منظمة صندوق النقد الدولي IMF المتخصصين في دراسة ورفع مستوى التنمية والاستقرار الاقتصادي في الدول النامية والذين جاءوا لفلسطين من أجل هذا الغرض، وكانت من ضمن توصياتهم بهذا الشأن هو ضرورة توحيد الإيرادات الضريبية فيها، لما تشكله الضرائب من مصدر حيوي لرغد الخزينة العامة، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تم بدء العمل بتوصياتهم فعلاً من خلال قيام ادارة ضريبة الدخل في عام (1997) بإنشاء وتأسيس دائرة جديدة ضمن هيكليتها تحت اسم دائرة الشركات المختصة بتسوية ملفات الشركات الكبيرة في فلسطين والتي يتأتى منها جباية ضريبية عالية كالبنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى وشركات التأمين، (التعميمات والقرارات الادارية، ضريبة الدخل ، 1997).

في مقابل ذلك أنشأت مديريه ضريبة القيمة المضافة دائرة مقابلها في نفس العام تحت مسمى دائرة المؤسسات المالية التي تختص بتسوية ملفات البنوك وشركات التأمين، (التعميمات والقرارات الادارية، ضريبة القيمة المضافة، 1997).

لا بد من الإشارة هنا الى أن تسوية جميع الملفات الكبيرة في دائرة الشركات ودائرة المؤسسات المالية كان يتم من خلال لجنة موحدة من الدائرتين سميت بلجنة المؤسسات المالية، وما زالت هذه اللجنة قائمة حتى الآن دون أن يحدث أي تغيير في مهماتها واختصاصاتها في تسوية ملفات المؤسسات المالية، وكان نظام (شاعم الاسرائيلي) هو المستخدم في جميع دوائر ضريبي الدخل والقيمة المضافة حتى عام 2001، (التعميمات والقرارات الادارية، ضريبة الدخل، 1997).

المرحلة الثانية : من عام 2001-2010، بدأ العمل في إنشاء نظام ضريبي فلسطيني محوسب لتنظيم الضرائب في فلسطين لتعزيز التوجه نحو توحيدها وذلك للاستغناء عن النظام الضريبي الإسرائيلي (شاعم) الذي كان مطبقا في هذه الأثناء، والمقدم من خلال شركة اسرائيلية بموجب عقد سنوي يوقع ما بين وزارة المالية الفلسطينية وهذه الشركة، حيث بدأت جهود إنشاء نظام BATAX بإشراف وتمويل الاتحاد الأوروبي وتنفيذ مؤسسة إسبانية (Emathia) والتي كانت ممثلة لمجموعة من الشركات الإسبانية بالتعاون مع وزارة المالية الفلسطينية، وصرفت على تصميمه مبالغ كبيرة، الا أنه لم يتكلل بالنجاح وانتهى الأمر بعمل برنامج جبائي يختص بمتابعة المبالغ الضريبية المدفوعة سواء بوصولات نقدية أم عن طريق الشيكات وادخالها في هذا البرنامج، ومتابعتها بعد أن يتم ارسالها بشكل تجميعي الى شركة شاعم الاسرائيلية لإدخالها الى ملفات المكلفين، وخلال هذه الفترة استمر العمل باستخدام نظام شاعم الإسرائيلي بالإضافة الى نظام BATAX كنظام جباية فقط.

المرحلة الثالثة : من 2010 حتى الآن، استمر العمل بجهود متواضعة لتوحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة من خلال عمل دائرة الشركات والمؤسسات المالية، ففي شهر تشرين أول من هذا العام بدأت عملية توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة تأخذ منحى الجدية والتطبيق الفعلي لها وذلك بسبب تبني وزير المالية في ذلك الحين هذه الفكرة، وسعى مباشرة الى البدء بتنفيذها بناء على توصيات خبراء منظمة IMF أيضا المشجعة على ذلك، وقد تضمنت هذه الفترة المراحل التالية:

1 - تم نقل دائرة الشركات من مقر الإدارة العامة لمديرية ضريبة الدخل القائم في مبنى وزارة المالية الى مبنى ومقر خاص بها تم إنشاؤه وتصميمه وتمويله بالكامل بدعم من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID، المختصة بإدارة المساعدات الخارجية المقدمة للمدنيين وفقا للمواصفات العالمية، وتم تغيير اسم هذه الدائرة لتصبح (دائرة كبار المكلفين) والذي كان معيار الملف الذي ينقل لتسويته فيها هو الملف الذي تبلغ ايراداته (10,000,000) عشرة ملايين شيكل فأكثر، وبدأت الملفات الكبيرة تتجمع فيها وترد اليها من باقي الدوائر الضريبية الأخرى الموزعة في محافظات الضفة الغربية (التعميمات والقرارات الادارية، ضريبة الدخل، 2011).

يذكر هنا أن هذه الدائرة قد بدأ العمل فيها طواقم مشتركة من موظفي ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة لتسوية الملف بشكل موحد من خلال موظف واحد أو موظفين اثنين، وبشكل متناسق، كما بدأت تعميمات الإدارة العامة من كلا الضريبتين تأتي موقعة من المدراء العاميين للضريبتين لتسوية الملف بشكل موحد، ويحث الموظفين على التعاون الكامل بينهما في تسوية الملفات الضريبية التي تقع ضمن اختصاص هذه الدائرة، (تعميمات ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة، 2011) .

2 - في الفترة 2011-2012، تم إنشاء مفوضيه عامة للإيرادات وتعيين رئيس لها مهمته إدارة وتحقق ومراقبة الإيرادات وتحصيلها، (مسودة قانون توحيد الإجراءات، 2013، ص4) .

في تلك الفترة تم تشكيل فريق من موظفي الدائرتين، ومن ذوي الخبرة فيها، وقد سمي بفريق التغيير يقع على عاتقه دراسة الواقع الضريبي وتحليله، والعمل على تصميم نماذج ضريبية موحدة، ووضع قانون ضريبي موحد واستراتيجية مستقبلية لتوحيد الضريبتين، وبناء هيكليات للإدارة الضريبية الموحدة، وما ينبثق عنها من دوائر فرعية واختصاص كل مسؤول وموظف فيها، وكان هذا كله بالتعاون مع خبراء أجانب حضروا لهذا الغرض وهم متخصصون بذلك، (التعميمات والقرارات الادارية، ضريبة الدخل، 2012).

في عام 2013 كان العمل جاريا من قبل فريق التغيير في إنجاز المهام التي طلبت منه، وبنفس الوقت كانت هناك جهود تبذل في سبيل إنشاء وتصميم نظام ضريبي فلسطيني محوسب ، حيث

قامت شركة بيسان للبرمجة بالتع اون مع موظفي وزارة المالية العاملين في الدوائر الضريبية والحاسوب الضريبي ، بتصميم برنامج إدارة الإيرادات بهدف استبدال ثلاثة أنظمة معلومات مستخدمة حالياً في دوائر ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة ، ومن أهمها النظام الإسرائيلي (شاعم) والذي كان مستخدماً في الدوائر الضريبية الفلسطينية منذ عشرين عاماً، والذي هو نظام قديم محدود الوظائف ومن الصعب تحديثه وتطويره، ويعاني من العديد من المشكلات خصوصاً فيها يتعلق باللغة، وعدم تقديم بيانات دقيقة وتقارير مطلوبة للعمل أحياناً بسبب مشاكل في عمل النظام لم يكن بالإمكان حلها، ونظراً لكونه نظام إسرائيلي فقد كان يتوقف عن العمل في كثير من الأحيان في أوقات العطل والأعياد الإسرائيلية، (منشورات وزارة المالية، 2013).

قامت وزارة المالية الفلسطينية بالتعاون مع مشروع تطوير المناخ الاستثماري الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، بتدريب موظفي دوائر الإيرادات في الوزارة على استخدام برنامج إدارة الإيرادات والذي من المقرر أن يتم العمل به قبل نهاية هذا العام. و تضمن البرنامج 17 تدريباً في محافظات الضفة الغربية حيث استفاد منه 370 موظفاً يعملون في دوائر ومكاتب ضريبة الدخل والقيمة المضافة والحاسوب الضريبي والتدقيق الداخلي في وزارة المالية، وذلك عبر تدريب مكثف لكل مجموعة استمر لمدة خمسة أيام متتالية بهدف التعريف بالبرنامج الجديد والتدريب على استخدامه، (منشورات وزارة المالية، 2013).

في بداية عام 2014 تم البدء بتطبيق النسخة الأولى من النظام الضريبي الفلسطيني RMS بالتعاون مع شركة بيسان ولجنة استشارية مكونة من خبراء من مشروع تطوير المناخ الاستثماري وموظفي وزارة المالية في جميع الدوائر الضريبية ، وحسب العقد الموقع ما بين وزارة المالية الفلسطينية وشركة بيسان للبرمجة، فإن الأخيرة ستقوم بمتابعة تطويره وتحسينه بما يتلاءم مع الاحتياجات الضريبية طيلة فترة التعاقد والتي تمتد لمدة عشر سنوات، (منشورات وزارة المالية، 2013).

في هذه الأثناء تم التوقف عن استخدام النظام الإسرائيلي (شاعم) كلياً ، وكان فريق التغيير قد أوشك على الانتهاء من إعداد ما طلب منه ، حيث تم وضع مسودة قانون توحيد الإجراءات

وكذلك استراتيجية توحيد الإيرادات العامة لتطبيقها خلال الفترة (2014-2016) بالإضافة الى هيكلية الإدارة الموحدة للضرائب، وكان قد تم استحداث مجلس للإيرادات يناط به مسؤولية ومهام وضع الخطط والسياسات المتعلقة بعملية توحيد الإيرادات من خلال نمط إداري سليم لتطوير الإجراءات التشغيلية الخاصة بالعمل والقيام بتطوير نظام متكامل لتحصيل الإيرادات من أجل خدمة الأهداف الوطنية، (منشورات وزارة المالية، 2013).

من القضايا الرئيسية التي اشتملت عليها استراتيجية منظومة الإيرادات المراد تطبيقها للفترة من (2014-2016) أنها قامت على تحليل الوضع المالي الفلسطيني وإيراداته من خلال محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: تحليل الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية حتى نهاية عام 2013 والذي كان حسب المعطيات الآتية:

هناك ارتفاع في العجز الجاري في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث بلغ 1.5 مليار دولار أمريكي بما يعادل نسبته 13% من الناتج المحلي الإجمالي، أي بما قيمته 125 مليون دولار شهريا وهو ما يشكل ضعف العجز الجاري الموجود في الموازنات العامة للدول المجاورة.

تدني الموارد الجبائية في الدولة الفلسطينية حيث لا تغطي الإيرادات المحلية البالغة قيمتها 858 مليون دولار أكثر من 23% فقط من نفقاتها التشغيلية البالغة قيمتها في العام 2013، 3.7 مليار دولار، وإذا ما أضيفت الى هذه الإيرادات ما تجنيه إسرائيل من ضرائب غير مباشرة متمثلة بضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية وفقا لبروتوكول باريس الاقتصادي الموقع في 29.4.1994 حيث بلغت تحويلات إيرادات المقاصة من إسرائيل بقيمة 1.67 مليار دولار والتي تقع خارج سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، فإنها ستصل الى تغطية ما يقارب 68% من نفقاتها التشغيلية لسنة 2013.

اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية طيلة الفترة السابقة على المنح الخارجية والاقتراض من البنوك المحلية في سد الفجوة التمويلية، حيث بقيت هذه الفجوة مستمرة نتيجة تدني حجم الإيرادات لمقابلة النفقات بحوالي 300-400 مليون دولار سنوياً.

حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية تخفيض المديونية المستمرة، ولكنها تراكت وتفاقت بسبب عجزها عن الوفاء بتغطية التزامات القطاع الخاص، وصندوق التقاعد والبنوك التجارية وقد وصل حجم هذه المديونية الناجمة عن هذه الالتزامات غير المسددة الى ما يقارب 4.8 مليار دولار حتى منتصف عام 2013، (استراتيجية منظومة الإيرادات، 2014-2016)

المحور الثاني: جاء في هذه الاستراتيجية تحليل ودراسة للعوامل والظروف المتعلقة بإمكانية تحسين الإيرادات، والتي من أهمها الإيرادات الضريبية حيث تم تقسيمها الى **عوامل وظروف خارجية**، وفي مقدمتها الاحتلال وعوائقه الدائمة، والمستمرة للحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية، ومن أبرزها ما يلي:

- سيطرة إسرائيل الكاملة على المعابر والحدود والقيود الأمنية التي تفرضها على حركة الأفراد والبضائع التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، والذي بدوره يؤثر سلباً وبشكل مباشر على الإيرادات.

- تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي والتي عززته إسرائيل من خلال العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية سابقاً، وعلى رأسها بروتوكول باريس الاقتصادي، حيث تشكل الواردات من إسرائيل ما قيمته الإجمالية 3.3 مليار دولار وتعادل ما نسبته 71% من إجمالي الواردات الفلسطينية، مقابل ما نسبته 86% من الصادرات الفلسطينية يتم تصديره لإسرائيل بقيمة إجمالية 639 مليون دولار وذلك خلال عام 2012، وتبعاً لذلك تزايد العجز التجاري مع إسرائيل ليصل إلى أكثر من 60% من الدخل القومي، والذي تنفذه إسرائيل بشكل انتقائي وغير متوازن وينتج عنه فقدان ما قيمته 550 مليون دولار سنوياً يمكن تفصيلها بالآتي:

- التسرب الناتج عن الاستيراد غير المباشر من غير المنشأ الإسرائيلي، فقد بلغت الخسارة المتعلقة بالرسوم الجمركية وضريبة الشراء 90 مليون دولار سنوياً.
 - التسرب الناتج عن آليه التقاص المتبعة في ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء على المنتج، والذي يتم على أساس المشتريات وليس على أساس المبيعات، وتقدر الخسارة الناجمة عن ذلك بقيمة 100 مليون دولار.
 - التسرب الناتج عن عدم التزام الشركات الإسرائيلية التي مقرها إسرائيل، ومكان عملها في مناطق (ج)، والتي لا تلتزم بدفع الضرائب المستحقة عن نشاطها في هذه المناطق للخرينة الفلسطينية، بالإضافة الى المصانع الإسرائيلية العاملة في هذه المناطق أيضاً، والتي تصل ضريبتها مجتمعة بما قيمته 250 مليون دولار.
 - ما تتقاضاه إسرائيل من رسوم وغرامات على الموانئ والمعابر مثل رسوم المغادرة للأشخاص ورسوم التحميل والتنزيل والفحص والتخزين، وغيرها على البضائع المستوردة والتي تبلغ نسبتها 3% بما يقارب 85 مليون دولار.
 - عدم التزام إسرائيل بتحويل رسوم تسجيل الأراضي في مناطق (ج) بالإضافة الى عدم تحويل حصة السلطة الوطنية الفلسطينية من مخالفات السير التي تحررها الشرطة الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين في هذه المناطق، والتي تقدر فعلاً حوالي 25 مليون دولار، (استراتيجية منظومة الإيرادات، 2014-2016).
- أما عن **العوامل والظروف الداخلية** التي يمكن أن يكون للاقتصادي الفلسطيني متنفس بعض الشيء في تعديلها وتغييرها قدر الإمكان من أجل تحسين موارده ، فقد جاء في استراتيجتي منظومة توحيد الإيرادات تحليلاً للواقع الفلسطيني المتعلق بالضرائب المباشرة خاصة ضريبة الدخل والضرائب غير المباشرة خاصة ضريبة القيمة المضافة ما يلي:
- يقدر الجهد الضريبي المحلي في فلسطين بتغطية ما نسبته 32% من الوعاء الضريبي فيها وأن الباقي غير مستغل.

- عدم قدرة وضعف الإدارة الضريبية في بناء جسور الثقة مع المكلفين.
 - تراجع أداء الإيرادات في الفترة من 2008-2013 حيث بلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي 25% في سنة 2008 وانخفضت لتصل الى 20.3% في عام 2013 على الرغم من ارتفاع الناتج المحلي بنسبة الضعف تقريبا خلال الفترة المذكورة فقد ارتفعت قيمته من 5.5 مليار دولار في سنة 2008 ليصل الى 11 مليار دولار في سنة 2013، وكانت نسبة النمو في الاقتصاد لنفس الفترة بنسبة 9%.
 - اعتماد الإيرادات الفلسطينية على ضرائب الاستهلاك كشكل من الضرائب غير المباشرة مما يحد من تحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد وشرائح المجتمع كما تحققه الضرائب المباشرة مثل ضريبة الدخل حيث:
- "شكلت الضرائب على الاستهلاك (ضريبة قيمة مضافه ورسوم جمركيه ما نسبته 92% من إجمالي الإيرادات وهي تعادل ما نسبته 18% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما شكلت ضريبة الدخل ما نسبته 8% من إجمالي الإيرادات وتعادل ما نسبته 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي والتي تعتبر من أقل النسب على مستوى دول الشرق الأوسط".
- وقد يعود ذلك لعدة أسباب من أهمها:
- ضعف متجذر في تدني القاعدة الضريبية ومستوى معدلات الجباية فيها حيث أن " عدد المكلفين بدفع الضرائب غير المسجلين يزيد عن 30% ويقارب عددهم 40,000 مكلف منهم حوالي 9000 من أصحاب المهن الحرة كالأطباء والمحامين والمهندسين... الخ ، كما بلغ عدد المكلفين المسجلين غير الملتزمين بتقديم الإقرارات الضريبية حوالي 45000 مكلف، كما أن هناك ضعفا في الجباية والتحصيلات الضريبية (دخل وقيمة مضافه) حيث بلغ معدل الجباية الفعلية الشهرية للمكلفين بما لا يتجاوز 25% من الجباية الحقيقية".
 - عدم ملائمة التشريعات والقوانين الضريبية وحاجتها الملحة لإجراء الكثير من التعديلات عليها بما يتلاءم والواقع الفلسطيني.

■ تعدد مصادر القوانين والتشريعات المطبقة على الضرائب في فلسطين من بريطانية وأردنية وأوامر عسكرية إسرائيلية، وأخيرا القوانين الفلسطينية خاصة تلك التي تتعلق بضريبة الدخل، ويضاف الى ذلك كله عبء كثرة التعديلات التي اشتملت عليها هذه القوانين الفلسطينية، الأمر الذي يتطلب الجهود الحثيثة لتوحيد هذه القوانين ودمجها واعتماد مرجعية موحدة لها لما في ذلك من تحقيق الاستقرار للمكلف الفلسطيني، وعدم تشتته وتمكينه من تحديد حقوقه والتزاماته تجاه خزينة دولته، (استراتيجية منظومة الإيرادات 2014-2016) .

المطلب الثاني: خطوات تنفيذ استراتيجية توحيد الإيرادات الفلسطينية:

حتى تكون هناك إمكانية لإخراج الدولة الفلسطينية من الوضع الصعب الذي تم تشخيصه والوقوف على معطياته، كان لا بد من البدء تدريجيا بوضع برنامج لتنفيذ استراتيجية توحيد الإيرادات بشكل تدريجي وعملي من خلال الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: توسيع القاعدة الضريبية:

من أجل العمل على توسيع القاعدة الضريبية لدافعي الضرائب لا بد من تركيز العمل على ملفات كبار المكلفين، وإعطائها أولوية الاهتمام بها حيث يتوجب تجميعها في دائرة واحدة وتخصيص الكوادر الوظيفية ذات الكفاءة والخبرة العالية لفحصها وتدقيقها، لضمان الحفاظ على حق الخزينة فيها، بالإضافة الى متابعة تحصيل الضرائب في مواعيدها، وتطبيق النصوص القانونية والعقوبات الرادعة في حال التخلف عن ذلك، ولا بد من إتباع منهجية منتظمة ومكثفة في سبيل تسجيل أكبر عدد من المكلفين غير المسجلين، ووضع نظام إيرادات آلي مرن ومتطور يمكن ربطه بجميع الدوائر والوزارات ذات العلاقة بالمكلف ومصادر دخله والعمل على تحديث بياناته باستمرار، واتباع منهجية الابتعاد عن التنازع الضريبي مع مكلفي الضرائب قدر الإمكان وتقوية القرارات الادارية الصادرة بخصوص أي منازعة قد تحصل بين الطرفين حتى يكون هناك حفاظ على حق الخزينة اثناء التقاضي، (استراتيجية منظومة الإيرادات، 2014-2016).

الخطوة الثانية: إصلاح النظام الجبائي للضرائب في فلسطين:

لا بد من القيام بالعديد من الإصلاحات الكفيلة بتحسين نظام جباية الضرائب في فلسطين وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- ❖ مراجعة معدلات الضرائب الفلسطينية المتمثلة بضريبة الدخل والأرباح ورسوم الرخص، وذلك على المكلفين الأفراد والشركات بما يتناسب مع العدالة الاجتماعية والمقدرة المالية لهم.
- ❖ قيام الإدارة الضريبية بتوحيد إجراءات الجباية الضريبية من خلال إنشاء ملف واحد للمكلف واعتماد رقم ضريبي موحد يكون مرجعا لكافة الأنشطة والمعلومات المتعلقة به.
- ❖ إنشاء وتصميم نظام ضريبي محوسب متطور يتلاءم مع توجهات التوحيد وتطوير الوسائل الجبائية فيه ويكون خاصا بالمعلومات المتعلقة بضريبيتي الدخل والقيمة المضافة وربطه بجميع مصادر المعلومات ذات العلاقة، ويقوم على أساس (ملف، ورقم تسجيل واحد) لملف المكلف واتباع إجراءات موحدة لجميع الملفات وأتمتة جميع الوظائف التي تقوم بها الدوائر الضريبية.
- ❖ قيام الإدارة الضريبية بتسهيل وتطوير مستوى الخدمات المقدمة للمكلف وتقديمها بمستوى عال من الجودة.
- ❖ تفعيل تطبيق قانون الأموال الأميرية على الضرائب التي تخلف المكلف عن دفعها والتي اكتسبت الصفة القطعية، (استراتيجية منظومة الإيرادات 2014-2016).

الخطوة الثالثة: تطوير وتحسين اداء وزارة المالية:

يمكن العمل على ذلك من خلال القيام بالإجراءات التالية:

- تطوير وتحسين الكادر الوظيفي العامل في المجال الضريبي من خلال تنمية مهارات الموظفين وتعزيز خبراتهم وتكثيف التدريبات والدورات الكفيلة برفع مستواهم، وذلك بالتزامن مع توفير المناخ الوظيفي الملائم والمناسب لهم حيث مكان العمل وظروفه والعمل على إنصاف الموظف ومنحه حقوقه، الأمر الذي ينعكس جميعه تلقائيا على رفع وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للمكلفين وتعزيز التزامهم.

- تعزيز الشفافية في إجراءات التوظيف على أساس الكفاءة، والترقيات والتخصصات.

- تعزيز وتنفيذ سياسة مكافحة الفساد.

- الاستمرار بتطوير الهيكل التنظيمي للإيرادات وصولاً إلى إدارة إيرادات موحدة.

- الانتقال تدريجياً من نظام العمل اليدوي والتقليدي إلى نظام العمل الإلكتروني الذي يسمح

بتقديم الخدمات عن طريق الوسائل الإلكترونية الحديثة، (استراتيجية منظومة الإيرادات

2014-2016).

المطلب الثالث: الآثار المترتبة على توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة:

أولاً: الآثار الإيجابية المترتبة على توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة:

1 أثر توحيد الضريبتين على العدالة والتحصيل الضريبي:

حتى يتم تحقيق العدالة الضريبية في محاسبة المكلفين يجب الأخذ بعين الاعتبار الأسس التي بني عليها النظام الضريبي، والذي تم تشريع القوانين المنظمة له من خلال (الأخذ بمستوى دخل المكلف وقدرته المالية عند فرض الضريبة عليه، وأن يكون ذلك بشكل متساو ما بين جميع المكلفين في جميع الدوائر الضريبية).

إن مجرد التنسيق بين الضريبتين لتسوية الملفات أمر صعب تحقيقه، بسبب صعوبة وتنسيق تسوية الملفات الضريبية ما بين الدوائر الضريبية الواحدة سواء كانت دخل أو قيمة مضافة فكيف سيكون عليه الحال بين الضريبتين في ظل غياب التنسيق بينهما، إن ذلك يقود إلى عدم تحقيق العدالة، وإن تحققت فإن ذلك سيكون نسبياً وقليلاً في ظل عدم التوحيد.

إن عملية توحيد الضريبتين ونقل الملفات الكبيرة إلى دائرة واحدة وهي حالياً ما تسمى بدائرة كبار المكلفين، سيكفل بالضرورة الحد من ظاهرة عدم العدالة وعدم التساوي في تسوية الملفات الضريبية بين الدوائر الضريبية بسبب اختلاف قواعد وأسس تسوية مهنة أو حرفة أو قطاع معين وسيكون هناك نظام موحد لتسوية جميع الملفات المشتركة في نشاط أو حرفة معينة.

من ناحيه أخرى يحد التوحيد من ظاهرة وجود عدد من المكلفين المسجلين في دائرة ضريبية الدخل مثلا وعدم تسجيله في دائرة القيمة المضافة أو العكس بسبب اختيار المكلف التسجيل في الدائرة التي يتلقى منها خدماته فقط دون أن يهتم بالتسجيل في الدائرة الأخرى، وبالتالي يمكن تحقيق العدالة بتسجيل جميع المكلفين في دائرة واحدة، وتقديم الخدمات منها وحدها ومساواة هؤلاء المكلفين مع من كانوا ملتزمين بأحدهما دون الأخرى.

ناهيك عن أن توحيد الضريبتين سيؤدي الى ربط أي منهما بالأخرى، خاصة عندما تكون إيرادات المكلف وتصريحاته مختلفة ما بين الضريبتين سعيا وراء التخلص من جزء من الضريبة أوكلها، فان هذا يساهم في كشف ذلك، وتحقيق العدالة مع المكلفين الملتزمين بتصريحاتهم الصحيحة.

كل ما ذكر أعلاه في سبيل تحقيق العدالة الضريبية التي تظل نسبية في النهاية سوف يؤدي الى زيادة ورفع مستوى التحصيل والجباية الضريبية، (موسى، 2006، ص91-92).

2 أثر توحيد الضريبتين على المكلفين:

طالما أن الضريبة فريضة إلزامية على المكلفين فلننه من الصعوبة على أي تشريع ضريبي أن يحقق التوازن ما بين الإدارة الضريبية والمكلف، فالعلاقة بينهما هي علاقة الضعيف بالقوي وعلاقة الاقتطاع من دخله، والأخذ من جيبه لصالح الخزينة (خاصة المتعلق بضريبة الدخل) خاصة اذا ارتبط ذلك بقلة الوعي الضريبي لدى المكلفين، والشعور بعدم المصادقية لدى الدوائر الضريبية من قبل المكلفين وعدم الاقتناع منهم بجدوى الدفع والالتزام الضريبي الذي لا يعود بالنفع عليهم بشكل ملموس وواضح، ومن هنا أصبح من الضروري السعي والعمل على التعامل مع المكلف من خلال إدارة واحدة تقوم بتحديد هذه العلاقة بصورة أكثر دقة ويؤدي الى تعزيز القناعة لدى المكلف بأهمية الضرائب وواقعيتها.

إن توحيد الدائرتين في دائرة واحدة سيؤدي الى نوع من الترابط ما بين تحصيلاتهما من المكلفين، ففرض ضريبة دخل مرتفعة على أحد المكلفين استنادا الى بيانات ماليه، وبنفس الوقت

فرض ضريبة منخفضة على نفس البيانات من قبل دائرة ضريبية أخرى سواء أكانت ضريبة دخل أم قيمة مضافة دون أي تنسيق بينهما ، سيجعل المكلف إما عاجزا عن توصيل معلوماته للدوائر الضريبية أو قادرا على التهرب من إحداها على حساب الأخرى ، ونتيجة ذلك في النهائي خسارة على المكلف الذي قد يجعله عرضة للمساءلة والملاحقة الضريبية عبر تدقيق ملفه ومحاسبته بضرائب عالية لما قام به خاصة إذا تم كشف ذلك ، وسيلحق بالخزينة العامة خسارة إذا لم يتم اكتشاف ذلك، (موسى، 2006، ص97).

3 - أثر توحيد الضريبتين على الإصلاح الضريبي:

على صعيد المكلفين فإن لتوحيد دائرتي الضريبة الأثر الكبير والفعال على الإصلاح الضريبي، لان الإصلاح والتطوير الضريبي هو مطلب لا غنى عنه لأي مكلف ، فهو يزيل أهم عقبة في وجه المكلف خاصة اذا تم الإصلاح الإداري بشكل شامل ودقيق ، وهو شعور المكلف بأنه سيتعرض للظلم في حال كان هناك مستوى متدن من الإدارات الضريبية ، وسيلجأ الى التهرب الضريبي تجنباً لذلك ، كما أن وجود دائرة ضريبية واحدة تؤدي الى فهم واستيعاب المكلف لحقوق وامتيازات الإدارة الضريبية دون تشتته الى حقوق وامتيازات كل دائرة بشكل مستقل.

فحق الاطلاع وحق التفتيش وحق تقدير المادة الخاضعة للضريبة وحق توقيع الجزاءات ، وحق طلب الإجراءات التحفظية، هي سلطات أعطاها القانون الضريبي للإدارة الضريبية كي تطلب بمقتضاها من جميع المنشآت على اختلاف أشكالها القانونية تقديم ما تريد الاطلاع عليه من سجلات وأوراق ومستندات ، وان تكون هذه المنشآت ملزمة بتقديمها الى موظفي الضريبة لفحصها دون الاحتجاج بسريتها، (فهيم، 1999، ص268).

وكل ذلك يمكن للمكلف أن يتقبله من دائرة الضريبة الواحدة بدلا من فرضها من ضريبتين في دائرتين مختلفتين.

كما أن هناك أثرا كبيرا لتوحيد الضريبتين على صعيد كفاءة الإدارة الضريبية حيث التعامل مع الطاقات المتوفرة لديها وبالخبرات التي تمتلكها إذا استجمعتها من موظفي الدائرتين خاصة إذا

كان هؤلاء الموظفون ممن يتصفون بالمواصفات العلمية والمهنية والاخلاقية العالية، باعتبار أن النفقات الإدارية التي تتركز في إدارة واحدة تكون قادرة على تحقيق ذلك، وأن الانتقال الى هذا الوضع يجعل المكلف أكثر اطمئنانا في التعامل مع موظفين أكفاء، ناهيك عن ان استعمال جهاز حاسب واحد ومتطور - كما هو جاري التدريب عليه الآن (برنامج RMS) لجميع موظفي الدائرتين- من شأنه أن يعزز هذا الاطمئنان على أن بياناته على درجة أكبر من السرية، (موسى، 2006، ص98).

4 - أثر توحيد الضريبتين على الحد من التهرب الضريبي:

إن عدم توحيد الضريبتين من شأنه أن يؤدي الى لجوء مكلفين الى إخفاء إيراداتهم ومصادر دخولهم المصرح عنها في دائرة القيمة المضافة أو حتى عدم ابرازها لها من الأصل، كما هو حاصل الآن بالنسبة لفواتير المقاصة الإسرائيلية خوفا من زيادة تقديرات ضريبة الدخل عليه، خاصة اذا كان المكلف يحتاج الى معاملة أو مراجعة من دائرة دون الحاجة الى الدائرة الأخرى، فللحاجة الى ضريبة القيمة المضافة أكثر منها الى ضريبة الدخل للحصول على فواتير المقاصة للتعامل مع الجانب الآخر، وكذلك في ظل عدم وجود نظام معلومات متكامل أو بسبب انعدام التنسيق بينهما.

كما يمكن أن يحدث العكس وهو أن هناك تعديلات كبيرة قد تحدث على إيرادات المكلف المصرح عنها في ضريبة الدخل، والتي تكون هي نفسها المصرح عنها، ومحاسب عليها في ضريبة القيمة المضافة، ويوافق المكلف على إجراء هذه التعديلات الجوهرية عليها مستفيدا من عدم التنسيق بين الضريبتين، وعدم وجود نظام ضريبي موحد يساعد على كشف ذلك، وقد يكون ذلك مبررا قبل توحيد الضريبتين بسبب نص المادة (44) من القرار بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 التي تقضي بسرية المعلومات، إلا أنه يمكن الاستفادة من نص المادة (23) بند (4) الخاصة بسماع القرار بقانون بتبادل المعلومات بين الدوائر المالية والضريبية لأغراض تطبيق القانون، (القرار بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 8، 2011).

ومن هنا فإنه لا يتم استيفاء إيرادات ضريبة الدخل لعدم الحاجة إليها، وبالتالي يكون المكلف قد تهرب من استحقاقاته تجاهها مع العلم أن تقنيات التهرب الضريبي من ضريبة القيمة المضافة تؤدي أيضا إلى التهرب من ضريبة الدخل، وذلك نظرا لاعتماد ضريبة الدخل على ضريبة القيمة المضافة في تحديد الدورة المالية السنوي للمكلف، (علوي، 2002، ص14).

وبالتالي فإن عملية الربط والتوحيد ما بين الضريبتين يؤدي إلى عدم مقدرة المكلفين على التهرب خاصة إذا تم ذلك من خلال فتح ملف واحد لدى الدائرتين، وليس ملف مستقل في كل منهما كما هو حاصل الآن.

5 - أثر توحيد الضريبتين على الخزينة العامة:

من البديهي جدا أن توحيد إيرادات الضريبتين سوف يكون له الأثر الأكبر والأهم على حصيلة الضرائب وجبايتها، حيث الهدف الأسمى للقائمين على نظام توحيد الإيرادات الضريبية هو الحد من الاستنزاف الحاصل والمستمر في خزينة الدولة الذي يتمثل بتهرب عدد كبير من المكلفين واستفادتهم من وجود دائرتين ضريبيتين تعمل كل منهما في نظام وكيان شبه مستقل عن الأخرى، ولأن كلا منهما تعمل لحساب خزينة مختلفة عن الأخرى، وفي ظل التنسيق شبه المنعدم بينهما وكذلك في ظل عدم وجود نظام معلومات يكفل معرفة مصادر دخول المكلفين وإيراداتهم الحقيقية، عدا عن الأرضية الخصبة التي يوفرها الاحتلال الغاشم في سبيل تعزيز هذا التهرب، فتوحيد الضريبتين سيساهم في الحد من هذا الاستنزاف إلى درجة كبيرة وسوف يعزز من روافد الخزينة ومدّها بالأموال اللازمة للقيام بأعبائها.

ويسعى الباحث إلى تبيان أثر الإيراد الناتج عن كل من الضريبتين على الخزينة العامة من حيث حجم مساهمة كل منهما فيها، وما تشكّله من نصيب على مستوى الإيرادات الضريبية، ويمكن أن نظهر ذلك من خلال الجدول التالي للفترة من 2009 - شهر 9/2014 وفقا للمعطيات الواردة من الإدارة العامة للإيرادات الضريبية في وزارة المالية الفلسطينية وذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم (1:1): جباية ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في دائرة كبار المكلفين وجميع الدوائر الضريبية للفترة من 2009 - شهر 9/2014(مليون شيكل)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	9/2014
جباية ض.ق.م. والمقاصة في جميع دوائر الضفة الغربية	1871.98	2030.98	2297.4	2531.1	3007.05	1800.5
جباية ض.ق.م. في جميع دوائر الضفة الغربية	633.688	652.898	666.824	671.945	829.684	766.748
جباية ضريبة الدخل لجميع دوائر الضفة الغربية	383.155	518.317	510.872	672.199	751.465	630.550
جباية ضريبة الدخل لدائرة كبار المكلفين فقط	124.084	252.054	219.309	393.484	435.172	354.859
جباية ض.ق.م. في دائرة كبار المكلفين فقط	94.533	40.503	400.219	378.119	528.870	521.541
إجمالي جباية الضريبتين في دائرة كبار المكلفين	218.617	292.557	619.529	771.604	964.042	876.400
جباية ضريبة دخل كبار المكلفين/إجمالي جباية ضريبة الدخل في الضفة الغربية	% 32.3	%48.6	%42.9	%58.7	%58	%56.2
جباية ض.ق.م. كبار المكلفين /إجمالي جباية ض.ق.م. في الضفة الغربية	%14.9	%6.1	%60	%56	%63.7	%68

(اعداد الباحث ، منشورات وزارة المالية 2013،2014)

من المعطيات الواردة في الجدول (1:1) وخاصة المتعلقة بجباية كل من ضريبي الدخل والقيمة المضافة في دائرة كبار المكلفين بصفتها الدائرة التي بدأ فيها تطبيق استراتيجية توحيد إيرادات الضريبتين من جهة، وكون هذه الدائرة تشتمل على النسبة العالية من أكبر ملفات دافعي الضرائب في فلسطين من جهة أخرى، وبتركيز التحليل على الزيادة أو النقص في جباية الضريبتين للفترة المفصلية في التوحيد وهي سنة 2011 نجد أن هناك زيادة متواصلة في جباية ضريبة الدخل في دائرة كبار المكلفين بنسبة 79% في سنة 2012 وبنسبة 98% في سنة 2013 وبنسبة 61% حتى شهر 2014/9 مقارنة مع سنة 2011 وينطبق الأمر كذلك على جباية ضريبة القيمة المضافة في دائرة كبار المكلفين وإن انخفضت بعض الشيء (بنسبة 6%) في سنة 2012 عنها في سنة 2011، ولكن هناك تحسن تدريجي قد طرأ في جبايتها في سنة 2013 فقد ارتفعت جبايتها بنسبة 32% مقارنة مع سنة 2011، وبنسبة 30% حتى شهر 2014/9 أيضاً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الزيادة الحاصلة في ضريبة الدخل لسنة 2012 وسنة 2013 في دائرة كبار المكلفين ليست جميعها نتيجة حقيقية لتوحيد الضريبتين وليست على حساب ضريبة القيمة المضافة، والحد من التهرب الضريبي بشكل كبير وإنما كانت بسبب طلب تقدمت به وزارة المالية الفلسطينية في هذه السنة نتيجة حاجتها لبعض الأموال لدعم خزينتها إلى بعض الشركات الحاصلة على إعفاء استثماري كامل من ضريبة الدخل، وذلك بشكل اختياري، وقد استجابت بعض الشركات لذلك وقامت بدفع سلفياتها وضرائبها عن هذه السنوات مقابل تمديد الإعفاء لسنوات مقابلها في الفترة القادمة.

نستطيع القول أن هناك نتائج إيجابية حققتها جباية الضريبتين جراء توحيدهما، ولكنها ليست نتائج كبيرة ونوعية وملحوظة، وقد يكون السبب في ذلك أن استراتيجية توحيد الضريبتين هي استراتيجية جديدة في الواقع الفلسطيني الذي يسوده عدم الوعي الضريبي أصلاً، وربما لأنها ما زالت هذه الاستراتيجية في بدايات تطبيقها، والزيادة الحاصلة ربما يستمر بالارتفاع بعد تبديد مخاوف المكلفين من الكشف عن جميع إيراداتهم في ضريبة القيمة المضافة، ودفع نتيجتها في ضريبة الدخل، وبعد أن تتخذ إدارات الضريبتين - بعد توحيدهما - في المستقبل خطوات جديدة

على صعيد تعديل القوانين والتعليمات التي تحمي المكلف وتساعد على الاستقرار الاقتصادي بالإضافة الى توعيته وتعزيز التزامه الطوعي من خلال طمأنته بما قد يلمسه نتيجة ما يدفعه من ضرائب.

ثالثا: الآثار السلبية المترتبة على توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة:

إن عملية التوحيد ايضا قد لا تخلو من الآثار السلبية التي قد تترتب عليها والتي يمكن حصرها بالتالي:

شعور المكلف بلأن دائرة الضريبة بعد إتمام عملية التوحيد سيكون لها المقدرة على كشف جميع بياناته المالية، وبالتالي زيادة العبء عليه ، مما يدفعه الى ابتكار أساليب جديدة للتهرب وإخفاء البيانات التي من شأنها تخفيف هذا العبء المترتب عليه، ولكن هذا يمكن التغلب عليه من خلال المتابعة الحثيثة للموظفين المتخصصين بالقطاعات الاقتصادية وطرق التهرب منها، بالإضافة الى تطوير الكادر الوظيفي المواكب لكل أساليب التهرب وطرق علاجها وكشفها، عدا عن ضرورة السعي وراء تحقيق الالتزام الطوعي للمكلف بعدم التهرب من خلال توصيله الى قناعة أن ما يقوم بدفعه سيعود بالنفع الكامل عليه.

قد يكون لعملية التوحيد آثار سلبية على بعض الإداريين والموظفين بسبب التضخم الوظيفي أو زيادة العبء على المركز الوظيفي، ولكن من خلال التخطيط الإداري الجيد يمكن السيطرة على ذلك.

إن توحيد الضريبتين قد يؤدي الى توقف نطاق التوظيف بصورة مؤقتة الى أن يتم توسيع الصلاحيات في الدوائر الضريبية وتوسيع دائرة المكلفين لتشمل كل مكلف غير مسجل ويمارس نشاطه الاقتصادي، (موسى، 2006، ص99).

ونستنتج أن هناك ارتباطا ما بين الضريبة والأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهي تتغير بتغير الظروف وتتطور بتطورها، وتتأثر وتتأثر في المجالات المجتمعية كافة.

يتضح مما سبق أن توحيد الإيرادات الضريبية لها آثار ايجابية على سائر المجالات، ونظرا لخصوصية وضع فلسطين، وما تعانيه من احتلال وسيطرة على مواردها الطبيعية والاقتصادية، فانه لا بد من محاربة ظاهرة التهرب الضريبي، حتى تتمكن دولة فلسطين ممثلة بوزارة المالية من تفعيل السياسات الاقتصادية.

في هذه الدراسة حاولنا تقييم الحالة الواقعية التي تمت ممارستها فعليا على ملفات المكلفين في دائرة التوحيد (كبار المكلفين) والتي هي النموذج الوحيد حاليا لمعرفة أهمية التوحيد وقياس ما قد تكون وزارة المالية قد حققت من نتائج له في سبيل الحد من التهرب الضريبي، وزيادة الالتزام الطوعي للمكلفين ورفع مستوى تحصيل المستحقات الضريبية الناجمة عن تسوية وتدقيق الملفات التي انتقلت الى دائرة كبار المكلفين منذ منتصف عام 2011 وحتى تاريخنا هذا، وتم وضع التوصيات لما قد تؤول إليه عملية التوحيد في المستقبل عند البدء الفعلي ودخول استراتيجية التوحيد التطبيق منذ بداية عام 2014.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: ملخص الدراسات السابقة

يعتبر موضوع توحيد الإيرادات الضريبية موضوعا جديدا في فلسطين وقليلة هي الدراسات التي تناولت الحديث عنه، وسيتم تناول بعض هذه الدراسات بالإضافة الى الدراسات الأخرى ذات العلاقة والصلة والتي سنوردها بالاتي:

اولا: الدراسات العربية

1 -دراسة محمد (2011) بعنوان " تطبيق منهج الإدارة الإستراتيجية في مصلحة الضرائب المصرية".

هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى تطبيق منهج الإدارة الإستراتيجية في مصلحة الضرائب المصرية بصورة صحيحة والتعرف على المعوقات التي قد تواجهها مصلحة الضرائب في تطبيق هذه الإدارة الإستراتيجية .

تناولت هذه الدراسة تطبيق هذا المنهج في المراكز الضريبية المدمجة أي الموحدة (الضرائب العامة على المبيعات والضرائب العامة على الدخل)، ومأموريات الضرائب العامة على الدخل التي لم يتم دمجها بعد والتي ما زالت تعمل وفقا للنظام القديم.

خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

أن هناك قصورا في عملية تطبيق الإدارة الإستراتيجية في مصلحة الضرائب المصرية يتركز في مرحلة التنفيذ حيث لم تلتزم المصلحة بما سبق تحديده في مرحلة صياغة الإستراتيجية من أهداف وإستراتيجيات وقيم أساسيه للمصلحة الجديدة، ولم يتم مراعاة توفير متطلبات ترجمة تلك الصياغة الى حقيقة والتي تمثلت في :

❖ إغفال المصلحة أهمية العنصر البشري، وأن الموارد البشرية هي التي تقوم بتنفيذ

الإستراتيجية وقد تمثل ذلك بما يلي:

- لم تراعى المصلحة تعديل الثقافة التنظيمية للإدارة العليا بما يتناسب مع القيم الأساسية للإستراتيجية الجديدة .

- إغفال أهمية بناء هيكل تنظيمي مناسب للإستراتيجية يتسم بالوضوح في تحديد الاختصاصات وتحقيق العدالة بين العاملين.

- إغفال أهمية التدريب الفعال في زيادة وتعظيم الأداء ورفع الروح المعنوية للعاملين.

❖ لم تلتزم المصلحة بالخطه الزمنية لتنفيذ الإستراتيجية حيث أدى ذلك الى ما يلي:

- فقد دافعي الضريبة العامة على الدخل الثقة في الإدارة الضريبية في إحكام الرقابة على المجتمع الضريبي.

- خفض الروح المعنوية للعاملين وانخفاض مستوى دافعيتهم للعمل.

- بقي العمل في مصلحة الضرائب يعتمد على نظم المعلومات التقليدية، والذي لا يتناسب مع متطلبات العمل وفقا للإستراتيجية الجديدة في مصلحة الضرائب.

2 دراسة عبد الغفور(2008) بعنوان "العلاقة بين المكلف والادارة الضريبية واثرها على التحصيل والجباية ."

تطرق الباحث في دراسته الى التعرف على طبيعة العلاقة ما بين المكلف والإدارة الضريبية، وذلك من خلال التعرف على حقوق والتزامات كل منهما، وما تأثير ذلك على التحصيل والجباية، وقد خرجت الدراسة بنتائج وتوصيات كان من أهمها، إن هناك عوامل تؤثر بشكل ايجابي على التحصيل والجباية من خلال رفض مأمور التقدير للضغوط الإجتماعية والعمل على إنصاف المكلف من خلال التنزيلات المنصوص عليها في القانون، وتنظيم القانون للعلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية من خلال الحوافز والعقوبات والغرامات المنصوص عليها، وعوامل سلبية تؤثر بشكل سلبي على التحصيل والجباية من خلال تدني إدراك مأمور التقدير لواقع

وظروف عمل المكلف بالإضافة الى عدم سهولة ووضوح بعض نصوص القانون الضريبي، مما يؤدي الى تدني التحصيل والجباية.

3 دراسة حسن (2007) بعنوان " تأثير العوامل السلوكية على القياس المحاسبي لتحديد وعاء الضريبة على إيرادات المهن غير التجارية ".

تناولت هذه الدراسة أثر العوامل السلوكية على كل من سلوك المكلف عند إفصاحه عن الضريبة المستحقة عليه، وسلوك مأمور التقدير الفاحص عند القياس المحاسبي لتحديد وعاء الضريبة وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج الهامة التي أكدت على أهمية العوامل السلوكية في التأثير على القياس المحاسبي لتحديد الوعاء الضريبي لإيرادات المهن غير التجارية وكان من أهم هذه النتائج ما يلي:

- يتأثر سلوك المكلف عند قيادة بالتهرب الضريبي وعدم الإلتزام بالإفصاح عن جميع إيراداته بالإقرار الضريبي المقدم منه بعدم الثقة في الإدارة الضريبية نتيجة الضعف في الوعي الضريبي، وتجاهل عقوبات الردع بالتشريع الضريبي، وقد يكون نتيجة لإرتفاع أسعار الضرائب أو عدم الشعور بالعدالة الضريبية مقارنة مع غيره من المكلفين.

- يتأثر سلوك مأمور التقدير الفاحص عند القيام بالمحاسبة الضريبية للمكلف ومراجعة إقراره الضريبي بكل من سلوك المكلف في الإلتزام والإفصاح الضريبي عن جميع إيراداته، وبالثقة المتبادلة بين الطرفين، كذلك بالحوافز وبمعدلات الأداء بالإدارة الضريبية، إضافة الى تأثير الجهات الرقابية على أعماله والتدريب على النواحي الفنية السلوكية لتقليل حجم المنازعات الضريبية، وتحقيق الحصيلة الضريبية المطلوبة بعدالة وموضوعية.

4 دراسة موسى (2006) بعنوان " ضريبة القيمة المضافة وعلاقتها بضريبة الدخل " .

هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة ما بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل وخاصة العلاقة التشريعية بينهما، وكذلك دراسة مدى توافق العلاقة الاقتصادية والمالية بينهما،

والبحث في كيفية تحديد قيمة ضريبة الدخل المستحقة على المؤسسات والشركات المالية (الأشخاص المعنوية)، وقد خلصت الدراسة الى ضرورة توحيد دائرتي ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل في دائرة واحدة ، وتفعيل دور دائرة الضريبة لكي يكون المرجع الأول والأساسي لإيرادات الدولة الفلسطينية، وضرورة توفر نصوص تشريعية مستقلة خاصة بالدولة الفلسطينية، والإسراع بإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة؛ لأن النصوص الخاصة بها حاليا غير متوفرة لدى جميع المكلفين، وهي غير مفهومة وغير واضحة لأنها من زمن الاحتلال المباشر، ويتم ذلك من خلال تأسيس نظام ضريبي عصري يستجيب لخصوصية المكلف، وتحديات الواقع الإقتصادي الفلسطيني، وتقليل الإعتماد على الضرائب المباشرة ومنها ضريبة الدخل، وزيادة الإعتماد على ضرائب الإنفاق ومنها ضريبة القيمة المضافة.

5 -دراسة مسيمي (2006) بعنوان " السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني".

هدفت الدراسة الى التعرف على السياسة الضريبية المطبقة في فلسطين من خلال دراسة النظام الضريبي فيها، والتعرف على دور السياسات في إحداث تنمية اقتصادية حقيقية في ظل الظروف التي يمر فيها الشعب الفلسطيني، ومدى ملاءمتها للأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية السائدة في فلسطين، وقد تناولت الباحثة هذا الموضوع في ثلاثة فصول، تضمن الفصل الأول فيها الحديث عن النظام الضريبي بشكل عام وعلاقة الضرائب بالتنمية الإقتصادية بشكل خاص، وفي الفصل الثاني كان الحديث عن تطور الضرائب في فلسطين والحقبات التاريخية التي مرت بها، أما في الفصل الثالث فقد تم التطرق الى السياسات الضريبية بشكل موسع ودورها في تنميه الإقتصاد الوطني . وقد خلصت الدراسة الى أن الضرائب في فلسطين تساهم في تخطيط وتوجيه الإقتصاد الإسرائيلي بسبب السيطرة التبعية شبه الكاملة لإسرائيل، وأن السياسة الضريبية يتم تصميمها بمعزل عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في فلسطين .

6 -دراسة الخطيب (2006) بعنوان" دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين (1996-2003) " .

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهم ملامح النظام الضريبي المطبق في فلسطين منذ إستلام السلطة الوطنية الفلسطينية الصلاحيات المالية في عام 1994، وعلى حجم الإيرادات الضريبية ومكوناتها ودورها في تمويل النفقات العامة خلال الفتره من (1996-2003)، واستخلاص أهم التوجيهات في السياسة الضريبية وأثرها على الإقتصاد الفلسطيني من خلال تمويل الإنفاق العام، وقد خلص الباحث في دراسته الى نتائج كان من أهمها، أن القوانين الضريبية المطبقة في فلسطين خلال فترة الدراسة هي قوانين قديمة وموروثة، وأنه لا يوجد نمو في الإيرادات الضريبية حيث كانت مساهمتها في الإيرادات العامة تشكل ما نسبته 53% تتوزع ما بين مساهمة الضرائب المباشرة ممثلة بضريبة الدخل وضريبة الأملاك بنسبة 6%، والباقي بما نسبته 47% هي من الضرائب غير المباشرة ممثلة بضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية ورسوم الشراء، ومن توصيات الباحث في دراسته أنه ومن أجل زيادة الإيرادات الضريبية لا بد من العمل على توسيع قاعدة دافعي الضرائب لتشمل مستخدمي القطاع الخاص والمشتغلين المستقلين بالإضافة الى مستخدمي القطاع العام في المناطق الفلسطينية كافة، وإجراء بعض التعديلات على الشرائح الواردة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17 لسنة 2004 الذي سيطبق ابتداء من عام 2005، وضرورة إستحداث قسم خاص في كل دائرة ضريبية تكون مهمته البحث والتحري وتوفير المعلومات عن أي دخل قد يتحقق وضرورة إخضاعه للضريبة، والعمل على توعية الجمهور بضرورة الحصول على فواتير المقاصة وتقديمها للدوائر الضريبية وإيقاع أشد العقوبة بكل من يتهاون في ذلك.

7 -دراسة حامد (2006) بعنوان " مدخل مقترح لتصميم نظام معلومات لمقابلة احتياجات الإدارة الضريبية من المعلومات المحاسبية مع دراسة تطبيقية على ضريبة أرباح شركات الأموال".

تناولت هذه الدراسة تحليلا للمشاكل الضريبية المرتبطة بنظم المعلومات التقليدية المطبقة في الإدارة الضريبية، وأثر هذه المشكلات على الممولين والإدارة الضريبية، وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- إن نظم المعلومات التقليدية المطبقة في الإدارة الضريبية تثير العديد من المشاكل الخاصة بممارسة الإدارة الضريبية لمهامها من فحص وربط وتحصيل الضريبة وأثر هذه المشكلات على الممولين.
- تصميم نظام جديد يعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات في الضرائب ، سيكون له الأثر الكبير على تحقيق تطوير الأداء الضريبي، ويزيد من كفاءة وفاعلية العمل في الإدارة الضريبية.
- إن التقدم في مجال نظم المعلومات الإلكترونية يجب أن يصاحبه بالضرورة التقدم في مجال التدريب وتنمية مهارات مأمور التقدير في مجال الضرائب، ومواكبة التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يمكن مصلحة الضرائب من إستخدام المعلومات المتاحة في إتمام عملية التحاسب الضريبي .
- إن الفحص والربط والتحصيل الضريبي يجب ان يتم إلكترونيا، فمن خلاله يمكن القضاء على المعوقات الضريبية الخاصة بالربط والتحصيل والسرعة في سداد المستحقات الضريبية، وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية .
- تزداد نسبة التهرب وعدم الإلتزام الضريبي في ظل نظم المعلومات التقليدية المطبقة.

8 - دراسة السلامين (2003) بعنوان "آثار دمج دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة إداريا على الإيرادات والنفقات العامة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثير دمج ضريبتي الدخل والقيمة المضافة إداريا على الإيرادات والنفقات العامة على خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى مدى تأثيرها على تطوير العمل والهيكل الإداري للضريبة، وأثرها كذلك على المكلفين بدفع الضرائب ومدى استفادتهم من هذا الدمج.

من أهم النتائج التي خلصت اليها هذه الدراسة ان هناك آثارا إيجابية لعملية دمج الضريبتين على زيادة الإيرادات الضريبية، واتساع القاعدة الضريبية والسيطرة على المكلفين غير المسجلين، بالإضافة الى تأثير ذلك إيجابيا على تخفيض النفقات والمصاريف التشغيلية للإدارات الضريبية، وكذلك تخفيض نفقات مراجعة المكلف للدوائر الضريبية، كما أكدت الدراسة على ان هناك آثارا إيجابية لعملية دمج الضريبتين على تطوير الهيكل الإداري للدوائر الضريبية، وعلى حصول الموظفين على معلومات أوسع واشمل عن المكلف، وبقليل من الجهد خاصة إذا كان هناك ملف واحد للمكلف سيتم دراسته وتسويته من خلال دائرة واحدة وموظف واحد.

أوصى الباحث في دراسته بالعمل على دمج الضريبتين لما لهذا الدمج من آثار ايجابية تم تناولها في النتائج أعلاه، بالإضافة الى خفض التهرب الضريبي وأكد على ضرورة تأهيل وتدريب الموظفين وعلى ضرورة عمل برامج توعية للمكلفين، وإجراء دراسات لإعادة صياغة القوانين والتشريعات الضريبية بما يتلاءم مع عمليه الدمج.

ثانيا: الدراسات الاجنبية

دراسة Michael D Ascenzo (2005)

بعنوان "The relationship between tax administration & tax Agent / taxpayers."

هدفت هذه الدراسة الى تحديد العلاقة ما بين كل من الإدارة الضريبية ووكلاء الضرائب ودافعي الضرائب والعوامل التي تؤثر على هذه العلاقة، وأوضحت نتائج الدراسة

أنه لا بد أن تكون هناك علاقة تبادلية ما بين الإدارة الضريبية ووكلاء الضرائب ودافعيها من خلال الاحترام المتبادل، وأن يقوم النظام الضريبي على العدالة والفاعلية من خلال كسب ثقة دافعي الضرائب للإدارة الضريبية، كما وأن وكلاء الضرائب يجسدون دوراً حاسماً في عملية كفاءة النظام الضريبي من خلال التأثير على زبائنهم، حيث أن منافع الإدارة الضريبية من خلال تعاملها مع وكيل ضرائب واحد يمكنها التأثير على العديد من دافعي الضرائب، وكذلك هناك منافع لدافعي الضرائب، حيث أن وكيل الضرائب ينشر الثقافة الضريبية بين المكلفين من خلال تعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.

وأوصت الدراسة أنه يجب تعزيز الثقة ما بين الإدارة الضريبية وأفراد المجتمع حتى تتم عملية الجباية، مع ضرورة مراعاة قواعد العدالة، والعمل على مساعدة المكلفين لفهم حقوقهم وواجباتهم الضريبية لحثهم على الالتزام الضريبي.

المطلب الثاني: التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة عدداً من المواضيع التي ترتبط وتتعلق بموضوع دراسة الباحث وقد تركزت جميعها في محصلتها على الوسائل التي من شأنها زيادة الحصيلة والجباية الضريبية للخرينة العامة لتمكينها من القيام بالأعباء الملقة على عاتقها، فقد تناولت (محمد، 2011) في دراستها عن قياس مدى تطبيق منهج الإدارة الاستراتيجية في مصلحة الضرائب المصرية في المراكز المدمجة فيها وهي (الضرائب العامة على المبيعات والضرائب العامة على الدخل) مؤكدة على أن هذا المنهج يجب أن يأخذ بعين الاعتبار تعديل الثقافة التنظيمية للإدارة العليا القائمة على تنفيذ هذا المنهج وضرورة الإهتمام بالعنصر البشري المتمثل بالموظفين الذين سيقع على عاتقهم تنفيذه، والعمل على إنصافهم وتدريبهم من أجل تحقيق الكفاءة في القيام بمهامهم، وضرورة تحقيق رضا الموظفين في سبيل الوصول إلى أهداف الدمج، الأمر الذي ينعكس مباشرة على المكلف وتسوية ملفه الضريبي، وبالتالي تأثر حجم الحصيلة والجباية بذلك.

كما تناولت دراسة (Michael D Ascenzo، 2005)، العلاقة ما بين الإدارة الضريبية ووكلاء الضرائب ودافعي الضرائب وتأثيرها على حجم الجباية والتحصيل مؤكدة على أن

العلاقة ما بين الادارة الضريبية ودافعي الضرائب يجب ان تقوم على الاحترام المتبادل، وان يكون النظام الضريبي قائم على العدالة من اجل تعزيز الثقة بينهما لتحسين مستوى الجباية، ودراسة (عبد الغفور، 2008) اكدت ان العلاقة الإيجابية التي تقوم على تفهم مأمور الضريبة لظروف المكلف وانصافه في التنزيلات القانونية التي تكبدها في سبيل إنتاج الدخل سوف تؤدي الى زيادة الحصيلة والجباية، بينما العلاقة السلبية التي تقوم على النقيض من ذلك من شأنها ان تعمل على تخفيض مستوى هذه التحصيلات والجباية، كما تناول(حسن، 2007) في دراسته تأثير العوامل السلوكية على كل من المكلف عند افصاحه عن الضريبة في إقراره، وعن سلوك مأمور الضريبة المختص والفاحص لهذا الإقرار المقدم والتي تصب جميعها في تسهيل تحديد الوعاء والتحاسب الضريبي للمكلف وصولا الى إلتزام المكلف بما عليه من واجب الضريبة تجاه الخزينة العامة، وقد تناولت دراسة (موسى، 2006) تحقيق ذلك من خلال توصيته على ضرورة توحيد دائرتي ضريبة الدخل والقيمة المضافة بسبب توافق العلاقة القائمة بينهما.

أما دراسة (مسمي، 2006) فقد تحدثت عن السياسة الضريبية المطبقة في فلسطين وعن دور هذه السياسة في إحداث التنمية الاقتصادية الحقيقية، والتي لا بد من توفر الإيراد اللازم والكافي للخزينة العامة من أجل تحقيق ذلك، وهذا أيضا تناوله (الخطيب، 2006) في دراسته التي تحدث فيها عن أهمية الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة واستخلاص أهم التوجيهات الضرورية لتوجيه السياسة الضريبية الكفيلة بتنمية هذا المصدر الغزير للموازنة العامة في ربط الضريبة الأقرب الى الحقيقة بالنسبة لدخل المكلف.

وفيما يتعلق بدراسة (السلامين، 2003) فهي أيضا تناولت موضوع زيادة الحصيلة والجباية للإيرادات الضريبية من خلال دمج أهم مصادر هذه الإيرادات ممثلة بضريبتي الدخل والقيمة المضافة إداريا واثرت ذلك على الحد من التهرب الضريبي من جهة وتخفيض تكاليف الإدارة الضريبية من جهة أخرى والذي سيكون مرده في النهاية الى زيادة الحصيلة الضريبية للخزينة العامة.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف ما بين دراسة الباحث الحالية والدراسات السابقة

أولاً: أوجه التشابه ما بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة يكمن في ما يلي:

1 تتفق دراسة الباحث مع دراسة (محمد) التي خلصت الى أن التحصيل والجباية يمكن أن تتحقق زيادته من خلال التركيز على رضا الموظفين كوسيلة مهمة في إنجاز مهامهم في تسوية الملفات الضريبية.

2 تتفق دراسة الباحث مع دراسة كل من (Michael D Ascenzo)، و(عبد الغفور) في تأثير مستوى التحصيل والجباية مع طبيعة العلاقة القائمة ما بين المكلف والإدارة الضريبية، فكلما كانت العلاقة بينهما إيجابية وتقوم على الثقة والاحترام المتبادل، كلما كانت الجباية والتحصيلات أفضل والعكس صحيح.

3 تتفق دراسة الباحث مع دراسة (حسن) المتعلقة بتناول أهمية سلوك كل من المكلف في تقديم إقراره الصحيح وسلوك مأمور الضريبة في فحص هذا الإقرار المقدم، فكلهما يصب في سبيل تحديد الوعاء الضريبي الأقرب الى الصحة، وبالتالي إرتفاع أو إنخفاض مستوى الحصيلة تبعاً لذلك.

4 تتفق دراسة الباحث والنهاية التي انتهت إليها دراسة (موسى) التي أوصت بضرورة توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة حيث سيحاول الباحث من خلال دراسته بحث التوصية التي قد تم تنفيذها ببدء توحيد الضريبتين فعلياً ومحاولة قياس إيجابيات وسلبيات هذا التوحيد وأثره على زيادة الجباية والتحصيلات الرافده للخزينة العامة.

5 تتفق دراسة الباحث مع دراستي كل من (مسمي والخطيب) في التأكيد على أهمية وضرورة إتباع السياسة الضريبية المناسبة من أجل تحقيق المستوى المطلوب للجباية والتحصيلات اللازمة لرغد الخزينة العامة بالأموال الكافية للقيام بآعبائها.

6 تتلاقى دراسة الباحث في الكثير من النقاط المشتركة مع دراسة السلامين والتي أوصت بضرورة دمج الضريبتين إداريا لما لذلك من آثار ايجابية على تخفيض النفقات التي تتحملها الإدارة الضريبية وبالتالي زيادة حجم إيراداتها وبنفس الوقت تؤدي الى تخفيض أعباء المكلف المراجع لهذه الدوائر الضريبية.

إنسجام الرسائل في نفس الهدف المرجو من إجراءاتها وهو زيادة الحصيلة والجباية الضريبية بالحد الأدنى من التنازع والخلاف ما بين مصالح الإدارة الضريبية ومصلحة المكلف والعمل على تطوير العلاقة بينهما لتصل الى الإلتزام الطوعي والإحساس بواجب المكلف تجاه وطنه.

ثانيا : أوجه الاختلاف ما بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة يكمن فيما يلي:

- 1 جاءت هذه الدراسة مكملة للنتائج التي توصلت اليها بعض الدراسات التي توصي بتوطيد العلاقة ما بين دائرتي ضريبة الدخل والقيمة المضافة، والدعوة الى توحيدهما كما جاء في دراسة (موسى، 2006) حيث تهدف هذه الدراسة الى قياس تجربة التوحيد لضريبتي الدخل والقيمة المضافة في دائرة كبار المكلفين التي بدأ تطبيقها فيها فعلا وقياس مستقبل هذا التوحيد وإمكانية استمراره.
- 2 جاءت هذه الدراسة بنوع من الشمول لتبحث أثر التوحيد على كل من الحد من التهرب الضريبي، والإلتزام الطوعي الضريبي من قبل المكلف ومدى مساهمة التوحيد في زيادة وعيه لواجب الإلتزام بها، ومدى مساهمة إستراتيجية توحيد الضريبتين في تخفيف العبء الضريبي وتحسين الخدمات المقدمة للمكلف.
- 3 جاءت هذه الدراسة لتبحث أثر التوحيد الفعلي على الموظف الذي يقع على عاتقه تنفيذه، وهل تم إنصافه ووضعه في المكان الذي يستحقه، الأمر الذي ينعكس على التعامل مع ملفات المكلفين وزيادة الحصيلة والجباية.

4 بحثت هذه الدراسة فيما تم إستغلاله فعلا من أعداد الموظفين وتوجيه قدرات بعضهم للقيام بمهام أخرى تخدم توسيع القاعدة الضريبية وكذلك إمكانية توفير التكاليف والنفقات التي تتكبدها الخزينة على الدائرتين والحد منها من خلال التوحيد.

5 هذه الدراسة بحثت موضوع توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في فلسطين فعليا، خاصة انها تزامنت مع قيام وزارة المالية الفلسطيني بوضع استراتيجية لتوحيد الإيرادات للفترة من 2014-2016 وقد بدأ تطبيقها بالفعل في إحدى أهم وأكبر الدوائر الضريبية، والتي تشكل ما نسبته تقريبا 80% من جباية الإيرادات الضريبية من أكبر مكلفي الضفة الغربية وهي دائرة كبار المكلفين، (دائرة الشركات سابقا).

ومن هنا يرى الباحث بأن هذه الدراسة جاءت لتقيس أثر توحيد الضرائب في فلسطين على تحسين الوضع الضريبي فيها بالرغم من كل الظروف المحيطة به والتي تختلف بخصوصيتها عن باقي دول العالم، وهل فعلا أن تبني وزارة المالية الفلسطينية لهذا النهج كان بمثابة قارب النجاة لعجز خزنتها عن توفير الأموال اللازمة للوفاء بالتزاماتها الكبيرة والتحرر من براثن التبعية الغربية التي تسلب السياسي الفلسطيني استقلالية قراره في إقامة مشروعه الوطني ببناء دولته المستقلة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

مقدمة:

يتضمن هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها، ويعطي وصفاً مفصلاً لأداة الدراسة ومدى صدقها وثباتها، وكذلك إجراءاتها، والمعالجة الإحصائية التي استخدمها الباحث في استخلاص نتائج الدراسة وتحليلها.

1.3 منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي منهجاً للدراسة، والذي يعرف بأنه المنهج الذي يهدف إلى دراسة العلاقات بين المتغيرات، ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً، بحيث يؤدي ذلك بالوصول إلى فهم علاقات هذه الظاهرة، والوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في تفسير الواقع المدروس، والتنبؤ بمتغيراته.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

تمثل مجتمع الدراسة في جميع المكلفين المسجلين في دائرة كبار المكلفين البالغ عددهم (304) مكلف بعد استبعاد وإستثناء ملفات المؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين)، وذلك لأن هذه الملفات لا داعي لقياس تأثير عملية توحيد الضريبتين عليها، لأنه في الأصل يتم حل وتسوية ملفاتها كملف موحد، وذلك وفقاً لمعطيات إدارة نظام الإيرادات الموحد الفلسطيني (RMS) لشهر حزيران 2014، وقد تم إختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وحجمها (169) مكلفاً، وتشكل ما نسبته (55.5%) تقريباً.

ومن أجل أن تؤدي الدراسة هدفها تم أخذ مجتمع دراسة آخر وهو جميع موظفي الضرائب في كافة محافظات الضفة الغربية بما فيها موظفي دائرة كبار المكلفين، وذلك من أجل الوقوف على رأي القائمين على تنفيذ استراتيجية توحيد ضريبتَي الدخل والقيمة المضافة، وقد بلغ إجمالي عدد الموظفين الذين شملتهم العينة العشوائية (184) موظفاً من أصل (412) موظفاً بما نسبته 44.6% ايضاً.

الجدول من (1:3-6:3) تبين توزيع عينة الدراسة التي تم إختيارها من مجتمع المكلفين وفقا لمتغيراتها:

3.3: خصائص عينة الدراسة

1.3.3: عينة الدراسة الخاصة بالمكلفين:

1. نوع الملف:

جدول (1:3): عينة الدراسة حسب نوع الملف

النسبة%	العدد	نوع الملف
16.0%	27	شركة عادية
76.3%	129	شركة مساهمة خصوصية
7.7%	13	شركة مساهمة عامة
	169	المجموع

يشير الجدول (1:3) الى أن النسبة الأكبر من العينة هي في صالح الشركات المساهمة الخصوصية بما نسبته (76.3%)، في حين جاءت الشركات العادية في المرتبة الثانية بعدها بنسبة(16%) وفي المرتبة الأخيرة جاءت الشركات المساهمة العامة بنسبة(7.7%).

2. عدد الموظفين في الشركة:

جدول (2:3):عينة الدراسة حسب عدد الموظفين

النسبة%	العدد	عدد الموظفين
54.4%	92	أقل من 20
25.4%	43	من 20-50
20.1%	34	أكثر من 50
	169	المجموع

تشير المعطيات الواردة في الجدول (2:3) الى النسبة الأكبر لعدد الموظفين هي(أقل من 20) حيث بلغت نسبتها (54.4%) في حين جاءت بعدها (من 20-50) في المرتبة الثانية بنسبة (25.4%) اما الاكثر من (50) فقد جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (20.1%).

3. وجود حسابات رسمية لدى المكلف:

جدول (3:3): عينة الدراسة في حال وجود حسابات رسمية لدى المكلف

النسبة %	العدد	وجود حسابات رسمية	
98.8%	167	نعم	
1.2%	2	لا	
	169		المجموع

يظهر من الجدول (3:3) أعلاه ان النسبة العظمى من المكلفين الذين شملتهم الدراسة ولديهم حسابات رسمية فقد بلغت نسبتهم (98.8%) بينما بلغت نسبة من ليس لديهم حسابات رسمية (1.2%) .

4. نوع النشاط:

جدول (4:3): عينة الدراسة حسب نوع النشاط

النسبة %	العدد	نوع النشاط	
24.9%	42	صناعي	
40.2%	68	تجاري	
34.3%	58	خدمي	
6%	1	غير ذلك	
	169		المجموع

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4:3) الى أن النسبة الأكبر ممن شملتهم عينة الدراسة يمارسون التجارة في نشاطهم، وبلغت نسبة ذلك (40.2%) في حين جاء الذين يمارسون مهنة الخدمات في المرتبة الثانية بنسبة (34.3%) ومن ثم جاء من يعملون بنشاط الصناعة بنسبة (24.9%) وكان هناك ملف واحد بنسبة (6%) يعمل في النشاطات غير المذكورة أعلاه.

5. عمر الشركة:

جدول (5:3): عينة الدراسة حسب عمر الشركة

النسبة %	العدد	عمر الشركة	
26.0%	44	5-10 سنوات	
74.0%	125	10 سنوات فأكثر	
	169		المجموع

تظهر معطيات الجدول (5:3) الى أن النسبة العليا من عينة الدراسة كانت لصالح عمر (10 سنوات فأكثر)، وبلغت نسبتها (74%) بينما كانت النسبة التي تليها فقط هي (5-10 سنوات) بنسبة (26%).

6 . عنوان الشركة:

جدول (6:3): عينة الدراسة حسب عنوان الشركة

النسبة %	العدد	عنوان الشركة	
25.4%	43	شمال الضفة الغربي	
41.4%	70	وسط الضفة الغربي	
33.2%	56	جنوب الضفة الغربي	
	169		المجموع

وفقا للمعطيات الواردة في جدول (6:3) ان النسبة الأكبر للشركات التي شملتها العينة تقع في منطقة وسط الضفة، حيث بلغت نسبتها (41.4%) في حين جاءت بالمرتبة الثانية الشركات التي تقع في جنوب الضفة الغربية وكانت نسبتها (33.2%) واخيرا جاءت الشركات التي تقع في منطقة الشمال بنسبة (25.4%).

2.3.3: عينة الدراسة الخاصة بالموظفين:

الجدول من (7:3-14) تبين تقسيم عينة الدراسة التي تم إختيارها من مجتمع الموظفين وفقا لمتغيراتها:

1. الجنس:

جدول (7:3): عينة الدراسة حسب الجنس

النسبة %	العدد		
72.8%	134	ذكر	الجنس
27.2%	50	انثى	
	184	المجموع	

تشير المعطيات الواردة في الجدول (3-7) ان النسبة الأكبر من المجيبين على الاستبانة الخاصة بعينة الدراسة من الموظفين هم من الذكور، حيث بلغت نسبتهم (72.8%) بينما كانت النسبة الأقل هي إجابة الإناث حيث بلغت (27.2%).

2. الحالة الإجتماعية:

جدول (8:3): عينة الدراسة حسب الحالة الإجتماعية

الحالة الاجتماعية		العدد	النسبة %
	اعزب	27	14.7%
	متزوج	157	85.3%
المجموع		184	

تشير المعطيات الواردة في الجدول (8:3) الى أن النسبة الأكبر ممن شملتهم عينة الدراسة هم من المتزوجين، حيث بلغت نسبتهم (85.3%)، بينما كانت نسبة المجيب الأعزب على الإستبانة هي الأقل بنسبة (14.7%).

3. الدائرة التي يعمل بها الموظف:

جدول (9:3): عينة الدراسة حسب الدائرة التي يعمل فيها الموظف

النسبة %	العدد	موظف في دائرة
38.0%	70	ضريبة القيمة المضافة
62.0%	114	ضريبة الدخل
	184	المجموع

تشير المعطيات الواردة في الجدول (9:3) أن نسبة المجيبين على الإستبانة ممن شملتهم عينة الدراسة كانت أكبر لصالح الموظفين العاملين في دوائر ضريبة الدخل حيث بلغت نسبتهم (62%)، بينما كان الأقل ممن يعملون في دوائر ضريبة القيمة المضافة حيث بلغت نسبتهم (38%).

4. المسمى الوظيفي:

جدول (10:3): عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

النسبة %	العدد	المسمى الوظيفي
9.2%	17	مدير
7.1%	13	نائب مدير
26.6%	49	رئيس قسم
57.1%	105	مقدر/ فاحص حسابات
	184	المجموع

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول (10:3) أن النسبة الأكبر من المجيبين على الإستبانة من أفراد العينة كانوا من المقدرين أو من فاحصي الحسابات، حيث بلغت نسبتهم (57.1%) وقد جاء بعد ذلك رؤساء الأقسام بنسبة (26.6%) ومن ثم المدراء بنسبة (9.2%) وآخرها كان نواب المدراء بنسبة (7.1%).

5. العمر:

جدول(11:3): عينة الدراسة حسب عمر الموظف المجيب

النسبة %	العدد	العمر	
%73.4	135	25--35 سنة	
%25.0	46	36--45 سنة	
%1.6	3	46--55 سنة	
%0.0	0	56 سنة فما فوق	
	184		المجموع

وفقا للمعطيات الواردة في الجدول (11:3) فإن النسبة الأكبر من المجيبين على الإستبانة من أفراد عينة الدراسة كانت من الفئة العمرية التي تقع ما بين (25-35) سنة، حيث بلغت نسبتهم (73.4%) وتبعها الفئة العمرية من (36-45) سنة، حيث بلغت نسبتهم (25%)، ومن ثم الفئة العمرية من (46-55) سنة، حيث بلغت نسبتهم (1.6%) وتبين انه لا أحد من الفئة العمرية من (56 سنة فما فوق) قد أجاب على الإستبانة من افراد العينة.

6. المؤهل العلمي:

جدول (12:3): عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	العدد		
16.8%	31	دبلوم فما دون	المؤهل العلمي
70.7%	130	بكالوريوس	
12.5%	23	ماجستير	
	184		المجموع

تشير المعطيات الواردة في الجدول (12:3) ان اكبر نسبة من المجيبين على الإستبانة من أفراد عينة الدراسة كانوا يحملون شهادة البكالوريوس، حيث بلغت نسبتهم (70.7%) أما حملة الدبلوم فما دون فقد تلتها بنسبة (16.8%)، وأخيرا كان حملة شهادة الماجستير بنسبة (12.5%) في حين لم يكن هناك أي فرد من افراد العينة التي شملتها الدراسة يحملون شهادة الدكتوراه.

7. سنوات الخبرة:

جدول (13:3): عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة %	العدد	سنوات الخبرة	
38.6%	71	من 1—10 سنوات	
50.5%	93	من 11—20 سنوات	
10.9%	20	من 21 سنة فما فوق	
	184		المجموع

تشير المعطيات الواردة في الجدول (13:3) الى أن خبرة الموظفين الذين شملتهم عينة الدراسة كانت تتراوح ما بين (11-20 سنة)، حيث بلغت نسبتهم (50.5%) ثم تلتها نسبة الموظفين الذين تتراوح خبرتهم ما بين (1-10 سنوات) حيث بلغت نسبتهم (38.6%) واخرها كانت خبرة الموظفين الذين تتراوح خبرتهم من(21 سنة فما فوق) حيث بلغت نسبتهم (10.9%).

4.3: أداة الدراسة:

بعد أن تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة، وخاصة تلك التي إستخدمت فيها أداة الإستبانة تم تطوير إستبانة خاصة تشتمل على مجالات يتكون كل مجال فيها من عدد من الفقرات التي من خلالها يمكن قياس أثر ودور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة على ما يلي:

أولاً: الحد من التهرب الضريبي

ثانياً: تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين

ثالثاً: توسيع قاعدة المكلفين من خلال زيادة الإلتزام الطوعي بدفع الضريبة

رابعاً: زياده حصيلة الخزينة العامة وجبايتها

خامساً: تخفيض النفقات التشغيلية

وذلك من وجهة نظر المكلفين المسجلين في دائرة كبار المكلفين أولاً والموظفين القائمين على

تنفيذ عملية توحيد الضريبتين ثانياً، ومن أجل ذلك تم إنشاء وتطوير إستبانة خاصة بكبار

المكلفين في الضفة الغربية تكونت من قسمين:

القسم الأول: يتضمن هذا القسم بيانات أولية عن المكلفين المستطلعة آراؤهم يشتمل على (نوع

الملف، عدد الموظفين، وجود حسابات رسمية ام لا، نوع النشاط، عمر الشركة، عنوان

الشركة).

القسم الثاني: يتكون من 32 فقرة موزعة على أربعة مجالات.

الجدول (14:3): فقرات المجالات الأربعة للقسم الثاني من إستبانة المكلفين

رقم المجال	المجال	عدد فقرات كل مجال
المجال الأول	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي.	10
المجال الثاني	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين.	7
المجال الثالث	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في توسيع قاعدة المكلفين وزيادة الإلتزام الطوعي بها.	7
المجال الرابع	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة التحصيل والجباية.	8
مجموع الفقرات		32

كما تم بناء وتطوير إستبانة خاصة بموظفي دائرتي ضريبة الدخل والقيمة المضافة المنتشرة في محافظات الضفة الغربية، وهي أيضا تكونت من قسمين:

القسم الأول : تضمن هذا القسم بيانات أولية خاصة بالموظفين المستطلعة آراؤهم من حيث (الجنس، الحالة الاجتماعية، الدائرة التي يعمل فيها، المسمى الوظيفي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: يتكون من 36 فقرة موزعة على خمسة مجالات

الجدول (3:15) فقرات المجالات الخمسة للقسم الثاني من إستبانة الموظفين

رقم المجال	المجال	عدد فقرات كل مجال
المجال الأول	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي	7
المجال الثاني	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات التشغيلية	8
المجال الثالث	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات تسوية ملفات المكلفين	6
المجال الرابع	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الحصيلة والجباية	9
المجال الخامس	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين	6
مجموع الفقرات		36

هذا وقد تم تصميم المقياس على أساس مقياس (ليكرت) خماسي الأبعاد، وقد بنيت الفقرات بالإتجاه الإيجابي، حيث تم تصميم سلم الاستجابات على فقرات أداة الدراسة، بحيث أخذت إستجابة موافق جدا (5) درجات، إستجابة موافق (4) درجات، إستجابة محايد (3) درجات، إستجابة معارض (2) درجة، معارض جدا (1) درجة.

5.3 : صدق أداة الدراسة (الإستبانة):

قام الباحث بعرض الإستبانتين على عدد من المحكمين من أجل الوصول الى الصيغة المنطقية التي تكون مقبولة فيها، حيث عرضت على (7) محكمين من ذوي الإختصاص (تم ارفاق قائمة باسمائهم في ملحقات الدراسة) من أجل التأكد من مناسبة الإستبانة لما أعدت من أجله وسلامة صياغة الفقرات، ومدى توافقها مع المجال الذي وضعت فيه ، وقد تم إجراء العديد من التعديلات عليها وصولا الى صورتها التي صدرت بها، سواء أكان ذلك من خلال إختصار

وتخفيض عدد الفقرات أم من خلال إعادة صياغة بعضها، ليتناسب مع الهدف المرجو منها وغير ذلك من التعديلات الأخرى، وقد شمل ذلك إستبانتى المكلفين والموظفين.

6.3 : ثبات أداة الدراسة (الإستبانة)

باستخدام معامل الثبات (كرونباخ الفا) (Cronbach Alpha) تم إحتساب معامل الإتساق الداخلي لمجالات الإستبانتين الخاصتين بالموظفين والمكلفين على السواء حيث كانت كما يلي:
جدول (16:3): معامل الإتساق والثبات الداخلي بطريقة (كرونباخ الفا) لمجالات استبانة المكلفين

معامل الثبات	المجال
.939	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي
.899	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين
.911	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الحصيلة والجبابة
.938	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين
.976	القيمة الكلية

نلاحظ أن مستوى معامل الإتساق لجميع مجالات الدراسة مرتفع، مما يدل على أن هناك ثباتا وتناسقا بين فقرات كل مجال من مجالات إستبانة المكلفين، الأمر الذي يؤدي الى أن هذه الفقرات مناسبة وصالحة لقياس وتحقيق أهداف الدراسة.

جدول (3:17): معامل الإتساق والثبات الداخلي بطريقة (كرونباخ الفا) لمجالات إستبانة

الموظفين

معامل الثبات	المجال
.849	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي
.854	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات التشغيلية
.813	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين
.844	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الحصيلة والجباية
.879	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين
.948	القيمة الكلية

نلاحظ أن مستوى معامل الإتساق لجميع مجالات الدراسة مرتفع، مما يدل على أن هناك ثباتاً وتناسقاً بين فقرات كل مجال من مجالات إستبانة الموظفين، الأمر الذي يؤدي الى أن هذه الفقرات مناسبة وصالحة لقياس وتحقيق أهداف الدراسة.

7.3: نموذج الدراسة

اشتملت هذه الدراسة على نوعين من المتغيرات:

أولاً : المتغيرات المستقلة وتشتمل على:

أ - دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة

ب - المتغيرات الديمغرافية الخاصة بالمكلفين وهي:

- نوع الملف واشتمل على أربعة مستويات (فردي، شركة عادية، مساهمة خصوصية، مساهمة عامة).
- عدد الموظفين واشتمل على ثلاثة مستويات (أقل من 20، من 20-50، أكثر من 50).

- وجود حسابات رسمية واشتمل على مستويين (نعم ، لا).
- نوع النشاط واشتمل على أربعة مستويات (صناعي، تجاري، خدماتي، غير ذلك).
- عمر الشركة واشتمل على ثلاثة مستويات (5 سنوات فأقل، 5-10 سنوات، 10 سنوات فأكثر).
- عنوان الشركة واشتمل على (شمال الضفة الغربية، وسط الضفة الغربية، جنوب الضفة الغربية).

ج -المتغيرات الديمغرافية الخاصة بالموظفين وهي:

- الجنس ويشتمل على مستويين (ذكر، انثى).
- الحالة الاجتماعية وتشتمل على مستويين (أعزب، متزوج).
- دائرة الموظف وتشتمل على مستويين (ضريبة القيمة المضافة ، ضريبة الدخل).
- المسمى الوظيفي واشتمل على أربعة مستويات (مدير، نائب مدير، رئيس قسم، مقدر أو فاحص حسابات).
- العمر واشتمل على أربعة مستويات (من 25 - 35 سنة، من 36-45 سنة، من 46-55 سنة، من 56 سنة فما فوق).
- المؤهل العلمي واشتمل على أربعة مستويات (دبلوم فما دون، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه).
- سنوات الخبرة وتشتمل على ثلاثة مستويات (من 1-10 سنوات، من 11-20 سنة، من 21 سنة فما فوق).

ثانيا: المتغيرات التابعة وتشتمل على:

1 -المتغيرات التابعة الخاصة بالمكلفين وهي:

❖ متوسط درجة الموافقة لدى المكلفين على توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة بمجالاته الاربعة المتمثلة في:

- دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي
- دور توحيد الضريبتين في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين
- دور توحيد الضريبتين في توسيع قاعدة المكلفين من خلال زيادة الإلتزام الطوعي بها
- دور توحيد الضريبتين في زيادة التحصيل والجباية
- دور توحيد الضريبتين في المجال الكلي لهذه المجالات الأربعة

2 -المتغيرات التابعة الخاصة بالموظفين وهي:

❖ متوسط درجة الموافقة لدى موظفي الدائرتين على توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة بمجالاته الخمسة المتمثلة في مايلي :

- دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي
- دور توحيد الضريبتين في تخفيض النفقات التشغيلية
- دور توحيد الضريبتين في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين
- دور توحيد الضريبتين في زيادة الحصيلة والجباية
- دور توحيد الضريبتين في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين
- دور توحيد الضريبتين في المجال الكلي لهذه المجالات الخمسة

8.3: مراحل تطبيق الدراسة:

تم القيام بهذه الدراسة من خلال إتباع الخطوات والمراحل التالية:

- كون الباحث أحد موظفي ضريبة الدخل، فقد قام بصياغة مجالات الإستبانة وفقراتها من خلال واقع ومتطلبات الحاجة الضريبية التي قد يكون توحيد الضريبتين أحد أهم ركائزها.
- تم عرض الإستبانة على عدد من المحكمين المختصين من أجل التحقق من مجالاتها والفقرات التي تتضمنها هذه المجالات، بحيث تكون مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة.
- تم توزيع إستبانات عينة الدراسة الخاصة بالمكلفين والموظفين في دائرة كبار المكلفين والدوائر الأخرى بعد التنسيق مع سيادة مدير عام ضريبة الدخل.
- تم توزيع الإستبانات على أفراد العينة، وتم توضيح الهدف من تعبئتها لتحقيق أهداف الدراسة.
- تم جمع الإستبانات المعبأة من قبل الموظفين والمكلفين، وتم إستبعاد الإستبانات غير المستوفية لشروط تحليلها.
- تم تفريغ الإستبانات من أجل معالجتها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).
- بعد إتمام تحليل الإستبانات وفقا للبرنامج الإحصائي تم إستخلاص النتائج وصياغة التوصيات المناسبة لها.

9.3: المعالجة الإحصائية:

تم إجراء المعالجة الإحصائية المتعلقة بهذه الدراسة من خلال ما يلي:

- جمع البيانات ومعالجتها إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

- تم استخدام الجداول الإحصائية التي تشتمل على النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات.
- تم فحص معامل الإتساق والثبات الداخلي لمجالات الاستبانة بإستخدام معامل كرونباخ ألفا.
- تم إستخدام اختبار (T.Test) للعينات المستقلة في القسم الأول من إستبانة الموظفين لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات (الجنس، الحالة الإجتماعية،الدائرة التي يعمل فيها الموظف بسبب إقتصار الإجابة عليها في إجابتين).
- تم إستخدام اختبار (T.Test) للعينات المستقلة في القسم الأول من إستبانة المكلفين، لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات (وجود حسابات رسمية، عمر الشركة بسبب إقتصار الإجابة على فئتين فقط).
- تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way Analysis of Variance) لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات (المسمى الوظيفي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة) في الإستبانة الخاصة بالموظفين.
- تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (One- Way Analysis of Variance) لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات القسم الأول من إستبانة المكلفين (نوع الملف، عدد الموظفين، نوع النشاط، عنوان الشركة).
- تم إستخدام إختبار (Scheffe Post Hoc Test) للمقارنة البعدية بين المتوسطات في الفرضيات التي تم رفضها باستخدام تحليل التباين الأحادي لمتغير سنوات الخبرة في الإستبانة الخاصة بالموظفين.

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة وإختبار الفرضيات

1.4 التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة:

مقدمة:

بعد أن تم رسم الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، والمتمثلة بقياس الأثر، والدور الذي يمكن أن تلعبه إستراتيجية توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في فلسطين على تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية الضريبية لمكلفات المكلفين، الأمر الذي يمكن أن ينعكس على توسيع قاعدته الضريبية، وزيادة التزام المكلف الفلسطيني الطوعي، وبالتالي المساهمة في الحد من التهرب الضريبي، وتحجيم إتساعه وإنتشاره، والذي يصب في النهاية في صالح الخزينة العامة من خلال رفع وزيادة مستوى الجباية الرافدة لها من جهة، وتخفيض وتقليص نفقات التشغيل التي تتكبدها من جهة أخرى، فقد تم جمع البيانات المتعلقة بقياس هذه الأهداف من خلال المجالات الخاصة بكل منها، وتم ادخالها ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (Spss) وقد تم التوصل الى النتائج التالية:

1.1.4 تحليل أسئلة الدراسة :

السؤال الأول: هل يساهم توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي؟

السؤال الثاني: هل يساهم توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين؟

السؤال الثالث: هل يساهم توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في توسيع قاعدة المكلفين من خلال زيادة الالتزام الطوعي بها؟

السؤال الرابع: هل يساهم توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة الى زيادة التحصيل والجباية للخزينة العامة؟

السؤال الخامس: هل يساهم توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات التشغيلية لهما بعد ان يصبحا دائرة موحدة؟

وحتى نستطيع الإجابة على اسئلة مشكلة الدراسة والمجالات الخمسة التي تهدف الى الإجابة عليها فقد تم إستخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ومستويات الموافقة، وذلك من خلال الجداول التالية (10:4-1:4).

قبل الدخول الى النتائج المتمخضة عن التحليل الإحصائي، لا بد من الإشارة الى أن معيار قياس وتقدير إستجابات المستطلعة آراؤهم حول دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الخمسة السالفة الذكر يمكن حصره من خلال إستخدام معيار تقسيم وتصنيف فقرات كل مجال من حيث متوسط الموافقة الى:

جدول رقم (1:4) : معيار تقدير وقياس درجة متوسط الموافقة على توحيد الضريبتين من خلال إجابة المكلفين المستطلعة آراؤهم

المتوسط الحسابي للموافقة	مستوى الموافقة تبعا للمتوسط
من 1-2.33	موافقة متدنية
من 2.34-3.66	موافقة متوسطة
من 3.67-5	موافقة عالية

تم إحتساب المتوسط الحسابي للموافقة إحصائيا كما يلي:

$$\text{المدى} = 5 - 1$$

$$= 4$$

$$\text{عدد الفئات مقسمة الى ثلاث} = \frac{3}{4}$$

$$= 1.33$$

1.1.1.4: تحليل أسئلة الدراسة الخاصة بالمكلفين

المجال الأول: دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر المكلفين

الجدول (2:4) النسب المتوقعة لإجابات المكلفين على فقرات المجال (الأول) الذي يتعلق بقياس دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي

الرقم	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	إجمالي موافق وموافق بشدة	إجمالي معارض ومعارض بشدة
1	8.9	26.0	14.2	39.6	11.2	50.8	34.9
2	7.7	23.7	24.9	36.1	7.7	43.8	31.4
3	10.1	29.6	21.3	32.0	7.1	39.1	39.7
4	16.6	28.4	27.8	21.3	5.9	27.2	45
5	13.6	26.0	23.1	29.6	7.7	37.3	39.6
6	6.5	18.9	23.7	40.2	10.7	50.9	25.4

28.4	52.1	10.7	41.4	19.5	16.6	11.8	7	توحيد الضريبتين يساهم في تحقيق العدالة من حيث تسجيل وتسويه معظم ملفات المكلفين.
55	27.2	7.7	19.5	17.8	36.1	18.9	8	توحيد الضريبتين يساهم في تخفيض العبء الضريبي عن المكلفين.
40.2	34.3	5.3	29.0	25.4	27.2	13.0	9	توحيد الضريبتين يساهم في تحقيق رضا المكلفين عن مستوى الخدمات المقدمة.
44.9	31.3	4.7	26.6	23.7	32.5	12.4	10	توحيد الضريبتين يساهم في تبديد مخاوف المكلفين من تقديرات ضريبة الدخل.
384.5	393							اجمالي نسب الموافقة والمعارضة

تشير المعطيات الواردة في الجدول (2:4) الى أن إجمالي نسب موافقة المكلفين على دور توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي في جميع فقرات المجال قد بلغت قيمته (393%) حيث كانت أعلى الموافقات المسجلة على هذا الدور كما في الفقرات التالية مرتبة تنازليا من الأعلى الى الأسفل:

فقرة(7) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين في تحقيق العدالة من حيث تسجيل وتسوية ملفات المكلفين، بنسبة (52.1%).

فقرة(6) تتعلق بدور توحيد الضريبتين في تعزيز الثقة في حسابات المكلفين أكثر مما كان عليه قبل التوحيد، بنسبة (50.9%).

فقرة(1) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين في تحسين العلاقة بين الموظفين والمكلفين، (50.8%). في حين جاء إجمالي نسب معارضتهم دور توحيد الضريبتين في هذا المجال قريبة جدا منها، حيث بلغت قيمته (384.5%) أي بفارق بسيط بينهما يدل على أن موافقتهم على دور التوحيد في هذا المجال قد جاءت بسيطة لا بل وحتى كانت أكبر من الموافقة عليها في بعض الفقرات مثل الفقرة (8) التي لم يلمس المكلفون في التوحيد أثرا لها على تخفيف العبء الضريبي عنهم، بنسبة (55%)، بالإضافة الى ذلك سجلت معارضة المكلفين دور توحيد الضريبتين في هذا المجال إرتفاعا في الفقرات التالية مرتبة تنازليا من الأعلى الى الأسفل:

فقرة(4) تتعلق بعدم مساهمة توحيد الضريبتين في رفع مستوى الثقة لدى المكلفين في أن ما يدفعونه من ضرائب يعود عليهم كخدمات، بنسبة (45%).

فقرة(10) تتعلق في عدم مساهمة توحيد الضريبتين على تبديد مخاوف المكلفين من تقديرات ضريبة الدخل، بنسبة (44.9%).

فقرة(9) تتعلق بعدم مساهمة توحيد الضريبتين في تحقيق رضا المكلفين عن مستوى الخدمات المقدمة، بنسبة (40.2%).

وفيما يتعلق برأي المكلفين المحايد في هذا المجال فقد بلغ اجمالي قيمته (221.4%).

جدول (3:4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الأول الذي يتعلق بدور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي

الرقم	N	الوسط	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	169	3.18	1.19	متوسطة
2	169	3.12	1.09	متوسطة
3	169	2.96	1.14	متوسطة
4	169	2.71	1.15	متوسطة
5	169	2.91	1.18	متوسطة
6	169	3.29	1.09	متوسطة
7	169	3.22	1.19	متوسطة
8	169	2.60	1.21	متوسطة
9	169	2.86	1.13	متوسطة
10	169	2.78	1.11	متوسطة
11	169	2.96	.92	متوسطة

من خلال المعطيات الواردة في الجدول (3:4) نجد أن متوسط درجة موافقة مكلفي عينة الدراسة على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي قد جاء في نطاق الموافقة المتوسطة في جميع فقراته، ولكنها موافقة أقرب الى المتدنية منها في بعض

الفقرات مثل (3،4،5،8،9،10) والقيمة الكلية لمتوسط فقرات هذا المجال جاءت تؤكد ذلك حيث بلغت قيمتها (2.96).

فيما يتعلق بالانحراف المعياري فقد جاءت قيمته (.92) مما يدل على وجود تقارب بين استجابات المكلفين على اسئلة هذا المجال.

يرى الباحث أن هذه الموافقة المتوسطة التي نسبتهـا (59.3) على دور توحيد الضريبتين في الحد من التهرب الضريبي ، كما جاءت وفق إجابات مكلفي عينة الدراسة على فقرات المجال الأول إنما جاءت لأن توحيد الضريبتين لم يساهم في تخفيض العبء الضريبي عن المكلفين، وإلى عدم مساهمته في رفع مستوى الثقة لديهم في أن ما يدفعونه من ضرائب يعود عليهم كخدمات ، بالإضافة الى أنه لم يساهم في تحقيق رضاهم عن مستوى الخدمات المقدمة، عدا أن التوحيد لم يساهم في تبديد مخاوفهم من تقديرات ضريبة الدخل.

المجال الثاني: دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين:

جدول (4:4): النسب المئوية لإجابات المكلفين على فقرات المجال (الثاني) الذي يتعلق بقياس دور توحيد ضريبتَي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين

الرقم		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	إجمالي موافق وموافق بشدة	إجمالي معارض ومعارض بشدة
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
1	توحيد الضريبتين يساعد على تسهيل حصول المكلف على خدماته.	10.7	21.9	14.2	42.6	10.7	53.3	32.6
2	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تسهيل الإجراءات على المكلف من خلال تقديم الوثائق لملف واحد في دائرة واحدة.	6.5	18.9	9.5	48.5	16.6	65.1	25.4
3	توحيد الضريبتين يؤدي إلى توحيد إجراءات تسويق وتدقيق الملفات.	4.7	11.8	17.8	56.2	9.5	65.7	16.5
4	توحيد الضريبتين يؤدي إلى اتباع إجراءات تتناسب مع واقع وطبيعة عمل المكلف.	6.5	19.5	25.4	40.2	8.3	48.5	26
5	توحيد الضريبتين تؤدي إلى مراعاة الظروف الإقتصادية والإجتماعية للمكلف.	14.8	24.3	34.3	23.1	3.6	25.7	39.1
6	توحيد الضريبتين يساهم في التخفيف من الأتعاب المدفوعة للمحاسبين نتيجة التعامل مع ملف واحد (دخل ومضافه).	10.1	30.8	31.4	21.3	6.5	27.8	40.9
7	توحيد الضريبتين يساعد على توفير الوقت والجهد على المكلف من خلال تخفيض عدد مرات مراجعته للدوائر الضريبية.	10.7	14.8	14.2	46.7	13.6	60.3	25.5
	اجمالي نسب الموافقة والمعارضة						346.4	206

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4:4) الى أن إجمالي نسب موافقة المكلفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين في جميع فقرات المجال قد بلغت قيمته (346.4%) حيث كانت أعلى الموافقات المسجلة على هذا الدور، كما في الفقرات التالية مرتبة تنازليا من الأعلى الى الأسفل:

فقرة(3) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين في توحيد إجراءات تسوية وتدقيق ملفات المكلفين، بنسبة (65.7%).

فقرة(2) تتعلق بدور توحيد الضريبتين في تسهيل الإجراءات على المكلفين من خلال تقديم الوثائق لملف واحد وفي دائرة واحدة، بنسبة(65.1%).

فقرة(7) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين في توفير وقت وجهد المكلفين من خلال تخفيف عدد مرات مراجعته للدوائر الضريبية، (60.3%).

في حين جاء إجمالي نسب معارضتهم دور توحيد الضريبتين في هذا المجال أقل من المجال السابق، حيث بلغت قيمته (206%).

وقد سجلت معارضة المكلفين دور توحيد الضريبتين في هذا المجال ارتفاعا في الفقرات التالية مرتبة تنازليا من الأعلى الى الأسفل:

فقرة(6) تتعلق بعدم مساهمة توحيد الضريبتين في التخفيف من الأتعاب المدفوعة للمحاسبين نتيجة التعامل مع ملف واحد، بنسبة (40.9%).

فقرة(5) تشير الى أن توحيد الضريبتين لم يؤدي الى مراعاة الظروف الإقتصادية والإجتماعية للمكلفين، بنسبة (39.1%).

فقرة(1) تتعلق بعدم مساهمة توحيد الضريبتين في تسهيل حصول المكلفين على خدماتهم، بنسبة (32.6%).

وفيما يتعلق برأي المكلفين المحايد في هذا المجال فقد بلغ اجمالي قيمته (146.8%).

جدول (5:4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثاني الذي يتعلق بدور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين

الرقم		N	الوسط	الانحراف المعياري	متوسط الموافقة
1	توحيد الضريبتين يساعد على تسهيل حصول المكلف على خدماته.	169	3.20	1.20	متوسطة
2	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تسهيل الإجراءات على المكلف من خلال تقديم الوثائق لملف واحد في دائرة واحدة..	169	3.49	1.16	متوسطة
3	توحيد الضريبتين يؤدي إلى توحيد إجراءات تسويق وتدقيق الملفات.	169	3.53	.98	متوسطة
4	توحيد الضريبتين يؤدي إلى اتباع إجراءات تتناسب مع واقع وطبيعة عمل المكلف.	169	3.24	1.06	متوسطة
5	توحيد الضريبتين تؤدي إلى مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمكلف.	169	2.76	1.07	متوسطة
6	توحيد الضريبتين يساهم في التخفيف من الأعباء المدفوعة للمحاسبين نتيجة التعامل مع ملف واحد (دخل وقيمة مضافة).	169	2.83	1.07	متوسطة
7	توحيد الضريبتين يساعد على توفير الوقت والجهد على المكلف من خلال تخفيض عدد مرات مراجعته للدوائر الضريبية.	169	3.37	1.20	متوسطة
8	القيمة الكلية لمتوسط الموافقة	169	3.20	.87	متوسطة

أكدت المعطيات الواردة في هذا الجدول (5:4) ما جاء في الجدول السابق (4:4) من الموافقة على دور التوحيد في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين، حيث جاءت الموافقة على هذا الدور في إطار الموافقة المتوسطة وقربها من الموافقة المتدنية أكثر من العالية، كما جاء في الفقرات (6،5) وأكد ذلك أيضا متوسط القيمة الكلية لجميع الفقرات، والذي جاء بقيمة متوسطة (3.20).

فيما يتعلق بالانحراف المعياري فقد جاءت قيمته (.87) مما يدل على وجود تقارب بين استجابات المكلفين على اسئلة هذا المجال.

يرى الباحث أن ظهور موافقة متوسطة بنسبة (64.1%) على دور توحيد الضريبتين في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين كـ أنت نتيجتها أن التوحيد لم يـ أخذ أو يراع الظروف الإقتصادية للمكلفين ، وعدم لمسهـم إنخفاض مستوى ما يدفعونه من أتعاب للمحاسبين نتيجة التسوية الضريبية للملف الموحد، عدا أن التوحيد لم يؤد الى تسهيل حصول المكلفين على خدماتهم.

المجال الثالث: دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في توسيع قاعدة المكلفين من خلال زيادة الإلتزام الطوعي بها:

جدول (6:4) النسب المئوية لإجابات المكلفين على فقرات المجال(الثالث) الذي يتعلق بقياس دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في توسيع قاعدة المكلفين من خلال زيادة الإلتزام الطوعي بها

الرقم		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	إجمالي موافق وموافق بشدة	إجمالي معارض ومعارض بشدة
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
1	توحيد الضريبتين يساهم في زيادة وعي المكلف حول أهمية ما يدفعه من ضرائب كواجب وطني.	8.3	31.4	24.9	27.2	8.3	35.5	39.7
2	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تطور كفاءة الجهاز الإداري الضريبي مما يساعد على حفظ حقوق المكلف.	7.7	23.1	23.1	36.1	10.1	46.2	30.8
3	توحيد الضريبتين من شأنه أن يشجع المكلف على الإستثمار.	14.8	27.2	30.8	19.5	7.7	27.2	42
4	توحيد الضريبتين من شأنه أن يؤدي إلى توحيد القوانين والإصلاح الضريبي.	8.9	18.9	20.7	43.8	7.7	51.5	27.8
5	تخفيض الدائرة الموحدة للعبء الضريبي من شأنه التشجيع على الإلتزام الطوعي للمكلفين.	7.7	24.9	21.3	37.3	8.9	46.2	32.6
6	توحيد الضريبتين يؤدي إلى رفع مستوى الثقة بالجهاز الضريبي وأوجه صرف الضرائب.	16.6	28.4	20.7	29.0	5.3	34.3	45
7	توحيد الضريبتين يساعد على التخفيف من المحسوبية والمزاجية في تسويق الملفات.	11.8	22.5	29.0	28.4	8.3	36.7	34.3
	اجمالي نسب الموافقة والمعارضة						277.6	252.2

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4:6) الى أن إجمالي نسب موافقة المكلفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في توسيع قاعدة المكلفين من خلال الإلتزام الطوعي بها في جميع فقرات المجال قد بلغت قيمته (277.6%)، حيث كانت أعلى الموافقات المسجلة على هذا الدور كما في الفقرات التالية مرتبة تنازليا من الأعلى الى الأسفل:

فقرة(4) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين في تحقيق الإصلاح الضريبي، بنسبة (51.5%).

فقرة(2) تتعلق بدور توحيد الضريبتين في تطوير كفاءة الجهاز الإداري الضريبي وبالتالي المساهمة في حفظ حقوق المكلفين، بنسبة (46.2%).

فقرة(5) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين على الإلتزام الطوعي مشروطا بتخفيف العبء الضريبي عنهم، (46.2%).

في حين جاء إجمالي نسب معارضتهم دور توحيد الضريبتين في هذا المجال قريبة جدا منها، حيث بلغت قيمته (252.2%) أي بفارق بسيط بينهما مما يدل على أن موافقتهم على دور التوحيد في هذا المجال قد جاءت بسيطة لا بل كانت أكبر من الموافقة عليها في عدد من الفقرات من أبرزها الفقرة (6) التي لم يؤد التوحيد فيها الى رفع مستوى الثقة في الجهاز الضريبي فيما يتعلق بأوجه صرف الضرائب، بنسبة (45%).

بالإضافة الى ذلك سجلت معارضة المكلفين دور توحيد الضريبتين في هذا المجال إرتفاعا في الفقرات التالية مرتبة تنازليا من الأعلى الى الأسفل:

فقرة(3) تتعلق بعدم مساهمة توحيد الضريبتين في تشجيع الإستثمار، بنسبة (42%).

فقرة(1) تتعلق في عدم مساهمة توحيد الضريبتين في زيادة وعي المكلف فيما يدفعه من ضرائب كواجب وطني، بنسبة (39.7%).

وفيما يتعلق برأي المكلفين المحايد في هذا المجال فقد بلغ إجمالي قيمته (170.5%).

جدول (7:4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثالث الذي يتعلق بدور توحيد ضريبتَي الدخل والقيمة المضافة في توسيع قاعدة المكلفين من خلال زيادة الالتزام الطوعي بها

الرقم		N	الوسط	الانحراف المعياري	متوسط الموافقة
1	توحيد الضريبتين يساهم في زيادة وعي المكلف حول أهميته ما يدفعه من ضرائب كواجب وطني.	169	2.95	1.11	متوسطة
2	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تطور كفاءة الجهاز الإداري الضريبي مما يساعد على حفظ حقوق المكلف.	169	3.17	1.13	متوسطة
3	توحيد الضريبتين من شأنه أن يشجع المكلف على الإستثمار.	169	2.78	1.15	متوسطة
4	توحيد الضريبتين من شأنه أن يؤدي إلى توحيد القوانين والإصلاح الضريبي.	169	3.22	1.11	متوسطة
5	تخفيض الدائرة الموحدة للعبء الضريبي من شأنه التشجيع على الإلتزام الطوعي للمكلفين.	169	3.14	1.12	متوسطة
6	توحيد الضريبتين يؤدي إلى رفع مستوى الثقة بالجهاز الضريبي وأوجه صرف الضرائب.	169	2.78	1.18	متوسطة
7	توحيد الضريبتين يساعد على التخفيف من المحسوبية والمزاجية في تسوية الملفات.	169	2.98	1.14	متوسطة
8	القيمة الكلية لمتوسط الموافقة	169	3.00	.92	متوسطة

أكدت المعطيات الواردة في هذا الجدول (7:4) ما ورد في الجدول السابق (6:4) من أن الموافقة على دور توحيد ضريبتَي الدخل والقيمة المضافة في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإلتزام بها جاءت متواضعة، حيث إن متوسطات الإجابة على فقرات هذا المجال جاءت بموافقة متوسطة مع قربها من المتدنية أحيانا كما في الفقرات (3،6)، ويدعم هذا التوجه أيضا متوسط القيمة الكلية الذي جاءت قيمته (3.00).

فيما يتعلق بالانحراف المعياري فقد جاءت قيمته (.92) مما يدل على وجود تقارب بين استجابات المكلفين على استئله هذا المجال.

يرى الباحث أن هذه النتيجة، أي الموافقة على هذا الدور جاءت متوسطة بنسبة (60.1%) لأسباب من أهمها أن المكلفين لم يلمسوا بأن توحيد الضريبتين قد ساهم في رفع ثقتهم بالجهاز الضريبي والإطمئنان الى أوجه صرف الضرائب المدفوعة، وعدم مساهمته في تشجيع البيئة الإستثمارية، بالإضافة الى أن التوحيد لم يرفع من مستوى وعيهم حول ما يدفعونه من ضرائب كواجب وطني.

المجال الرابع: دور توحيد ضريبتَي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الحصيلة والجباية:

جدول (8:4) النسب المئوية لإجابات المكلفين على فقرات المجال (الرابع) ، والذي يتعلق بقياس دور توحيد ضريبتَي الدخل والقيمة المضافة في زيادة التحصيل والجباية

الرقم		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	إجمالي موافق وموافق بشدة	إجمالي معارض ومعارض بشدة
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
1	توحيد الضريبتين يؤدي إلى استخدام نماذج جباية موحدة تسهل عملية التسديد على المكلف.	4.1	20.1	18.3	45.0	12.4	57.4	24.2
2	توحيد الضريبتين يساهم في مراعاة قدرة المكلف المالية على التسديد.	9.5	25.4	23.1	34.3	7.7	42	34.9
3	توحيد الضريبتين يؤدي إلى السرعة في تسويق الفروقات الضريبية من خلال عمل التقاص بينهما.	3.0	14.8	22.5	47.3	12.4	59.7	17.8
4	توحيد الضريبتين يشجع المكلفين على إظهار جميع مصادر دخولهم.	8.3	21.9	30.8	30.2	8.9	39.1	30.2
5	توحيد الضريبتين يترتب عليه دفع المستحقات الضريبية دون أيّ ضغوط من موظفي الدائرة الموحدة.	12.4	31.4	25.4	24.3	6.5	30.8	43.8
6	وجود دائرة موحدة يشجع المكلفين على إنهاء التزاماتهم الضريبية.	10.7	18.3	18.9	47.3	4.7	52	29
7	توحيد الضريبتين يساهم في زيادة جباية وحصيلة الخزينة من خلال زيادة نسبة التصريح عن فواتير المقاصة الإسرائيلي.	11.2	21.9	17.8	36.1	13.0	49.1	33.1
8	توحيد الضريبتين يقلص من إمكانيه الخداع أو التمويه الضريبي.	11.2	17.8	24.3	32.0	14.8	46.8	29
	اجمالي نسب الموافقة والمعارضة						376.9	242

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4:8) الى أن إجمالي نسب موافقة المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة التحصيل والجباية في جميع فقرات المجال قد بلغت قيمته (376.9%) حيث كانت أعلى الموافقات المسجلة على هذا الدور كما في الفقرات التالية مرتبة تنازليا من الأعلى الى الأسفل:

فقرة(3) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين في سرعة تسوية الفروقات الضريبية من خلال عمل التقاص بينهما، بنسبة (59.7%).

فقرة(1) تتعلق بدور توحيد الضريبتين في استخدام نماذج جباية موحدة تسهل عملية التسديد على المكلف، بنسبة (57.4%).

فقرة(6) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين في تشجيع المكلفين على إنهاء التزاماتهم الضريبية، (52.0%).

في حين جاء إجمالي نسب معارضتهم دور توحيد الضريبتين في هذا المجال بقيمة (242%)، وهي أعلى بعض الشيء من المجالات الأخرى.

بالإضافة الى ذلك سجلت معارضة المكلفين دور توحيد الضريبتين في هذا المجال إرتفاعا في الفقرات التالية مرتبة تنازليا من الأعلى الى الأسفل:

فقرة(5) تتعلق بعدم مساهمة توحيد الضريبتين في دفع المكلفين للمستحقات الضريبية دون ضغوط من موظفي دائرة التوحيد، بنسبة (43.8%).

فقرة(2) تتعلق في عدم مساهمة توحيد الضريبتين في مراعاة قدرة المكلفين على التسديد، بنسبة (34.9%).

فقرة(7) تتعلق بعدم مساهمة توحيد الضريبتين في زيادة الجباية والتحصيل من خلال زيادة نسبة التصريح عن فواتير المقاصة الإسرائيلية، بنسبة (33.1%).

وفيما يتعلق برأي المكلفين المحايد في هذا المجال فقد بلغ اجمالي قيمته (181.4%).

جدول(9:4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الرابع الذي يتعلق بدور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة التحصيل والجباية

الرقم		N	الوسط	الانحراف المعياري	متوسط الموافقة
1	توحيد الضريبتين يؤدي إلى استخدام نماذج جباية موحدة تسهل عملية التسديد على المكلف.	169	3.41	1.07	متوسطة
2	توحيد الضريبتين يساهم في مراعاة قدرة المكلف المالية على التسديد.	169	3.05	1.13	متوسطة
3	توحيد الضريبتين يؤدي إلى السرعة في تسوية الفروقات الضريبية من خلال عمل التقاص بينهما.	169	3.51	.98	متوسطة
4	توحيد الضريبتين يشجع المكلفين على إظهار جميع مصادر دخولهم.	169	3.09	1.09	متوسطة
5	توحيد الضريبتين يترتب عليه دفع المستحقات الضريبية دون أية ضغوط من موظفي الدائرة الموحدة.	169	2.81	1.13	متوسطة
6	وجود دائرة موحدة يشجع المكلفين على إنهاء التزاماتهم الضريبية.	169	3.17	1.11	متوسطة
7	توحيد الضريبتين يساهم في زيادة جباية وحصيله الخزينة من خلال زيادة نسبة التصريح عن فواتير المقاصة الإسرائيلية.	169	3.17	1.23	متوسطة
8	توحيد الضريبتين يقلص من إمكانية الخداع أو التمويه الضريبي.	169	3.21	1.22	متوسطة
9	القيمة الكلية لمتوسط الموافقة	169	3.18	.94	متوسطة

في هذا الجدول (9:4) تشير المعطيات الى أن الموافقة على دور التوحيد في هذا المجال قد جاءت أيضا ضمن فئة الموافقة المتوسطة، مع أنها افضل من المجالات السابقة بعض الشيء، حيث أنها لم تقترب كثيرا من الموافقة المتدنية الا في فقرة واحدة هي فقرة (5)، وسجل متوسط القيمة الكلية قيمة أفضل في هذا المجال من المجالين (الأول والثالث) واقتربة كثيرا من المجال الثاني كما يظهر في الجدول(10:4).

فيما يتعلق بالانحراف المعياري فقد جاءت قيمة (.94) مما يدل على وجود تقارب بين

استجابات المكلفين على اسئلة هذا المجال.

يرى الباحث أن موافقة المكلفين على دور توحيد الضريبتين في زيادة الحصيل ة والجباية قد جاءت موافقة متوسطة أيضا بنسبة (63.6%) لأن توحيد الضريبتين لم يترتب عليه دفع المستحقات الضريبية دون أي ضغوط من قبل موظفي الضرائب، بالإضافة الى عدم مراعاة التوحيد قدرة المكلف المالية في التسديد، عدا عن أنه لم يساهم في الحد من إخفاء وإتلاف فواتير مشتريات المقاصة الإسرائيلية بسبب بقاء مخ اوفهم من كشف حقيقة دخولهم لتقديرات ضريبة الدخل.

من خلال التحليل السابق لآراء جميع المكلفين الذين شملتهم عينة الدراسة نستطيع القول:

أن موافقة المكلفين على توحيد الضريبتين قد جاءت متوسطة ومائلة الى المتدنية أكثر منها الى العالية في جميع مجالات الدراسة، وعليه فان توحيد الضريبتين لم يؤثر كثيرا على زيادة التزامهم الضريبي ورفع مستوى الحصيل ة والجباية للخرينة العامة، كون المكلفين لم يلمسوا تغييرا واضحا وحقيقيا لهذا التوحيد، وانه لم يكن هناك آثارا ايجابية ملموسة له على ذلك، وهذا ما يمكن تأكيده من تفسير اجابات جزء كبير من الرأي المحايد للمكلفين، والذي كان اجمالي قيمته ملحوظا نوعا ما في المجالات الاربعة، ويمكن ان تكون اسباب هذا المستوى من الموافقة ما يلي:

- 1 -عدم مساهمة توحيد الضريبتين في تخفيف العبء الضريبي عن كاهلهم.
- 2 -عدم مساهمة توحيد الضريبتين في رفع مستوى الثقة في أن ما يدفعونه من ضرائب كواجب وطني سيعود عليهم كخدمات.
- 3 -عدم مساهمة توحيد الضريبتين في تحقيق رضا المكلفين عن مستوى الخدمات المقدمة لهم.
- 4 -عدم مراعاة توحيد الضريبتين الى الوضع الاقتصادي للمكلفين وقدراتهم المالية على التسديد.

5 عدم مساهمة توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تبديد مخاوفهم من تقديرات ضريبة الدخل، الأمر الذي يشجعهم على عدم إخفاء دخولهم وإظهار فواتير المقاصة الإسرائيلية الى الدائرة الموحدة.

جدول(10:4)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات الأربعة بالإضافة الى المجال الكلي

الرقم		N	الوسط	الانحراف المعياري
1	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين.	169	3.20	.87
2	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة التحصيل والجباية.	169	3.18	.94
3	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في توسيع قاعدة المكلفين من خلال زيادة الإلتزام الطوعي بها.	169	3.00	92
4	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي.	169	2.96	.92
5	المجال الكلي	169	3.08	.85

تشير المعطيات الواردة في الجدول (10:4)الى ترتيب متوسطات الموافقة على مجالات توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة تنازليا من الأعلى للأسفل، وجاء متوسط المجال الكلي لها جميعها في إطار الموافقة المتوسطة بقيمة (3.08).

فيما يتعلق بالانحراف المعياري فقد جاءت قيمة (.85) مما يدل على وجود تقارب بين استجابات المكلفين على اسئلة المجالات الاربعة.

بناء على ذلك يمكن تصنيف وترتيب المجالات وفقا لمتوسطات موافقة المكلفين الكلية على توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة من الأعلى الى الأدنى كما يلي:

المستوى الأول: المجال الثاني الذي يتعلق بدور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في

تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين (3.20) .

المستوى الثاني: المجال الرابع الذي يتعلق بدور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة التحصيل والجباية (3.18).

المستوى الثالث: المجال الثالث الذي يتعلق بدور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الالتزام الطوعي بها (3.00).

المستوى الرابع: المجال الأول الذي يتعلق بدور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي (2.96).

بالإطلاع على ترتيب مستويات موافقة المكلفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة فيها نجد أن المكلفين يرون أن التوحيد لم يساهم كثيرا في تلبية طموحاتهم المتمثلة بتخفيض عبئهم الضريبي، أو في رفع مستوى الخدمات المقدمة لهم، وأن هذا التوحيد جاء ليلبي أهداف الإدارة الضريبية المتمثلة بتحسين مستوى الجباية والحصيلة دون الاكتراث الى رضاهم ومراعاة ظروفهم واستقرار مراكزهم المالية، وبالتالي لم يكن هناك تأثير كبير لتوحيد الضريبتين على الالتزام الضريبي من جهة وزيادة حصيلة الخزينة العامة من جهة اخرى.

ولزيادة مفهوم التحليل واختبار الفرضيات الرئيسية، تم إضافة تحليل للمتغيرات الديمغرافية لكل من المكلفين والموظفين، وذلك بهدف معرفة أين تقع الفروقات التي أدت الى وجود معارضة في توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة، حيث تم اختبار الفروقات لكل من المكلفين والموظفين بإضافة ست فرضيات فرعية للمكلفين وسبع فرضيات فرعية للموظفين، وذلك بهدف إثراء نتائج الدراسة والوصول الى النتائج المرجوة بعمق تحليلي وإستنتاجي أفضل:

2.1.4 تحليل فرضيات الدراسة

1.2.1.4 : تحليل فرضيات الدراسة الخاصة بالمكلفين:

1.1.2.1.4 : تحليل فرضيات الدراسة الفرعية الخاصة بالمتغيرات الديمغرافية للمكلفين

1.1.1.2.1.4 تحليل الفرضية الأولى الخاصة بمتغير نوع الملف:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير نوع الملف.

حتى يتم فحص الفرضية ، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروقات في متوسطات إجابات المكلفين ، وكانت النتائج كما في الجدول (11:4):

جدول (11:4) نتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابات المكلفين حول توحيد ضريبيتي الدخل

والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير نوع الملف

المجالات		مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	F	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	.660	2	.330	.382	.683
المجال الأول	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي	داخل المجموعات 143.504	166	.864		
	المجموع	144.164	168			
	بين المجموعات	.643	2	.321	.413	.663
المجال الثاني	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين	داخل المجموعات 129.235	166	.779		
	المجموع	129.878	168			
	بين المجموعات	1.692	2	.846	.997	.371
المجال الثالث	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في توسيع قاعدة المكلفين من خلال زيادة الإلتزام الطوعي بها	داخل المجموعات 140.867	166	.849		
	المجموع	142.559	168			
	بين المجموعات	2.580	2	1.290	1.459	.235
المجال الرابع	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة التحصيل والجباية	داخل المجموعات 146.792	166	.884		
	المجموع	149.372	168			
	بين المجموعات	1.174	2	.587	.793	.454
المجال الكلي		داخل المجموعات 122.898	166	.740		
	المجموع	124.072	168			

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (11:4) أعلاه ان مستوى الدلالة للاختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة ، وعليه فإننا نقبل الفرضية في هذه المجالات ، أي أنه لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ،

($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير نوع الملف.

يرى الباحث أن هذه النتيجة جاءت لأن درجة موافقة المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة لا يتأثر بنوع الملف سواء كان ملف المكلف فرديا أم شركة عادية أم شركة مساهمة، وذلك لأنها تخضع لنفس النصوص والتشريعات القانونية وتطبق عليها نفس التعليمات والإجراءات.

2.1.1.2.1.4 تحليل الفرضية الثانية:

لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير عدد الموظفين.

حتى يتم فحص الفرضية ، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروقات في متوسطات إجابات المكلفين ، وكانت النتائج كما في الجدول (12:4):

جدول (12:4) نتائج تحليل التباين الأحادي لإستجابات المكلفين حول توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير عدد الموظفين

المجالات		مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	F	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	2.670	2	1.335	1.566	.212
	داخل المجموعات	141.494	166	.852		
	المجموع	144.164	168			
المجال الثاني	بين المجموعات	3.389	2	1.694	2.224	.111
	داخل المجموعات	126.489	166	.762		
	المجموع	129.878	168			
المجال الثالث	بين المجموعات	3.436	2	1.718	2.050	.132
	داخل المجموعات	139.124	166	.838		
	المجموع	142.559	168			
المجال الرابع	بين المجموعات	5.214	2	2.607	3.002	.052
	داخل المجموعات	144.158	166	.868		
	المجموع	149.372	168			
المجال الكلي	بين المجموعات	3.510	2	1.755	2.417	.092
	داخل المجموعات	120.562	166	.726		
	المجموع	124.072	168			

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (12:4) أعلاه أن مستوى الدلالة للاختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة ، وعليه فإننا نقبل الفرضية في هذه المجالات ، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل

والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير عدد الموظفين.

يرى الباحث في هذه النتيجة أنه لا يوجد هناك تأثير لعدد الموظفين في ملفات المكلفين، لأن هذه الملفات تخضع لنفس عمليات الفحص والتدقيق وفقا للقوانين والتشريعات الضريبية بغض النظر عن عدد الموظفين الموجود فيها.

3.1.1.2.1.4 تحليل الفرضية الثالثة:

لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير وجود حسابات رسمية.

حتى يتم فحص الفرضية ، فقد تم استخدام إختبار (T.test) للتعرف على دلالة الفروقات في متوسطات إجابات المكلفين، وكانت النتائج كما في الجداول (4:13، 4:14):

جدول (4:13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدلالة الفروق المتعلقة بدرجة متوسط الموافقة على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير وجود حسابات رسمية.

المجالات	وجود حسابات رسمية	N	الوسط	الانحراف المعياري
المجال الأول	نعم	167	2.98	.92
	لا	2	1.75	.21
المجال الثاني	نعم	167	3.21	.88
	لا	2	2.78	.70
المجال الثالث	نعم	167	3.01	.92
	لا	2	2.35	.10
المجال الرابع	نعم	167	3.18	.94
	لا	2	2.62	.88
المجال الكلي	نعم	167	3.09	.85
	لا	2	2.32	.46

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

جدول (14:4) نتائج إختبار (Ttest) لإستجابات المكلفين حول توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة بتعزى لمتغير وجود حسابات رسمية

t-test for Equality of Means					المجالات
فرق المتوسطات	مستوى الدلالة	درجات الحرية	T		
1.23	.061	167	1.886	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي	المجال الأول
.42	.495	167	.683	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين	المجال الثاني
.65	.316	167	1.006	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في توسيع قاعدة المكلفين من خلال زيادة الإلتزام الطوعي بها	المجال الثالث
.56	.403	167	.838	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة التحصيل والجباية	المجال الرابع
.76	.212	167	1.252		المجال الكلي

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (14:4) أعلاه ان مستوى الدلالة للإختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة ، وعليه فإننا نقبل الفرضية في هذه المجالات أي انه لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير وجود حسابات رسمية.

يرى الباحث أن هذه النتيجة جاءت لأن درجة موافقة المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة لا تتأثر فيما اذا كان المكلف يحتفظ بحسابات رسمية أم لا، خاصة أن احتفاظ المكلفين بالحسابات الرسمية سوف يكون نتيجة حتمية لما هو مفروض عليهم وفق متطلبات القوانين والتشريعات الضريبية الفلسطينية.

4.1.1.2.1.4 تحليل الفرضية الرابعة:

لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير نوع النشاط.

حتى يتم فحص الفرضية ، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروقات في متوسطات إجابات المكلفين ، وكانت النتائج كما في الجدول (15:4):

جدول (15:4) نتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابات المكلفين حول توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير نوع النشاط

المجالات		مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	F	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	5.399	3	1.800	2.140	.097
	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي	138.765	165	.841		
	المجموع	144.164	168			
المجال الثاني	بين المجموعات	2.782	3	.927	1.204	.310
	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين	127.096	165	.770		
	المجموع	129.878	168			
المجال الثالث	بين المجموعات	4.484	3	1.495	1.786	.152
	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في توسيع قاعدة المكلفين من خلال زيادة الإلتزام الطوعي بها	138.075	165	.837		
	المجموع	142.559	168			
المجال الرابع	بين المجموعات	4.265	3	1.422	1.617	.187
	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة التحصيل والجبابة	145.107	165	.879		
	المجموع	149.372	168			
	بين المجموعات	3.825	3	1.275	1.750	.159

		.729	165	120.247	داخل المجموعات	المجال الكلي
			168	124.072	المجموع	

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (4:15) أعلاه أن مستوى الدلالة للإختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة ، وعليه فإننا نقبل الفرضية في هذه المجالات ، أي انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير نوع النشاط.

يرى الباحث أن هذه النتيجة جاءت لأن نوع النشاط لا يؤثر على درجة متوسط موافقة المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة الظاهرة في المجالات المختلفة، لأن ملفات المكلفين بغض النظر عن النشاط الذي تقوم به ستخضع لنفس الظروف ولنفس القوانين والتعليمات والإجراءات المطبقة.

5.1.1.2.1.4 تحليل الفرضية الخامسة:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين حول دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير عمر الشركة.

حتى يتم فحص الفرضية ، فقد تم استخدام إختبار (T.test) للتعرف على دلالة الفروقات في متوسطات إجابات المكلفين، وكانت النتائج كما في الجداول (4:16، 4:17):

جدول (16:4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدلالة الفروق المتعلقة بدرجة متوسط الموافقة على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير عمر الشركة

الانحراف المعياري	الوسط	N	عمر الشركة		المجالات
.85	2.82	44	10-5 سنوات	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي	المجال الأول
.94	3.01	125	10 سنوات فاكثر		
.84	3.06	44	10-5 سنوات	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين	المجال الثاني
.88	3.25	125	10 سنوات فاكثر		
.85	2.94	44	10-5 سنوات	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في توسيع قاعدة المكلفين من خلال زيادة الإلتزام الطوعي بها	المجال الثالث
.94	3.03	125	10 سنوات فاكثر		
.91	3.05	44	10-5 سنوات	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة التحصيل والجباية	المجال الرابع
.95	3.22	125	10 سنوات فاكثر		
.82	2.96	44	10-5 سنوات		المجال الكلي
.87	3.12	125	10 سنوات فاكثر		

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

جدول (17:4) نتائج اختبار (T.test) لإستجابات المكلفين حول توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير عمر الشراكة

t-test for Equality of Means					المجالات
فرق المتوسطات	مستوى الدلالة	درجات الحرية	T		
-1.18805-	.248	167	-1.159-	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي	المجال الأول
-1.19010-	.218	167	-1.235-	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين	المجال الثاني
-1.09044-	.577	167	-1.559-	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في توسيع قاعدة المكلفين من خلال زيادة الالتزام الطوعي بها	المجال الثالث
-1.17586-	.289	167	-1.064-	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة التحصيل والجباية	المجال الرابع
-1.16410-	.277	167	-1.090-		المجال الكلي

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (17:4) أعلاه أن مستوى الدلالة للإختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة ، وعليه فإننا نقبل الفرضية في هذه المجالات ، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير عمر الشركة.

يرى الباحث في هذه النتيجة أن عمر الشركة سواء أكان (5) سنوات أو أقل، أو من (5-10) سنوات، أو (10) سنوات فأكثر، وقد جاءت إجابة المكلفين محصوره فقط في عمر الشركة الذي يقع ما بين (5-10) سنوات و (10) سنوات فأكثر، ولم تشتمل إجاباتهم على خيار (5) سنوات

فاقل لن يكون له تأثير على متوسط موافقة المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة، لأن جميع الشركات تخضع لنفس القوانين والتشريعات الضريبية بغض النظر عن عمرها.

6.1.1.2.1.4 تحليل الفرضية السادسة :

لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير عنوان الشركة.

حتى يتم فحص الفرضية ، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروقات في متوسطات إجابات المكلفين ، وكانت النتائج كما في الجدول (18:4):

جدول (18:4) نتائج تحليل التباين الأحادي لإستجابات المكلفين حول توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير عنوان الشركة

المجالات			مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	F	مستوى الدلالة
المجال الأول	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي	بين المجموعات	1.086	2	.543	.630	.534
		داخل المجموعات	143.078	166	.862		
		المجموع	144.164	168			
المجال الثاني	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين	بين المجموعات	1.634	2	.817	1.058	.350
		داخل المجموعات	128.244	166	.773		
		المجموع	129.878	168			
المجال الثالث	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في توسيع قاعدة المكلفين من خلال زيادة الإلتزام الطوعي بها	بين المجموعات	.458	2	.229	.268	.765
		داخل المجموعات	142.101	166	.856		
		المجموع	142.559	168			
المجال الرابع	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة التحصيل والجبابة	بين المجموعات	1.835	2	.917	1.032	.359
		داخل المجموعات	147.538	166	.889		
		المجموع	149.372	168			
المجال الكلي		بين المجموعات	1.034	2	.517	.698	.499
		داخل المجموعات	123.038	166	.741		
		المجموع	124.072	168			

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (4:18) أعلاه أن مستوى الدلالة للإختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة ، وعليه فإننا نقبل الفرضية في هذه المجالات ، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير عنوان الشركة.

يرى الباحث أن هذه النتيجة كان متوقع أن تكون غير ذلك، بسبب أن ملفات المكلفين الموجودة في دائرة كبار المكلفين تم تجميعها من مناطق الضفة الغربية، وقد تم سحبها من الدوائر الضريبية الموزعة في محافظات الوطن، وذلك كون إيراداتها تتجاوز ما قيمته (10 مليون شيكل في السنة والذي هو شرط الانتقال تلقائيا الى دائرة كبار المكلفين، وبالتالي فإن أصحاب ومفوضي هذه الشركات يعانون من مشقة عناء المسافة والسفر للذهاب الى دائرة كبار المكلفين لاختذ خدماتهم، وخاصة أن الخدمات المقدمة من قبل هذه الدائرة لم ترتق بعد الى إرسال الخدمة عبر الإيميل أو الفاكس أو غيرها، وقد يتطلب الأمر أحيانا للمراجعة والتدقيق والتسوية حضور أصحاب الشركة أو المفوض عنها لأكثر من مرة في الأسبوع، مضطرا لأن موظف الدائرة قد يطلب حضوره من منطقة الشمال (جنين) أو من منطقة الجنوب (الخليل) مثلا، الا النتيجة جاءت غير ذلك واتجه المكلف المجيب على هذا التساؤل الى عدم الإهتمام بعنوان الشركة وعناء السفر في مقابل تغليب ما قد يترتب على توحيد الضريبتين من تخفيف لعبئه الضريبي.

5.2.1.4 تحليل الفرضية الرئيسة الخاصة بالمكلفين:

لا يوجد درجة موافقة عالية لدى المكلفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الأربعة عند ($\alpha \leq 0.05$) أي ان متوسط درجة الموافقة اقل من او يساوي 3.66 ($H_0 : \mu \leq 3.66$)

تم تحليل واختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية الاربعة الخاصة بالمكلفين التالية:

(1) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة، وتخفيض نسبة التهرب الضريبي.

(2) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور توحيد

ضريبي الدخل والقيمة المضافة، وتخفيض وتسهيل إجراءات تسجيل المكلفين ومحاسبتهم

(3) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور توحيد

ضريبي الدخل والقيمة المضافة، وتوسيع قاعدة الإلتزام الطوعي للمكلفين.

(4) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور توحيد

ضريبي الدخل والقيمة المضافة، وزيادة الحصيلة والجباية على الخزينة العامة.

المعطيات الواردة في الجدول (4:19) تمثل جميع متوسطات الموافقة من قبل مكلفي عينة

الدراسة على توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة من خلال المجالات الأربعة الخاصة

بفرضيات الدراسة.

حتى يتم فحص هذه الفرضية العامة، فقد تم استخدام إختبار (T.test) للتعرف على دلالة

الفروقات في متوسطات إجابات المكلفين، وكانت النتائج كما في الجداول (4:19، 4:20):

جدول (4:19) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدلالة الفروق المتعلقة بدرجة

متوسط الموافقة العالية على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في الم

المختلفة

المجالات	N	الوسط	الانحراف المعياري
المجال الأول	169	2.96	.92
المجال الثاني	169	3.00	.92
المجال الثالث	169	3.18	.94
المجال الرابع	169	3.20	.87
المجال الكلي	169	3.08	.85

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

جدول (20:4) نتائج إختبار (T.test) لإستجابات المكلفين حول توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة

النتيجة	Test Value = 3.67				
	فرق المتوسطات	مستوى الدلالة	درجات الحرية	T	
قبول الفرضية	-0.70136	.000	168	-9.843	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي
قبول الفرضية	-0.46121	.000	168	-6.819	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين
قبول الفرضية	-0.66155	.000	168	-9.336	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في توسيع قاعدة المكلفين من خلال زيادة الإلتزام الطوعي بها
قبول الفرضية	-0.48879	.000	168	-6.739	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة التحصيل والجبابة
قبول الفرضية	-0.58697	.000	168	-8.879	المجال الكلي

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (20:4) أعلاه أن مستوى الدلالة للإختبار أقل من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة الخاصة بمكلفي العينة، بالإضافة الى أن دالة الإختبار لها جميعها سالبة، وعليه فإننا نقبل الفرضية التي تقول بأنه:

لا يوجد درجة موافقة عالية لدى المكلفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الأربعة عند ($\alpha \leq 0.05$) أي أن متوسط درجة الموافقة أقل من أو يساوي 3.66 ($H_0: \mu \leq 3.66$) في جميع هذه المجالات، لأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة العالية لدى المكلفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في مجالاتها الأربعة.

يرى الباحث أن قبول الفرضية التي تؤكد عدم وجود موافقة عالية لدى المكلفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الأربعة، يعني أن المكلفين في فلسطين وبعد أن تم

تطبيق توحيد الضريبتين في دائرة كبار المكلفين ولفترة تكاد تصل الى ثلاث سنوات تقريبا، تبين انهم ليسوا راضين عن نتائج التوحيد، واذا ما رجعنا الى ما ورد في الجدول (19:4) والذي يتعلق بقياس مستوى الموافقة لديهم، فإننا نجد أن موافقتهم على توحيد الضريبتين قد جاءت متوسطة في جميع المجالات، وأقرب الى المتدنية منها في بعضها كما في المجال الأول الخاص بالتهرب الضريبي، وموافقه متوسطة في المجالات الثلاث الأخرى، وهي بعيدة عن الحد الأول لفئة الموافقة العالية (3.66)، وقد أكد متوسط القيمة الكلية لموافقة المكلفين على ذلك عندما سجلت قيمته (3.08)، وبالتالي يمكن القول "بأن توحيد الضريبتين لم يؤثر كثيرا على زيادة الالتزام الضريبي او في زيادة حصيلة الخزينة العامة" وذلك لان المكلفين لم يلمسوا في التوحيد أي تغييرات ايجابية او جوهرية لنفس الأسباب التي تم ذكرها في تحليل أسئلة الدراسة سابقة.

2.1.1.4: تحليل أسئلة الدراسة الخاصة بالموظفين

جدول رقم (21:4): معيار تقدير وقياس درجة متوسط الموافقة على توحيد الضريبتين من

خلال إجابة الموظفين المستطلعة آراؤهم

المتوسط الحسابي للموافقة	مستوى الموافقة تبعا للمتوسط
من 1-2.33	موافقه متدنية
من 2.34-3.66	موافقه متوسطة
من 3.67-5	موافقه عالية

المجال الأول: دور توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر موظفي الضريبتين:

جدول رقم(22:4): نسب إستجابة موظفي عينة الدراسة على أسئلة المجال الأول المتعلق بدور توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة بالحد من التهرب الضريبي

الرقم		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	إجمالي موافق وموافق بشدة	إجمالي معارض ومعارض بشدة
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
1	توحيد الضريبتين يؤدي الى تبادل المعلومات التي تساهم في الكشف عن مواضع التهرب الضريبي عند المكلفين.	1.1	3.8	2.2	59.2	33.7	92.9	4.9
2	توحيد الضريبتين يؤدي الى تبادل الخبرات الوظيفي بين الموظفين.	1.1	3.3	5.4	57.6	32.6	90.2	4.4
3	توحيد الضريبتين يؤدي زيادة قدرة الموظف على تحليل بيانات المكلف.	1.1	2.2	13.6	57.6	25.5	83.1	3.3
4	توحيد الضريبتين يساعد على تحديد أماكن التهرب الضريبي.	.5	6.0	19.0	52.7	21.7	74.4	6.5
5	توحيد الضريبتين يساهم في التقليل من فرص التهرب الضريبي في إحدى الضريبتين على حساب الأخرى.	1.6	10.3	10.9	56.5	20.7	77.2	11.9
6	توحيد الضريبتين يساهم في الحد من التهرب الضريبي في كلا الدائرتين.	2.2	5.4	14.7	58.7	19.0	77.7	7.6
7	توحيد الضريبتين يساعد في بناء قاعدة بيانات موحدة للمكلفين	.0	2.7	9.8	62.0	25.5	87.5	2.7
	إجمالي نسب الموافقة والمعارضة						583	41.3

تشير المعطيات الواردة في الجدول (22:4) الى أن إجمالي نسب موافقة الموظفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي في جميع فقرات المجال قد بلغت قيمته (583%) حيث كانت جميع الموافقات المسجلة على هذا الدور عالية جدا، وكانت الأعلى منها مرتبة تنازليا من الأعلى الى الأسفل كما يلي:

فقرة(1) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين في تبادل المعلومات التي تساهم في الكشف عن مواضع التهرب الضريبي للمكلفين، بنسبة (92.9%).

فقرة(2) تتعلق بدور توحيد الضريبتين في زيادة تبادل الخبرات ما بين الموظفين، بنسبة (90.2%).

فقرة(7) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين في بناء قاعدة بيانات موحدة للمكلفين، بنسبة (87.5%).

فقرة(3) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين على زيادة قدرة الموظف على تحليل بيانات المكلفين، بنسبة (83.1%).

في حين جاء إجمالي نسب معارضتهم توحيد الضريبتين في هذا المجال قليلة جدا، حيث بلغت قيمته (41.3%) ولا داعي للتعليق على أي من فقراتها، لأنها جميعها جاءت ضعيفة.

وكذلك جاء إجمالي رأي الموظفين المحايد أيضا ضعيفا في هذا المجال والبالغ قيمته(75.6%).

جدول 4:23: المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لدور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي

الرقم		N	الوسط	الانحراف المعياري	متوسط الموافقة
1	توحيد الضريبتين يؤدي الى تبادل المعلومات التي تساهم في الكشف عن مواضع التهرب الضريبي عند المكلفين.	184	4.20	.75	عالية
2	توحيد الضريبتين يؤدي الى تبادل الخبرات الوظيفية بين الموظفين.	184	4.17	.76	عالية
3	توحيد الضريبتين يؤدي زيادة قدرة الموظف على تحليل بيانات المكلف.	184	4.04	.75	عالية
4	توحيد الضريبتين يساعد على تحديد أماكن التهرب الضريبي.	184	3.89	.82	عالية
5	توحيد الضريبتين يساهم في التقليل من فرص التهرب الضريبي في إحدى الضريبتين على حساب الأخرى.	184	3.84	.92	عالية
6	توحيد الضريبتين يساهم في الحد من التهرب الضريبي في كلا الدائرتين.	184	3.86	.85	عالية
7	توحيد الضريبتين يساعد في بناء قاعدة بيانات موحدة للمكلفين.	184	4.10	.67	عالية
8	القيمة الكلية لمتوسط الموافقة	184	4.01	.57	عالية

من خلال الجدول رقم (4:23) نلاحظ أن متوسط إجابات موظفي عينة الدراسة جاءت جميعها بموافقة عالية على أن توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة يساعد على الحد من التهرب الضريبي، حيث يتراوح ما بين (3.84-4.20)، كما أكدت القيمة الكلية لمتوسط جميع فقرات المجال بأن هناك موافقة عالية على دور توحيد الضريبتين في هذا المجال وكانت قيمته (4.01).

يرى الباحث أن هذا المستوى من موافقة الموظفين على دور توحيد الضريبتين في الحد من التهرب الضريبي قد جاء عالي بنسبة (80.3%) وذلك لأن التوحيد يؤدي الى تبادل المعلومات

بين الدائرتين ، ويساعد في الكشف عن مواضع التهرب الضريبي ، كما أنه يؤدي الى تبادل الخبرات بين الموظفين ، ويساهم في بناء قاعدة بيانات موحدة للمكلفين ، بالإضافة الى مساهمته في زيادة وتنمية قدرة الموظف الضريبي على تحليل البيانات المقدمة من المكلف.

فيما يتعلق بالانحراف المعياري فقد جاءت قيمة (57.) مما يدل على وجود تقارب بين استجابات الموظفين على اسئلة هذا المجال.

المجال الثاني: دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات التشغيلية:

جدول 24:4: نسب إستجابة موظفي عينة الدراسة على أسئلة المجال الثاني المتعلق بدور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة على تخفيض النفقات التشغيلية

الرقم		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق بشدة	موافق	إجمالي موافق ومعارض بشدة	إجمالي معارض بشدة
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
1	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تقليل عدد الموظفين والمسؤولين.	9.2	32.1	25.5	25.5	7.6	33.1	41.3
2	توحيد الضريبتين يؤدي إلى توجيه عدد من الموظفين في تفعيل وتوسيع العمل في مجالات أخرى مثل التفتيش الميداني.	5.4	13.0	18.5	51.1	12.0	63.1	18.4
3	توحيد الضريبتين من شأنه أن يؤدي إلى تقليل المصاريف والنفقات الجارية.	8.2	26.6	25.0	31.5	8.7	40.2	34.8
4	توحيد الضريبتين يؤدي إلى إستغلال طاقة وكفاءة الموظفين.	3.8	12.0	22.8	51.1	10.3	61.4	15.8
5	توحيد الضريبتين يؤدي إلى إستغلال الوقت بشكل أفضل نتيجة زيادة المهام التي ستترتب على الموظف للقيام بها.	5.4	15.8	22.8	47.3	8.7	56	21.2
6	توحيد الضريبتين سيتغلب على صعوبة تنازع الإختصاص بين موظفيها.	4.9	17.9	29.9	38.0	9.2	47.2	22.8

22.3	53.2					7.6	7	توحيد الضريبتين يؤدي إلى الأخذ بكفاءة الموظف وخبرته وبالتالي وضع الموظف المناسب في المكان المناسب.
8.1	77.1	10.3	42.9	24.5	14.7	1.6	8	توحيد الضريبتين يساهم في تحسين جودة الأداء الضريبي نتيجة لتوافر المعلومات.
184.7	431.3							إجمالي نسب الموافقة والمعارضة

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4:24) الى أن إجمالي نسب موافقة الموظفين على دور توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات التشغيلية في جميع فقرات المجال قد بلغت قيمته (431.3%)، حيث كانت أعلى الموافقات المسجلة على هذا الدور كما في الفقرات التالية مرتبة تنازليا من الأعلى الى الأسفل:

فقرة (8) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين في تحسين جودة الأداء الضريبي نتيجة توفر المعلومات، بنسبة (77.1%).

فقرة (2) تتعلق بدور توحيد الضريبتين في توجيه عدد من الموظفين لتفعيل وتوسيع العمل في مجالات أخرى مثل التفتيش الميداني، بنسبة (63.1%).

فقرة (4) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين في إستغلال طاقة الموظفين، بنسبة (61.4%).

في حين جاء إجمالي نسب معارضتهم دور توحيد الضريبتين في هذا المجال بقيمة (184.7%) وهي نسبة افضل من معارضتهم في المجال الاول، وقد سجلت معارضة الموظفين دور توحيد الضريبتين في هذا المجال ارتفاعا في الفقرات التالية مرتبة تنازليا من الأعلى الى الأسفل:

فقرة (1) تتعلق بعدم مساهمة توحيد الضريبتين في تقليص عدد الموظفين والمسؤولين، بنسبة (41.3%).

فقرة (3) تتعلق في عدم مساهمة توحيد الضريبتين في تقليص المصاريف والنفقات الجارية،

بنسبة (34.8%) .

فقرة (6) تتعلق بعدم مساهمة توحيد الضريبتين في التغلب على تنازع الإختصاص بين الموظفين، بنسبة (22.8%).

فقرة (7) تتعلق بعدم مساهمة توحيد الضريبتين في الأخذ بعين الاعتبار كفاءة وخبرة الموظف ووضعه في المكان المناسب، بنسبة (22.3%).

ولكن اذا ما اصفنا لمعارضة الموظفين في هذا المجال رأيهم المحايد الذي كان اجمالي قيمته (183.7%)، والذي قد يفسره الباحث على ان جزء كبير من الموظفين لم يلمس تغييرا واضحا وحقيقيا في نفقات الدائرة الموحدة، نجد ان توحيد الضريبتين لم يساهم كثيرا في تخفيض النفقات التشغيلية لها.

جدول 25:4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة ب إجابة موظفي عينة الدراسة حول دور توحيد الضريبتين في تخفيض النفقات التشغيلية

الرقم		N	الوسط	الانحراف المعياري	متوسط الموافقة
1	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تقليص عدد الموظفين والمسؤولين.	184	2.90	1.11	متوسطة
2	توحيد الضريبتين يؤدي إلى توجيه عدد من الموظفين في تفعيل وتوسيع العمل في مجالات أخرى مثل التفتيش الميداني.	184	3.51	1.04	متوسطة
3	توحيد الضريبتين من شأنه أن يؤدي إلى تقليص المصاريف والنفقات الجارية.	184	3.05	1.12	متوسطة
4	توحيد الضريبتين يؤدي إلى إستغلال طاقة وكفاءة الموظفين.	184	3.52	.96	متوسطة
5	توحيد الضريبتين يؤدي إلى إستغلال الوقت بشكل افضل نتيجة زيادة المهام التي ستترتب على الموظف للقيام بها.	184	3.38	1.02	متوسطة
6	توحيد الضريبتين سيتغلب على صعوبة تنازع الاختصاص بين موظفيها.	184	3.28	1.02	متوسطة
7	توحيد الضريبتين يؤدي إلى الأخذ بكفاءة الموظف وخبرته وبالتالي وضع الموظف المناسب في المكان المناسب.	184	3.33	1.08	متوسطة
8	توحيد الضريبتين يساهم في تحسين جودة الأداء الضريبي نتيجة لتوافر المعلومات.	184	3.80	.80	عالية
9	القيمة الكلية لمتوسط الموافقة	184	3.30	.71	متوسطة

تشير المعطيات الواردة في الجدول (25.4) الى أن موافقة موظفي عينة الدراسة على دور توحيد الضريبتين في تخفيض النفقات التشغيلية قد جاءت في غالبيتها موافقه متوسطة وقد إنحصرت ما بين المتوسط (2.90) والتي تتعلق بدور توحيد الضريبتين في تقليص عدد الموظفين والمسؤولين والمتوسط (3.52) التي ترى بأن توحيد الضريبتين قد يساهم في تخفيض النفقات من خلال إستغلال طاقة وكفاءة الموظفين، بينما جاءت موافقة عالية على مساهمة توحيد الضريبتين في تخفيض النفقات التشغيلية في الفقرة رقم (8) فقط وهي من رأت ان ذلك يتحقق

من خلال تحسين جودة الاداء الضريبي نتيجة توفر المعلومات، حيث كانت نسبتها (3.80)، وقد جاءت القيمة الكلية لمتوسط جميع فقرات المجال موافقه متوسطة بقيمة (3.30).

فيما يتعلق بالانحراف المعياري فقد جاءت قيمته (.71) مما يدل على وجود تقارب بين استجابات الموظفين على اسئلة هذا المجال.

يرى الباحث أن موافقة الموظفين على دور توحيد الضريبتين في تخفيض النفقات التشغيلية قد كانت نسبتها (66%) وهي في مجملها متوسطة وليست عالية، لان توحيد الضريبتين لم يؤد الى التقليل الفعلي للموظفين والمسؤولين، ولم يساهم في خفض المصاريف والنفقات الجارية، ولم يستطع التوحيد التغلب على تنازع الاختصاص بين الموظفين، بالإضافة الى عدم اخذه بكفاءة الموظف وخبرته، وبالتالي لم يتم العمل على وضع الموظف المناسب في المكان المناسب.

أما عن موافقة الموظفين العالية في هذا المجال فقد جاءت في فقرة واحدة منه وهي فقرة (8) بنسبة (77.1%) وتتعلق بمساهمة التوحيد في تحسين جودة الاداء الضريبي نتيجة توفير المعلومات حول وضع المكلفين وتحقيق دخولهم.

المجال الثالث: دور توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين:

جدول (26:4) النسب المئوية لإجابات موظفي عينة الدراسة على المجال الثالث الخاص بدور توحيد الضريبتين في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين

الرقم		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	إجمالي موافق وموافق بشدة	إجمالي معارض ومعارض بشدة
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
1	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تسجيل وفتح ملف واحد للمكلف.	1.1	3.8	4.9	59.2	31.0	90.2	4.9
2	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تسويق الملف وتدقيقه مرة واحدة.	4.3	7.1	12.5	56.5	19.6	76.1	11.4
3	متطلبات وإجراءات نظام توحيد الضرائب تساعد على تخفيف عبء تقديم البيانات والوثائق لأكثر من جهة.	2.2	8.7	12.0	58.2	19.0	77.2	10.9
4	توحيد الضريبتين يساعد على حصول المكلف على خدمته من خلال تقديم معاملة واحدة.	2.7	7.6	17.9	53.8	17.9	71.7	10.3
5	توحيد الضريبتين يؤدي إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين.	2.7	10.3	20.1	52.2	14.7	66.9	13
6	توحيد الضريبتين يساهم في تحسين ورفع مستوى تعامل الموظفين مع ملفات المكلفين بشكل أكثر مرونة	2.2	12.0	26.6	48.9	10.3	59.2	14.2
	اجمالي نسب الموافقة والمعارضة						441.3	64.7

تشير المعطيات الواردة في الجدول (26:4) الى أن إجمالي نسب موافقة الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين في جميع فقرات المجال قد بلغت قيمته (441.3%)، حيث كانت بعض الموافقات المسجلة عالية وبعضها متوسطة على هذا الدور، وكانت العالية منها مرتبة تنازليا من الأعلى الى الأسفل:

فقرة (1) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين في تسجيل وفتح ملف واحد للمكلف بدلا من ملفين، بنسبة (90.2%).

فقرة (3) تتعلق بدور توحيد الضريبتين في تخفيف عبء تقديم البيانات والوثائق لأكثر من جهة، بنسبة (77.2%).

فقرة (2) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين في تسوية الملف وتدقيقه مرة واحدة، بنسبة (76.1%).

في حين جاء إجمالي نسب معارضتهم على دور توحيد الضريبتين في هذا المجال قليلة جدا، حيث بلغت قيمته (64.7%) ولا داعي للتعليق على أي من فقراتها لأنها جميعها جاءت ضعيفة، وكذلك جاء إجمالي رأي الموظفين المحايد أيضا ضعيفا في هذا المجال والبالغ قيمته (90%).

جدول(27:4) جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بإجابة موظفي عينة الدراسة حول دور توحيد الضريبتين في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين

الرقم		N	الوسط	الانحراف المعياري	متوسط الموافقة
1	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تسجيل وفتح ملف واحد للمكلف.	184	4.15	.76	عالية
2	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تسوية الملف وتدقيقه مرة واحدة.	184	3.79	.97	عالية
3	متطلبات وإجراءات نظام توحيد الضرائب تساعد على تخفيف عبء تقديم البيانات والوثائق لأكثر من جهة.	184	3.83	.91	عالية
4	توحيد الضريبتين يساعد على حصول المكلف على خدمته من خلال تقديم معاملة واحدة.	184	3.76	.92	عالية
5	توحيد الضريبتين يؤدي إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين.	184	3.65	.94	متوسطة
6	توحيد الضريبتين يساهم في تحسين ورفع مستوى تعامل الموظفين مع ملفات المكلفين بشكل أكثر مرونة.	184	3.53	.91	متوسطة
7	القيمة الكلية لمتوسط الموافقة	184	3.78	.67	عالية

تشير المعطيات الواردة في الجدول (27:4) الى أن متوسط موافقة موظفي عينة الدراسة على أن توحيد ضريبتين الدخل والقيمة المضافة يؤدي الى تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين قد جاءت ضمن الموافقة المتوسطة للفقرات (5,6) فقط.

بينما كانت المتوسطات الأخرى المتبقية هي متوسطات موافقة عالية، وذلك في الفقرات (1,2,3,4,7) وكانت أعلى موافقة على ذلك هي الواردة في الفقرة (1) لصالح ان توحيد الضريبتين يؤدي الى تسجيل وفتح ملف واحد للمكلف، وقد اكدت القيمة الكلية لمتوسط جميع فقرات المجال بأن الموافقة كانت في مجملها عالية بقيمة (3.78) .

فيما يتعلق بالانحراف المعياري فقد جاءت قيمة (.67) مما يدل على وجود تقارب بين

استجابات الموظفين على اسئلة هذا المجال.

يرى الباحث فيما يتعلق بموافقة الموظفين على دور توحيد الضريبتين في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين كانت في غالبيتها عالية بنسبة (75.8%)، حيث عزا الموظفون ذلك الى أن التوحيد يؤدي الى تسجيل وفتح ملف واحد للمكلف ، بالإضافة الى تسويق هذا الملف وتدقيقه مرة واحدة، عدا عن تخفيف العبء على المكلف من حيث تقديم ه البيانات والوثائق لأكثر من جهة وتقديمها لجهة واحدة، وحصول المكلف على خدمته من خلال تقديمه لمعاملة واحدة.

اما بالنسبة للموافقة المتوسطة من قبل الموظفين على هذا المجال فقد جاءت بسبب عدم مساهمة التوحيد في رفع مستوى التعامل مع ملفات المكلفين بشكل أكثر مرونة، بالإضافة الى أن التوحيد لم يؤد الى رفع مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين بشكل أفضل مما كان عليه قبل التوحيد.

المجال الرابع: دور توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في زيادة الحصيلة والجباية:
 جدول (28:4) النسب المئوية لإجابات الموظفين على المجال الرابع الخاص بـ توحيد
 الضريبتين في زيادة الحصيلة والجباية

الرقم		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	إجمالي موافق وموافق بشدة	إجمالي معارض ومعارض بشدة
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
1	توحيد الضريبتين من شأنه تعزيز التعاون بين الدائرتين في تحصيل الدين الضريبي من خلال عمل تقاص الضرائب اللازم بينهما.	1.1	13.0	16.3	52.2	17.4	69.6	14.1
2	توحيد الضريبتين يؤدي إلى استخدام نماذج جباية موحدة تسهل عليه التسديد للمكلف.	1.6	13.0	17.4	53.3	14.7	68	14.6
3	توحيد الضريبتين يؤدي إلى خلق أجواء مريحة لعمل الموظف وبالتالي بذل المزيد من الجهد في ربط الضريبة وتحصيلها.	4.3	13.6	26.6	45.7	9.8	55.5	17.9
4	توحيد الضريبتين يؤدي إلى ظهور الكثير من البيانات والمعلومات التي كان المكلف لا يظهرها في كشوفاته وأقراراته المقدمة.	1.1	8.2	13.0	57.6	20.1	77.7	9.3
5	وجود دائرة موحدة يشكل حافزا للمكلفين العمل على إنهاء وتسويق التزاماتهم الضريبية.	3.3	15.2	19.0	47.8	14.7	62.5	18.7
6	توحيد الضريبتين يكون سببا في توقف الكثير من المكلفين عن الإستمرار في اخفاء بياناتهم المتعلقة بحقيقة ايراداتهم	3.8	15.8	22.8	42.9	14.7	57.6	19.6
7	توحيد الضريبتين يكون له أثر كبير في اكتشاف الفروقات الضريبية التي قد تكون موجودة في ملفات المكلفين.	.5	3.8	8.7	66.8	20.1	86.9	4.3

15.7	60.3	9.8	50.5	23.9	11.4	4.3	وجود دائرة موحدة يؤدي إلى التخفيف والحد من تكاليف التحصيل.	8
8.1	72.8	13.0	59.8	19.0	6.5	1.6	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تسديد المستحقات الضريبية في بعض الملفات.	9
122.3	610.9						إجمالي نسب الموافقة والمعارضة	

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4:28) الى أن إجمالي نسب موافقة الموظفين على دور توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في زيادة الحصيلة والجباية في جميع فقرات المجال قد بلغت قيمته (610.9%)، حيث كانت غالبية الموافقات المسجلة عالية وبعضها جاءت متوسطة على هذا الدور، كان الأعلى منها مرتبة تنازليا من الأعلى الى الأسفل كما يلي:

فقرة (7) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين في اكتشاف الفروقات الضريبية التي قد تكون موجودة في ملفات المكلفين، بنسبة (86.9%).

فقرة (4) تتعلق بدور توحيد الضريبتين في ظهور الكثير من البيانات والمعلومات التي لم يكن المكلف يظهرها في كشوفاته، بنسبة (77.7%).

فقرة (9) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين في تسديد المستحقات الضريبية في بعض الملفات، بنسبة (72.8%).

في حين جاء إجمالي نسب معارضتهم على دور توحيد الضريبتين في هذا المجال قليلة، حيث بلغت قيمته (122.3%) ولا داعي للتعليق على أي من فقراتها لأنها جميعها جاءت ضعيفة.

اما فيما يتعلق بإجمالي الرأي المحايد للموظفين والبالغ قيمته (166.7%) فاذا ما اضعفنا جزء كبير منه الى الرأي المعارض في هذا المجال نجد انه قد ساهم في تخفيض مستوى الموافقة من العالية الى المتوسطة في بعض الفقرات وذلك لانه يمكن ان يفسر بان الموظفين قد لمسوا تغييرا في التحصيل والجباية ولكنه ليس بالحد الكبير.

جدول (4:29): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة ب إجابة موظفي عينة الدراسة حول دور توحيد الضريبتين في زيادة التحصيل والجباية

الرقم		N	الوسط	الانحراف المعياري	متوسط الموافقة
1	توحيد الضريبتين من شأنه تعزيز التعاون بين الدائرتين في تحصيل الدين الضريبي من خلال عمل تقاص الضرائب اللازم بينهما.	184	3.71	.93	عالية
2	توحيد الضريبتين يؤدي إلى استخدام نماذج جباية موحدة تسهل عملي التسديد للمكلف.	184	3.66	.93	عالية
3	توحيد الضريبتين يؤدي إلى خلق أجواء مريحة لعمل الموظف وبالتالي بذل المزيد من الجهد في ربط الضريبة وتحصيلها.	184	3.42	.98	متوسطة
4	توحيد الضريبتين يؤدي إلى ظهور الكثير من البيانات والمعلومات التي كان المكلف لا يظهرها في كشوفاته وأقراراته المقدمة.	184	3.87	.86	عالية
5	وجود دائرة موحدة يشكل حافزا للمكلفين العمل على إنهاء وتسويق التزاماتهم الضريبية.	184	3.55	1.02	متوسطة
6	توحيد الضريبتين يكون سببا في توقف الكثير من المكلفين عن الإستمرار في اخفاء بياناتهم المتعلقة بحقيقة إيراداتهم.	184	3.48	1.04	متوسطة
7	توحيد الضريبتين يكون له أثر كبير في اكتشاف الفروقات الضريبية التي قد تكون موجودة في ملفات المكلفين.	184	4.02	.70	عالية
8	وجود دائره موحدة يؤدي إلى التخفيف والحد من تكاليف التحصيل.	184	3.50	.96	متوسطة
9	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تسديد المستحقات الضريبية في بعض الملفات.	184	3.76	.82	عالية
10	القيمة الكلية لمتوسط الموافقة	184	3.66	.62	عالية

تشير البيانات الواردة في الجدول (4:29) الى أن متوسط إجابة موظفي عينة الدراسة قد جاءت في نطاق الموافقة العالية في أن توحيد الضريبتين يؤدي الى زيادة التحصيل والجباية، وقد أكدت القيمة الكلية لمتوسطات جميع فقرات المجال ذلك بقيمتها(3.6679) ولكنها قريبة جدا من

المتوسطة.

فيما يتعلق بالانحراف المعياري فقد جاءت قيمة (0.62) مما يدل على وجود تقارب بين استجابات الموظفين على اسئلة هذا المجال.

يرى الباحث أن موافقة الموظفين في هذا المجال الذي يتحدث عن دور توحيد الضريبتين في زيادة الحصيلة والجباية، فقد جاءت بنسبة (73.3 %) تقريبا، وهي نسبة عالية بعض الشيء، وقد كانت الأسباب وراء ذلك موافقة الموظفين على أن التوحيد يؤدي إلى إكتشاف الفروقات الضريبية التي قد تكون موجوده في ملفات المكلفين، وإلى ظهور الكثير من البيانات والمعلومات التي لم يكن المكلف بإظهارها في كشوفاته وقراراته المقدمة، وتسديد بعض المستحقات الضريبية في بعض الملفات.

المجال الخامس: دور توحيد ضريبتَي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين:

جدول (30:4) النسب المئوية لإجابات الموظفين على المجال الخامس الخاص بدور توحيد الضريبتين في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين

الرقم		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	إجمالي موافق ومعارض بشدة	إجمالي معارض ومعارض بشدة
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
1	توحيد الضريبتين يؤدي إلى الإصلاح الضريبي من خلال تشكيل جهاز إداري كفء سيتعامل معه.	3.3	7.6	29.3	47.3	12.5	59.8	10.9
2	توحيد الضريبتين يؤدي إلى زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين.	4.3	13.6	26.1	46.7	9.2	55.9	17.9
3	توحيد الضريبتين يشكل دافعا لزيادة الإلتزام الضريبي.	4.9	15.8	22.3	46.7	10.3	57	20.7
4	توحيد الضريبتين يؤدي إلى توحيد التشريعات والقوانين التي ستكون مصدرا لاستقرار مركز المكلف المالي.	3.8	9.8	26.6	50.5	9.2	69.7	13.6
5	توحيد الضريبتين يؤدي إلى توحيد النشرات والتعليمات التي تساعد على فهمه لحقوقه والتزاماته بشكل واضح.	2.7	10.3	21.2	53.8	12.0	65.8	13
6	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تقليل نسبة الخداع التي يبديها المكلفين.	3.3	14.1	20.7	50.0	12.0	62	17.4
	إجمالي نسب الموافقة والمعارضة						370.2	93.6

تشير المعطيات الواردة في الجدول (30:4) الى أن إجمالي نسب موافقة الموظفين على دور توحيد ضريبتَي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين في جميع فقرات المجال قد بلغت قيمته (370.2%)، حيث كانت جميع الموافقات المسجلة على هذا الدور

متوسطة، وقد جاءت الأعلى في المتوسطة منها مرتبة تنازليا من الأعلى الى الأسفل:

فقرة (4) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين في توحيد التشريعات والقوانين الضريبية، والتي ستكون مصدرا لاستقرار مركز المكلف، بنسبة (69.7%).

فقرة (5) تتعلق بدور توحيد الضريبتين في توحيد النشرات والتعليمات التي تساعد المكلف على فهم حقوقه بنسبة (65.8%).

فقرة (6) تتعلق بمساهمة توحيد الضريبتين في تقليل نسبة الخداع الذي يبديه المكلفين، بنسبة (62%).

في حين جاء إجمالي نسب معارضتهم دور توحيد الضريبتين في هذا المجال قليلة ولكنها افضل مقارنة مع حجم الموافقة عليها، حيث بلغت قيمته (93.6%) ولا داعي للتعليق على أي من فقراتها، لأنها جميعها جاءت ضعيفة نوعا ما.

ولكننا اذا ما اخذنا بالرأي المحايد في هذا المجال والذي جاءت قيمته الاجمالية (146.2%) نجد ان جزءا كبيرا من هذا الرأي قد يفسره الباحث على ان الموظفين لم يلمسوا تغييرا حقيقيا وواضحا وملموسا في دور توحيد الضريبتين في هذا المجال وانه كان سببا رئيسيا في انخفاض مستوى الموافقة عليه.

جدول (31:4) : جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة ب إجابة موظفي

عينة الدراسة حول دور توحيد الضريبتين في زيادة الإلتزام الطوعي الضريبي

الرقم		N	الوسط	الانحراف المعياري	متوسط الموافقة
1	توحيد الضريبتين يؤدي إلى الاصلاح الضريبي من خلال تشكيل جهاز إداري كفء سيتعامل معه.	184	3.58	.91	متوسطة
2	توحيد الضريبتين يؤدي إلى زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين.	184	3.42	.98	متوسط
3	توحيد الضريبتين يشكل دافعا لزيادة الإلتزام الضريبي.	184	3.41	1.03	متوسطة
4	توحيد الضريبتين يؤدي إلى توحيد التشريعات والقوانين التي ستكون مصدرا لإستقرار مركز المكلف المالي.	184	3.51	.92	متوسطة
5	توحيد الضريبتين يؤدي إلى توحيد النشرات والتعليمات التي تساعد على فهمه لحقوقه والتزاماته بشكل واضح.	184	3.61	.92	متوسطة
6	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تقليل نسبة الخداع الذي يبيده المكلفين.	184	3.53	.98	متوسطة
7	القيمة الكلية لمتوسط الموافقة	184	3.51	.76	متوسطة

تشير المعطيات الواردة في الجدول (31:4) الى أن إجابة موظفي عينة الدراسة تقع ضمن الموافقة المتوسطة في جميع فقرات هذا المجال من (1-6)، ولا يوجد فيها أي موافقة عالية بأن توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة يؤدي الى زيادة الإلتزام الطوعي الضريبي ، حيث كانت حدود الإجابة تقع ما بين الفقرة التي متوسطها (3.41) والتي ترى بلأن التوحيد يؤدي الى زيادة الوعي الضريبي ، والفقرة التي متوسطها (3.61) التي ترى ب أن التوحيد يؤدي الى توحيد النشرات والتعليمات التي تساعد المكلف على فهم حقوقه والتزاماته ، كما أكدت القيمة الكلية للمتوسطات ذلك، حيث كانت قيمتها(3.51).

فيما يتعلق بالانحراف المعياري فقد جاءت قيمة (.76) مما يدل على وجود تقارب بين

استجابات الموظفين على اسئلة هذا المجال.

يرى الباحث أن الموافقة على دور توحيد الضريبتين في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين قد جاءت متوسطة بنسبة (70.3%)، حيث لم يساعد التوحيد على زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين، وبالتالي لم يشكل حافزا لزيادة حجم الإلتزام الضريبي، بالإضافة الى أنه لم يعمل على توحيد القوانين والتشريعات الضريبية التي من شأنها تحقيق الإستقرار المالي للمكلف، وكذلك لم يساهم في تحقيق الإصلاح الضريبي وتشكيل جهاز إداري ضريبي كفاء.

بعد أن جرى تحليل أسئلة الدراسة المتعلقة بإجابات الموظفين تبين لنا بان هناك موافقة عالية من قبل الموظفين على إستراتيجية توحيد ضريبتي الدخل والقيمة المضافة، لما لها من أثر ودور كبير على المجالات التي تم تناولها في هذه الدراسة، والمتعلقة بالحد من التهرب الضريبي، كما جاء في (المجال الأول)، وتخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين في (المجال الثالث)، بالإضافة الى الموافقة العالية الاقرب الى المتوسطة في دورها بزيادة التحصيل والجباية في (المجال الرابع)، وقد جاءت موافقة الموظفون على أن توحيد الضريبتين يساهم في زيادة الحصيلة والجباية للخزينة العامة وذلك من خلال ما يلي:

1 -إن توحيد الضريبتين يؤدي الى تبادل المعلومات والخبرات ما بين موظفي الدائرتين ومساعدتهم على كشف مواضع التهرب الضريبي.

2 يساهم توحيد الضريبتين في زيادة وتنمية قدرة الموظفين على تحليل البيانات التي يقدمها المكلفين، واكتشاف مواطن الضعف فيها.

3 يؤدي توحيد الضريبتين الى تسجيل وفتح ملف واحد للمكلف، وبالتالي تخفيف معاناته في عدم تقديم الوثائق والمعاملات المطلوبة لهذا الملف أكثر من مرة ولأكثر من جهة، وحصوله على خدمته بسهولة ويسر.

4 يؤدي توحيد الضريبتين الى التعاون فيما بينهما في تحصيل الدين الضريبي من جهة والكشف عما قد يخفيه المكلف من معلومات وبيانات تتعلق بمصادر دخله الخاضعة للضريبة من جهة أخرى.

ولكن زيادة الحصيلة والجباية للخرينة العامة لم تتحقق من خلال تخفيض النفقات التشغيلية للدائرة الموحدة حيث جاءت موافقتهم على دور توحيد الضريبتين في تخفيض النفقات التشغيلية (المجال الثاني) متوسطة، لأن التوحيد لم يؤد فعليا الى تقليص عدد الموظفين والمسؤولين في دائره الموحدة، أو على الأقل إستغلال وقتهم من خلال إعادة توزيعهم والإستفادة من خبراتهم في مجالات أخرى مثل التفتيش أو الفحص الميداني، ولم يتم بوضع الموظف المناسب في المكان المناسب، عدا عن تجاهله تحقيق الرضا الوظيفي الذي هو أساس إستغلال المتاح من القدرات الموجودة من أجل التقدم والتطور.

اما فيما يتعلق بالالتزام الضريبي فلم يساهم توحيد الضريبتين كثيرا في زيادته ورفع مستواه حيث جاءت موافقة الموظفين على دور التوحيد في بزيادة الالتزام الطوعي للمكلفين في (المجال الخامس) متوسطة ولا تشتمل على أي موافقة عالية ، وذلك لأن التوحيد لم يؤد فعليا الى الإصلاح الضريبي من خلال بناء جهاز كفء وفعال من جهة، وعدم المساهمة في توحيد التشريعات والقوانين الضريبية التي يخضع لها المكلف والتي بدورها يمكن ان تحقق الإستقرار المالي والإقتصادي له، وتوعيته في معرفة حقوقه وواجباته من جهة أخرى.

جدول(4:32) جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع مجالات

الرقم		N	الوسط	الانحراف المعياري	متوسط الموافقة
1	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي.	184	4.01	.57	عالية
2	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين.	184	3.78	.67	عالية
3	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الحصيلة والجباية.	184	3.66	.62	عالية
4	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين.	184	3.51	.76	متوسطة
5	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات التشغيلية.	184	3.30	.71	متوسطة
6	المجال الكلي	184	3.64	.54	متوسطة

المعطيات الواردة في الجدول (4:32) أعلاه تظهر ترتيب المجالات الخمسة التي تم تن أولها لقياس درجة الموافقة لدى الموظفين مرتبة تنازليا من الأعلى الى الأسفل وتشتمل على القيمة الكلية لمتوسط جميع المجالات ، والذي جاء في صالح الموافقة المتوسطية على الرغم من ايجابيات توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة ، وخاصة في الحد من التهرب الضريبي الذي كان أعلاها ايجابا من وجهة نظر الموظفين فقط ، وأن موافقتهم على التوحيد ليست عالية ، لانها أقرب أكثر الى المتوسطة في المجالات الأخرى.

فيما يتعلق بالانحراف المعياري فقد جاءت قيمة (.54) مما يدل على وجود تقارب بين استجابات الموظفين على اسئلة المجالات الخمسة.

بناء على المعطيات الواردة في الجدول (4:32) يمكن ترتيب المجالات وفقا لمتوسطات موافقة الموظفين عليها وهي كما يلي:

المستوى الأول: المجال الأول الذي يتعلق بدور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي.

المستوى الثاني: المجال الثالث الذي يتعلق بدور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين.

المستوى الثالث: المجال الرابع الذي يتعلق بدور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة التحصيل والجبائية.

المستوى الرابع: المجال الخامس الذي يتعلق بدور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الالتزام الطوعي لدى المكلفين.

المستوى الخامس: المجال الثاني الذي يتعلق بدور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات التشغيلية.

بالإطلاع على ترتيب مستويات موافقة الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة فيها نجد -كما يرى الموظفون - أن التوحيد قد ساهم في تحقيق أهداف الإدارة الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي نتيجة التخفيض والتسهيل في إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين، وبالتالي أدى الى زيادة مستوى التحصيل والجبائية في الخزينة العامة.

الا أن الإدارة ما زالت بحاجة الى توحيد القوانين والتشريعات، واتخاذ الإجراءات والتعليمات الكفيلة للإصلاح الضريبي من أجل تحقيق الإستقرار المالي للمكلف، الامر الذي يؤدي الى تشجيع وزيادة الالتزام الضريبي من جهة، والسعي لتحقيق الرضا الوظيفي وإعادة توزيع الكفاءات والخبرات الموجودة لديها لتحقيق التخفيض الحقيقي في النفقات التشغيلية وزيادة الحصيلة والجبائية المتعلقة بها من جهة أخرى.

2.2.1.4 تحليل فرضيات الدراسة الخاصة بالموظفين

1.2.2.1.4: تحليل الفرضيات الفرعية الخاصة بالمتغيرات الديمغرافية للموظفين :

1.1.2.2.1.4: تحليل الفرضية الأولى:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الجنس.

حتى يتم فحص الفرضية ، فقد تم استخدام اختبار (T.test) للتعرف على دلالة الفروقات في متوسطات إجابات الموظفين وكانت النتائج كما في الجداول (34:4،33:4):

جدول (33:4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدلالة الفروق المتعلقة بدرجة متوسط الموافقة على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الجنس

المجالات	الجنس	N	الوسط	الانحراف المعياري
المجال الأول	ذكر	134	3.99	.60
	انثى	50	4.08	.49
المجال الثاني	ذكر	134	3.24	.75
	انثى	50	3.46	.58
المجال الثالث	ذكر	134	3.78	.65
	انثى	50	3.79	.71
المجال الرابع	ذكر	134	3.64	.65
	انثى	50	3.73	.53
المجال الخامس	ذكر	134	3.46	.81
	انثى	50	3.66	.56
المجال الكلي	ذكر	134	3.60	.57
	انثى	50	3.73	.47

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

جدول (34:4) نتائج اختبار (T.test) لإستجابات الموظفين حول توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الجنس

t-test for Equality of Means					المجالات
الفرق بين المتوسطات	مستوى الدلالة	درجات الحرية	T		
-0.08819-	.359	182	-.920-	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي	المجال الأول
-0.22594-	.057	182	-1.914-	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات التشغيلي	المجال الثاني
-0.00935-	.933	182	-.084-	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لمفاتيح المكلفين	المجال الثالث
-0.09599-	.353	182	-.931-	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الحصيلة والجباية	المجال الرابع
-0.20647-	.102	182	-1.646-	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الالتزام الطوعي للمكلفين	المجال الخامس
-0.12999-	.154	182	-1.431-		المجال الكلي

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (34:4) أعلاه أن مستوى الدلالة للاختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضيه ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة ، وعليه فإننا نقبل الفرضية في هذه المجالات ، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الجنس.

يرى الباحث أن هذه النتيجة تدل على أن لم يكن هناك تأثير لجنس الموظف (ذكر أم انثى)

على درجة موافقة الموظفين على توحيد الضريبتين ، لأن الموظفين جميعهم يعملون في نفس الظروف، ولأن درجة موافقته على توحيد الضريبتين سوف تتجه الى مدى قدرة التوحيد على تحقيق الأدوار الموجودة في جميع المجالات الخمسة، بالإضافة الى المجال الكلي لها.

2.1.2.2.1.4: تحليل الفرضية الثانية:

لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الحالة الإجتماعية.

حتى يتم فحص الفرضية ، فقد تم إستخدام إختبار (T.test) للتعرف على دلالة الفروقات في متوسطات إجابات الموظفين، وكانت النتائج كما في الجداول (36:4،35:4):

جدول (35:4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدلالة الفروق المتعلقة بدرجة متوسط الموافقة على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

المجالات	الحالة الاجتماعية	N	الوسط	الانحراف المعياري
المجال الأول	أعزب	27	4.03	.69
	متزوج	157	4.01	.55
المجال الثاني	أعزب	27	3.24	.74
	متزوج	157	3.31	.71
المجال الثالث	أعزب	27	4.02	.63
	متزوج	157	3.74	.67
المجال الرابع	أعزب	27	3.73	.58
	متزوج	157	3.65	.62
المجال الخامس	أعزب	27	3.63	.67
	متزوج	157	3.49	.77
المجال الكلي	أعزب	27	3.70	.49
	متزوج	157	3.63	.55

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

جدول (36:4) نتائج إختبار (T.test) لاستجابات الموظفين حول توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الحالة الإجتماعية

المجالات	T	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الفرق بين المتوسطات
المجال الأول	.179	182	.858	.02157
المجال الثاني	-.449	182	.654	-.06731
المجال الثالث	1.983	182	.049	.27522
المجال الرابع	.621	182	.536	.08057
المجال الخامس	.883	182	.378	.14005
المجال الكلي	.651	182	.516	.07465

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (36:4) أعلاه أن مستوى الدلالة للإختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة ما عدا (المجال الثالث) الذي يتعلق بدور توحيد الضريبتين في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين، وعليه فإننا نقبل الفرضية في هذه المجالات (الأول، الثاني، الرابع، الخامس) لأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في هذه المجالات تعزى لمتغير

الحالة الإجتماعية، بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابات الموظفين المستطلعة آراؤهم في المجال الثالث تعزى لمتغير الحالة الإجتماعية، وبالتالي فاننا نرفض الفرضية لهذا المجال.

من هنا فإن الباحث يرى أن الحالة الإجتماعية للموظف سواء أكان متزوج ام أعزب لم يكن لها تأثير على متوسط درجة قبوله لتوحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة، وخاصة في مجال دور التوحيد في الحد من التهرب الضريبي (المجال الأول) وكذلك في مجال دور التوحيد في تخفيض النفقات التشغيلية (المجال الثاني) وفي مجال دورها في زيادة الحصيلة والجباية (المجال الرابع) بالإضافة الى دورها في مجال زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين (المجال الخامس)، أما في المجال الثالث الذي يتعلق بتخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين، والذي جاء لصالح (الأعزب) حيث المتوسط (4.02)، فالأمر مختلف.

يرى الباحث أن مؤشر ظهور مثل هذه النتيجة قد يكون مؤشرا وهميا، ولكن لو فرضنا أنه كان حقيقيا، فإن الأمر وراء ذلك يكمن في أن الموظف/ة الأعزب أو العزباء يكون على الأغلب موظف جديد ولا يكون مثقلا بالهموم والمسؤوليات العائلية مثل الموظف/ة المتزوج/ة، وبالتالي فإن قدرة الموظف الأعزب على التعامل مع المكلف من حيث تلبية الخدمات المطلوبة من الدائرة تكون أسرع وأسهل، ولا تحتاج الى وقت زمني لتبليتها، أما بالنسبة الى تسوية الملف تكون أفضل من حيث سرعة التحقق من المعطيات بسبب صفاء الذهن، وبالتالي القدرة على إنجاز تسويته بشكل أسرع.

3.1.2.2.1.4: تحليل الفرضية الثالثة:

لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الدائرة التي يعمل فيها.

حتى يتم فحص الفرضية ، فقد تم استخدام اختبار (T.test) للتعرف على دلالة الفروقات في متوسطات إجابات الموظفين، وكانت النتائج كما في الجداول (37:4،38:4):

جدول(37:4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدلالة الفروق المتعلقة بدرجة متوسط الموافقة على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الدائره التي يعمل فيها

المجالات	موظف في دائرة	N	الوسط	الانحراف المعياري
المجال الأول	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي	70	4.00	.62
	ضريبة الدخل	114	4.02	.54
المجال الثاني	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات التشغيلية	70	3.44	.67
	ضريبة الدخل	114	3.21	.73
المجال الثالث	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين	70	3.85	.66
	ضريبة الدخل	114	3.74	.67
المجال الرابع	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الحصيلة والجباية	70	3.68	.65
	ضريبة الدخل	114	3.65	.60
المجال الخامس	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين	70	3.50	.82
	ضريبة الدخل	114	3.52	.72
المجال الكلي	ضريبة القيمة المضافة	70	3.68	.58
	ضريبة الدخل	114	3.61	.52

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

جدول (38:4) نتائج إختبار (T.test) لإستجابات الموظفين حول توحيد ضريبيتي الدخل

والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الدائرة التي يعمل فيها

t-test for Equality of Means					المجالات
T	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الفرق بين المتوسطات		
-0.229-	182	.819	-0.02019-	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي	المجال الأول
-0.222-	130.996	.825	-0.02019-		
2.071	182	.040	.22356	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات التشغيلية	المجال الثاني
2.110	154.812	.037	.22356		
1.066	182	.288	.10860	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين	المجال الثالث
1.067	146.621	.288	.10860		
.304	182	.761	.02879	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الحصيلة والجباية	المجال الرابع
.299	138.042	.766	.02879		
-0.227-	182	.820	-0.02632-	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين	المجال الخامس
-0.220-	131.398	.826	-0.02632-		
.849	182	.397	.07091		المجال الكلي
.828	134.656	.409	.07091		

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (38:4) أعلاه أن مستوى الدلالة للإختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضيه ($\alpha \leq 0.05$)، وذلك في جميع مجالات الدراسة ما عدا (المجال الثاني) الذي يتعلق بدور توحيد الضريبتين في تخفيض النفقات التشغيلية. وعليه فإننا نقبل الفرضية في هذه المجالات (الأول،الثالث،الرابع،الخامس) لأننا لا نجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في هذه المجالات تعزى لمتغير الدائرة التي يعمل فيها، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابات الموظفين المستطلعة آراؤهم في المجال الثاني تعزى لمتغير الدائرة التي يعمل فيها، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية لهذا المجال.

من هنا فإن الباحث يرى أن الدائرة التي يعمل فيها الموظف لم يكن لها تأثير على متوسط درجة قبوله لتوحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة، وخاصة في مجال دور التوحيد في الحد من التهرب الضريبي (المجال الأول)، وكذلك في مجال دور التوحيد في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين (المجال الثالث)، وفي مجال دورها في زيادة الحصيلة والجباية (المجال الرابع)، بالإضافة الى دورها في مجال زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين (المجال الخامس).

أما في المجال الثاني الذي يتعلق بتخفيض النفقات التشغيلية، فقد جاء لصالح دائرة ضريبة القيمة المضافة حيث المتوسط (3.4429).

وعليه فإن ظهور مثل هذه النتيجة قد يكون حقيقيا، لأن الأمر وراء ذلك يكمن في أن تحديد أي الدائرتين يكون فيها تخفيض للنفقات أكثر، ومن وجهة نظر الموظفين فإن ضريبة القيمة المضافة يوجد فيها نفقات أكثر، حيث تعدد الأقسام فيها وحاجتها الى عدد أكبر من الموظفين بسبب طبيعة عمل الموظف الذي يتطلب الكثير من الجهد والوقت في تحديد أنواع السجلات والدفاتر التي يتطلبها نشاط كل مكلف، وفحص الكشوفات المقدمة الى الدائرة، ناهيك عن قسم التفتيش الميداني الذي يحتاج الى مزيد من الموظفين والسيارات للقيام به، بالإضافة الى النفقات والتكاليف التشغيلية الموجودة في دائرة ضريبة القيمة المضافة، والتي تفوق بكثير نفقات وتكاليف العمل في دائرة ضريبة الدخل.

4.1.2.2.1.4: تحليل الفرضية الرابعة:

لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

حتى يتم فحص الفرضية ، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروقات في متوسطات إجابات الموظفين، وكانت النتائج كما في الجدول (39:4):

جدول (39:4) نتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابات الموظفين حول توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

المجالات		مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	F	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	.517	3	.172	.511	.675
	داخل المجموعات	60.644	180	.337		
	المجموع	61.161	183			
المجال الثاني	بين المجموعات	.226	3	.075	.144	.933
	داخل المجموعات	93.940	180	.522		
	المجموع	94.166	183			
المجال الثالث	بين المجموعات	1.508	3	.503	1.117	.343
	داخل المجموعات	80.978	180	.450		
	المجموع	82.486	183			
المجال الرابع	بين المجموعات	.826	3	.275	.708	.548
	داخل المجموعات	70.013	180	.389		
	المجموع	70.839	183			
المجال الخامس	بين المجموعات	1.183	3	.394	.678	.566
	داخل المجموعات	104.657	180	.581		
	المجموع	105.840	183			
المجال الكلي	بين المجموعات	.350	3	.117	.383	.766
	داخل المجموعات	54.946	180	.305		
	المجموع	55.297	183			

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (4:39) أعلاه أن مستوى الدلالة للإختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة ، وعليه فإننا نقبل الفرضية في هذه المجالات ، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

يرى الباحث أن هذه النتيجة تدل على أن المسمى الوظيفي الذي يحمله الموظف في ضريبي الدخل والقيمة المضافة ليس له تأثير على درجة موافقة الموظفين على توحيد الضريبتين ، وذلك لأن ظروف العمل لجميع الموظفين واحدة، ولن تتأثر إجاباتهم بالمسمى الوظيفي، وإنما سوف تتجه الى مدى قدرة التوحيد على تحقيق الأدوار الموجودة في جميع المجالات الخمسة بالإضافة الى المجال الكلي لها أكثر من المسمى الوظيفي الذي يحمله.

5.1.2.2.1.4: تحليل الفرضية الخامسة:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير العمر.

حتى يتم فحص الفرضية ، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروقات في متوسطات إجابات الموظفين، وكانت النتائج كما في الجدول (4:40):

جدول (40:4) نتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابات الموظفين حول توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير العمر

المجالات		مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	F	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	.429	2	.214	.639	.529
	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي	60.732	181	.336		
	المجموع	61.161	183			
المجال الثاني	بين المجموعات	.454	2	.227	.438	.646
	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات التشغيلية	93.713	181	.518		
	المجموع	94.166	183			
المجال الثالث	بين المجموعات	.591	2	.295	.653	.522
	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين	81.895	181	.452		
	المجموع	82.486	183			
المجال الرابع	بين المجموعات	1.497	2	.749	1.954	.145
	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الحصص والجباية	69.342	181	.383		
	المجموع	70.839	183			
المجال الخامس	بين المجموعات	.899	2	.449	.775	.462
	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين	104.941	181	.580		
	المجموع	105.840	183			
المجال الكلي	بين المجموعات	.729	2	.365	1.210	.301
	داخل المجموعات	54.567	181	.301		
	المجموع	55.297	183			

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (40:4) أعلاه أن مستوى الدلالة للاختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة، وعليه فإننا نقبل

الفرضية في هذه المجالات، أي أنه لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير العمر.

يرى الباحث أن هذه النتيجة تدل على أن عمر الموظف في ضريبتى الدخل والقيمة المضافة لم يكن له تأثير على درجة موافقة الموظفين على توحيد الضريبتين، لأن الموظفين جميعهم يقضون عمرهم الوظيفي في نفس الظروف والروتين الوظيفي، وأن درجة موافقتهم على توحيد الضريبتين سوف تتجه الى مدى قدرة التوحيد على تحقيق الأدوار الموجودة في جميع المجالات الخمسة بالإضافة الى المجال الكلي لها.

6.1.2.2.1.4: تحليل الفرضية السادسة :

لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

حتى يتم فحص الفرضية ، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروقات في متوسطات إجابات الموظفين، وكانت النتائج كما في الجدول (41:4):

جدول (41:4) نتائج تحليل التباين الأحادي لاستجابات الموظفين حول توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجالات		مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	F	مستوى الدلالة
المجال الأول	بين المجموعات	.601	3	.200	.595	.619
	داخل المجموعات	60.560	180	.336		
	المجموع	61.161	183			
المجال الثاني	بين المجموعات	1.706	3	.569	1.107	.348
	داخل المجموعات	92.460	180	.514		
	المجموع	94.166	183			
المجال الثالث	بين المجموعات	.331	3	.110	.242	.867
	داخل المجموعات	82.155	180	.456		
	المجموع	82.486	183			
المجال الرابع	بين المجموعات	1.083	3	.361	.931	.427
	داخل المجموعات	69.757	180	.388		
	المجموع	70.839	183			
المجال الخامس	بين المجموعات	.732	3	.244	.418	.741
	داخل المجموعات	105.108	180	.584		
	المجموع	105.840	183			
المجال الكلي	بين المجموعات	.349	3	.116	.381	.767
	داخل المجموعات	54.948	180	.305		
	المجموع	55.297	183			

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (41:4) أعلاه ان مستوى الدلالة للإختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة . وعليه فإننا نقبل الفرضية في هذه المجالات ، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

يرى الباحث أن هذه النتيجة تدل على أن المؤهل العلمي للموظف في ضريبتى الدخل والقيمة المضافة ليس له تأثير على درجة موافقة الموظفين على توحيد الضريبتين ، وذلك لأن جميع الموظفين يعملون تحت نفس ظروف العمل، ووفق تعليمات وتسلسل إداري واحد وقانون ينظم المؤهل العلمي الذي يحمله كل موظف، وأن درجة موافقته على توحيد الضريبتين سوف تتجه الى مدى قدرة التوحيد على تحقيق الأدوار الموجودة في جميع المجالات الخمسة بالإضافة الى المجال الكلي لها.

7.1.2.2.1.4: تحليل الفرضية السابعة:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

حتى يتم فحص الفرضية ، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروقات في متوسطات إجابات الموظفين، وكانت النتائج كما في الجدول (42:4):

جدول (42:4) نتائج تحليل التباين الأحادي لإستجابات الموظفين حول توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير سنوات الخبرة

المجالات		مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	F	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	212.	2	106.	315.	730.
المجال الأول	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي	60.948	181	337.		
	المجموع	61.161	183			
	بين المجموعات	1.207	2	603.	1.175	311.
المجال الثاني	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات التشغيلية	92.959	181	514.		
	المجموع	94.166	183			
	بين المجموعات	638.	2	319.	705.	495.
المجال الثالث	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين	81.847	181	452.		
	المجموع	82.486	183			
	بين المجموعات	1.158	2	579.	1.504	225.
المجال الرابع	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الحصيلة والجباية	69.681	181	385.		
	المجموع	70.839	183			
	بين المجموعات	3.476	2	1.738	3.073	049.
المجال الخامس	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين	102.364	181	566.		
	المجموع	105.840	183			
	بين المجموعات	1.078	2	539.	1.800	168.
المجال الكلي	داخل المجموعات	54.218	181	300.		
	المجموع	55.297	183			

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (42:4) أعلاه ان مستوى الدلالة للاختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة، ما عدا المجال الخامس

الذي يتعلق بدور توحيد الضريبتين في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين ، وعليه فإننا نقبل الفرضية في هذه المجالات (الأول،الثاني،الثالث،الرابع) لأنه لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبتَي الدخل والقيمة المضافة في هذه المجالات تعزى لسنوات الخبرة.

بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابات الموظفين المستطلعة آراؤهم في المجال الخامس تعزى لمتغير سنوات الخبرة، لذلك فإننا نرفض الفرضية فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة، حيث أن مستوى دلالة الاختبار (0.049) أقل من ($\alpha \leq 0.05$) وعليه فله يوجد فرق بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبتَي الدخل والقيمة المضافة في مجال زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين.

لمعرفة وتحديد هذه الفروق تم إجراء اختبار (LSD) للفروق البعديه كما هو في الجدول (43:4)، حيث نلاحظ من هذا الجدول أن الفرق كان بين الموظفين الذين لديهم سنوات خبرة 21 سنة فما فوق ، والذين لديهم سنوات خبرة من 11 الى 20 سنة، إذ أن مستوى الدلالة كان (0.039)، وبالنظر الى فروق المتوسطات ، فقد بلغ الفرق بين متوسطي الفئتين (-0.38) أي ان متوسط درجة الموافقة للموظفين الذين لديهم سنوات خبرة من 11 الى 20 سنة أقل من متوسط درجة الموافقة للموظفين الذين لديهم سنوات 21 سنة فما فوق.

جدول رقم(43:4) المقارنات البعدية (Multiple Comparisons) لدور توحيد ضريبتَي

الدخل والقيمة المضافة في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين حسب سنوات الخبرة

الخبرة سنوات (I)	الخبرة سنوات (J)	(I-J) فروق المتوسطات	مستوى الدلالة
سنوات 10 -- 1 من	سنوات 20 -- 11 من	.22144	.063
	فوق فما سنه 21 من	-.16467	.388
سنوات 20 -- 11 من	سنوات 10 -- 1 من	-.22144	.063
	فوق فما سنه 21 من	-.38611	.039
فوق فما سنه 21 من	سنوات 10 -- 1 من	.16467	.388
	سنوات 20 -- 11 من	.38611	.039

يرى الباحث في النتائج الواردة في الجدول (43:4) والمتعلقة بسنوات خبرة الموظفين بأنه ليس هناك تأثير لسنوات خبرتهم على متوسط درجة الموافقة على توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة، وأن عدم تأثر متوسط موافقة الموظفين على التوحيد في المجالات الأربعة الأولى بخبرة الموظف جاء مفاجئاً، ولكن هذا الأمر قد يكون مرده الى أن تأثير خبرة الموظفين قد اتجهت الى ما سيحققه هذا التوحيد من أهداف مرجوة يكون لها تأثير مباشر على الاستقرار الوظيفي لهم من جهة والى الإنصاف الذي يتطلعون اليه من حيث حفظ حقوقهم ودراجاتهم وترقياتهم في العمل الوظيفي من جهة أخرى أكثر من تأثيرها على دور التوحيد في مجالات (الحد من التهرب الضريبي وتخفيض وتسهيل إجراءات التسوية لملفات المكلفين وتخفيض النفقات التشغيلية وزيادة التحصيل والجباية).

أما فيما يتعلق بتأثير خبرة الموظفين على متوسط قبولهم لتوحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة كما جاءت في المجال الخامس كانت متوقعة، ومن الطبيعي أن تكون كذلك، وخاصة لأنها جاءت من فئات موظفي الضرائب الأكثر خبرة في مجال الضرائب ، والذين يملكون سنوات خبرة كثيرة، وأن مستوى موافقة الموظفين على دور توحيد الضريبتين في الفئة التي تحمل سنوات خبرة من 11-20 سنة كان هو الأقل مقارنة مع فئة الموظفين الذين يملكون خبرة 21 سنة فما فوق، ويعود ذلك الى أن هؤلاء الموظفين هم الفئة التي لديها خبر طويلة في مجال الضرائب وتستطيع قراءة الواقع الفلسطيني المقبل لتوحيد الضريبتين ، بسبب تعاملهم الطويل مع المكلف الفلسطيني وأصبح لديهم المعرفة الكاملة بكيفية تفكيره والى أولويات أهدافه من الضرائب بشكل عام وتوحيدها بشكل خاص، وهي التي سيتوقف على عاتقها تنفيذ عمليّة توحيد الضريبتين أكثر من الفئات الأخرى.

2.2.2.1.4 تحليل الفرضية الرئيسة الخاصة بالموظفين:

لا يوجد درجة موافقة عالية لدى موظفي الضريبة على دور توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في المجالات الخمسة عند $(\alpha \leq 0.05)$ أي ان متوسط درجة الموافقة اقل من او يساوي 3.66 $(H_0: \mu \leq 3.66)$

تم تحليل واختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية الخمسة الخاصة بالموظفين التالية:

(1) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة، وتخفيض نسبة التهرب الضريبي.

(2) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة، وبين تخفيض وتسهيل إجراءات تسجيل المكلفين ومحاسبتهم.

(3) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة، وتوسيع قاعدة الإلتزام الطوعي للمكلفين.

(4) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة، وزيادة الحصيلة والجباية على الخزينة العامة.

(5) لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة، وبين تخفيض النفقات التشغيلية وتوجيه الطاقات والكفاءات نحو الإستغلال الأمثل لها.

المعطيات الواردة في الجدول (44:4) تمثل جميع متوسطات الموافقة من قبل موظفي عينة الدراسة على توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة من خلال المجالات الخمسة الخاصة بفرضيات الدراسة.

حتى يتم فحص الفرضية الرئيسية العامة، فقد تم إستخدام إختبار (T.test) للتعرف على دلالة الفروقات في متوسطات إجابات المكلفين، وكانت النتائج كما في الجدول (45:4،44:4):

جدول(44:4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدلالة الفروق المتعلقة بدرجة متوسط الموافقة على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة

المجالات		N	الوسط	الانحراف المعياري
المجال الأول	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي	184	4.01	.57
المجال الثاني	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات التشغيلية	184	3.30	.34
المجال الثالث	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين	184	3.78	.67
المجال الرابع	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الحصيلة والجباية	184	3.66	.62
المجال الخامس	دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين	184	3.51	.76
المجال الكلي	متوسط القيمة الكلية	184	3.64	.54

من خلال المعطيات الواردة في الجدول (44:4) أعلاه يتضح لنا ما يلي:

أولاً: جاء في نطاق الموافقة المتوسطه ذات الحدود (3.66 - 2.33) المجالين الثاني الذي يتعلق بدور توحيد الضريبتين في تخفيض النفقات التشغيلية، والخامس الذي يتعلق بدور توحيد الضريبتين في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين.

ثانياً : جاءت المجالات الأخرى المتبقية في نطاق الموافقة العالية التي حدودها (5 - 3.67) حسب ترتيبها في درجة الموافقة الأعلى فالأدنى، حيث جاء المجال الأول الذي يتعلق بدور توحيد الضريبتين في الحد من التهرب الضريبي (4.01)، والثالث الذي يتعلق بتخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين (3.789) والمجال الرابع الذي يتعلق بزيادة الحصيلة والجباية (3.667).

يرى الباحث في هذه النتائج أن توحيد الضريبتين موافق عليه بغالبية مجالاته من قبل موظفي عينة الدراسة، ولكن هذه الموافقة ليست جميعها عالية، ولا يمكن وضعها جميعها في نطاق

الموافق عليها بشدة، لأن الموافقة في المجالين الثاني والخامس كانت متوسطة.

اما بالنسبة للموافقات العالية الأخرى، فهي لم تصل الى الموافقة المطلقة، وانما هي في حدود الحد الأدنى للفتة العالية ما عدا الموافقة على دور التوحيد في المجال الأول الذي يتعلق بالتهرب الضريبي، حيث وصلت متوسط الموافقة عليه (4.01) وهي عالية بعض الشيء.

أكد متوسط القيمة الكلية لجميع المجالات أن متوسط الموافقة التي أبداهها موظفو العينة كانت في محصلتها متوسطة وليست عالية الى الحد المطلوب حيث بلغت قيمته (3.64) وهو لم يصل بعد الى الحد الأدنى من الموافقة العليا (3.66).

جدول (45:4) النتائج التي تتعلق بموافقة الموظفين على التوحيد فيما اذا كانت عالية ام لا في المجالات المختلفة

المجالات		Test Value = 3.66				النتيجة
		T	درجات الحرق	مستوى الدلالة	الفرق بين المتوسطات	
المجال الأول	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي.	8.415	183	.000	.35863	رفض الفرضية
المجال الثاني	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات التشغيلية.	-6.725	183	.000	-.35565	قبول الفرضية
المجال الثالث	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين.	2.624	183	.009	.12986	رفض الفرضية
المجال الرابع	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الحصيلة والجباية.	.172	183	.864	.00787	قبول الفرضية
المجال الخامس	دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الالتزام الطوعي للمكلفين.	-2.563	183	.011	-.14370	قبول الفرضية
المجال الكلي		-.469	183	.640	-.01899	قبول الفرضية

من هذا الجدول (45:4)، وبالرجوع الى الفرضية التي تقول أنه لا يجد موافقة عالية على دور التوحيد في المجالات الخمسة بالإضافة الى المجال الكلي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية، فقد تم استخدام اختبار t للعينة للواحدة، وذلك للمجالات الخمسة بالإضافة الى المجال الكلي، وكانت النتائج كما في الجدول (45:4) كالآتي:

1 - نرفض الفرضية بالنسبة للمجال الأول، والمجال الثالث، حيث أن مستوى الدلالة للاختبار يساوي 0.00 وهذه القيمة أقل أو يساوي ($\alpha \leq 0.05$) وقيمة دالة الاختبار t موجبة، أي أنه توجد درجة موافقة عالية لدى الموظفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي، وفي تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين.

يرى الباحث في هذه النتيجة المتعلقة بالمجال الأول، والتي تؤكد بأن هناك موافقة عالية على دور توحيد الضريبتين في الحد من التهرب الضريبي قد جاء لأن الموظفين وجدوا أن التوحيد يؤدي الى تبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم، وزيادة تنمية قدرتهم على تحليل البيانات المتاحة، والى كشف المكلف ومحاصرته بحيث لا يستطيع إخفاء إيراداته ودخوله عن أي من الدائرتين، الأمر الذي يؤدي في النهاية الى الحد من التهرب الضريبي بشكل كبير.

أما عن الموافقة العالية التي جاءت من قبل موظفي العينة على دور توحيد الضريبتين في المجال الثالث الذي يتعلق بتخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين، فقد رأى الموظفون أن هذه الموافقة سببها أن التوحيد يؤدي الى تسجيل وفتح ملف واحد للمكلف وبالتالي يتم تسويته وتدقيقه مرة واحدة، عدا عن تخفيض العبء على المكلف في تقديم البيانات والوثائق لدائرة واحدة بدلا من تقديمها لأكثر من دائرة، بالإضافة الى أن المكلف يحصل على خدمته بسرعة نتيجة تقديمه لمعامله واحدة للدائرتين.

2 فقبل الفرضية بالنسبة للمجال الرابع حيث أن مستوى الدلالة للاختبار يساوي (864). وهذه القيمة أكبر من ($\alpha \leq 0.05$) وقيمة دالة الاختبار t موجبة، أي أنه لا يجد درجة موافقة عالية لدى الموظفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الحصيلة والجباية.

يرى الباحث أن هذه النتيجة ليست جميعها مقبولة لجميع فقرات المجال، وذلك لأن هناك موافقة عالية على بعض الفقرات الواردة في هذا المجال والتي كانت في الفقرة (25) حيث كانت نسبة الموافقة عليها (77.7%)، والتي تؤكد بأن التوحيد يؤدي الى ظهور الكثير من المعلومات والبيانات التي كان يخفيها، ولا يظهرها في كشوفاته وإقراراته المقدمة، كما جاءت عالية في الفقرة (28) بنسبة (86.9%) التي تؤكد أثر التوحيد في اكتشاف الفروقات الضريبية التي من شأنها أن تزيد ما يدفع بسببها لخزينة الدولة، وكذلك في الفقرة (30) التي قد يؤدي التوحيد فيها الى زيادة تسديد المستحقات الضريبية ونسبتها (73%) تقريبا.

أما عن باقي الفقرات، والتي تم قبول الفرضية بسببها، فقد جاءت موافقة الموظفين عليها متوسطة حيث لوحظ بأن هناك موافقة معقولة ولكنها ليست كبيرة أو عالية على تعزيز التعاون بين الضريبتين في تحصيل الديون الضريبية عن طريق التقاص بينهما، لأن تطبيقه ما زال محدودا ومقتصرًا على بعض الحالات الاستثنائية، كما أن التوحيد يؤدي الى استخدام نماذج موحدة في التسديد، والى خلق أجواء مريحة لعمل الموظف، وأن التوحيد قد يكون حافزا للمكلفين بتسوية ملفاتهم الضريبية، وتوقفهم عن الإستمرار باخفاء دخولهم، والمساهمة في الحد من تكاليف التحصيل.

من خلال ما سبق يرى الباحث انه وبعد تحليل فرضيات موافقة الموظفين التي تتعلق بمجالات الدراسة (الاول، الثالث، والرابع) يمكن القول "ان توحيد الضريبتين قد ساهم الى حد كبير في زيادة الحصيلة والجباية للخزينة العامة في المجالين (الاول) الذي يتعلق بدور توحيد الضريبتين في الحد من التهرب الضريبي والمجال (الثالث) الذي يتعلق بدور توحيد الضريبتين في تخفيض وتسهيل اجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين وتحفيزهم على المراجعة وتسوية ملفاتهم الضريبية على الرغم من رفض فرضية (المجال الرابع) المتعلقة بزيادة الحصيلة والجباية بسبب ارتفاع مستوى دلالة الاختبار عن مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، وهذا يتضح من تحليل الباحث لنتيجة فرضية هذا المجال التي جاء فيها بانها ليست مقبولة لجميع فقراته وانها تشتمل على موافقات عالية من قبل الموظفين عليه في العديد من فقراته، بالاضافة الى ان متوسط هذا المجال قد جاء اصلا في حدود الموافقة العالية عند تحليل اسئلة الدراسة

للموظفين (3.667).

3 - نقبل الفرضية بالنسبة للمجال الثاني والخامس والمجال الكلي ، حيث أن مستوى الدلالة للاختبار اقل من $(\alpha \leq 0.05)$ وأن قيمة دالة الاختبار t سالبة ، أي أنه لا يجد درجة موافقة عالية لدى الموظفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات التشغيلية، وكذلك دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الالتزام الطوعي الضريبي.

يرى الباحث أن قبول الفرضية في المجال الثاني لا تنطبق على جميع فقراته، حيث يوجد الفقرة (14) التي يتم فيها رفض الفرضية بسبب أن التوحيد يساهم في تخفيض النفقات من خلال مساهمته في تحسين جودة الأداء الضريبي نتيجة توفر المعلومات، وقد كانت نسبتها عالية (77.1%).

أما عن باقي فقرات المجال فقد جاءت الموافقة عليها متوسطة وبالتالي نتج عنها قبول الفرضية، فالباحث يرى أن سبب ذلك يعود الى أن الموظفين لم يلمسوا في التوحيد تخفيضا للموظفين والمسؤولين، ولم يؤد الى تقليص النفقات والمصاريف الجارية، ولم يتم التغلب على تنازع الإختصاص بين الموظفين، كما أنه لم يتم إستغلال وقت الموظفين وتوجيهه نحو الإستغلال الأفضل عدا انه لم يتم الأخذ بكفاءة الموظف وخبرته ووضعه في المكان المناسب له.

أما فيما يتعلق بالمجال الخامس فلم يكن هناك أي فقرة تشتمل على موافقة عالية، وبالتالي فان قبول الفرضية كان على جميع الفقرات التي تخللها هذا المجال، حيث كانت الموافقة عليها جميعها متوسطة، فقد رأى الموظفون أن التوحيد لم يؤد الى الإصلاح الضريبي بشكل كامل من خلال مساهمته في خلق جهاز اداري كفاء، كما أنه لم يساعد على زيادة الوعي الضريبي عند المكلفين ، ولم يشكل دافع لزيادة الإلتزام الضريبي، عدا أنه لم يؤد الى توحيد التشريعات والتعليمات الضريبية التي تساعد المكلف على فهم حقوقه، ولا تؤد الى تقليل نسبة الخداع الضريبي وبالتالي لم يؤدي الى زيادة ورفع مستوى الإلتزام الضريبي.

من خلال ما سبق يرى الباحث انه وبعد تحليل فرضيات موافقة الموظفين التي تتعلق بمجالات الدراسة (الثاني، والخامس) يمكن القول " ان توحيد الضريبتين لم يساهم كثيرا في زيادة الحصيلة والجباية من ناحية تخفيض النفقات التشغيلية في الدائرة الموحدة (المجال الخامس) ولم يساهم ايضا في رفع وزيادة مستوى الالتزام الضريبي كما جاء في جميع فقرات (المجال الثاني).

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

1.5 : النتائج المتعلقة بتحليل بيانات الدراسة

1.1.5 : النتائج المتعلقة بتحليل بيانات الدراسة الخاصة بالمكلفين

2.1.5 : النتائج المتعلقة بتحليل بيانات الدراسة الخاصة بالموظفين

2.5 : نتائج فرضيات الدراسة

1.2.5 : نتائج الفرضيات الفرعية

1.1.2.5 : نتائج الفرضيات الفرعية الخاصة بالمكلفين

2.1.2.5 : نتائج الفرضيات الفرعية الخاصة بالموظفين

2.2.5 : نتائج الفرضيات الرئيسية

1.2.2.5 نتائج الفرضية الرئيسية الخاصة بالمكلفين

2.2.2.5 نتائج الفرضية الرئيسية الخاصة بالموظفين

3.5: مدى تطابق نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة

توصيات الدراسة

مقدمة :

كان الهدف من هذه الدراسة، وبعد المضي بتطبيق عملية توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في إطار تطبيق إستراتيجية توحيد الإيرادات الفلسطينية، هو التحقق من نجاح هذا التوحيد في تحقيق بعض الأهداف التي كانت مرجوة منه، والتي تم حصرها في خمسة مجالات يتناول كل واحد منها أحد أدوار توحيد الضريبتين في تحقيقها ضمن إستبانتين إحداهما كانت موجهة الى مجموعة من كبار مكلفي دافعي الضرائب في دائرة التوحيد (دائرة كبار المكلفين)، واشتملت على أربعة من هذه المجالات، والأخرى تم توجيهها الى مجموعة من موظفي دائرتي ضريبة الدخل والقيمة المضافة الموزعة على كافة محافظات الوطن في الضفة الغربية ومن ضمنهم موظفو دائرة كبار المكلفين، واشتملت على خمسة مجالات، حيث تم تعبئة هذه الإستبانات، ومن ثم تم معالجتها وتحليلها إحصائياً وفق البرنامج الإحصائي (SPSS) حيث تم مناقشة الأسئلة والفرضيات المتعلقة بالدراسة وقد كانت الخلاصة بشأنها وفقاً للنتائج التالية:

1.5 : النتائج المتعلقة بتحليل بيانات الدراسة:

1.1.5 النتائج المتعلقة بتحليل بيانات الدراسة الخاصة بالمكلفين:

أكد المكلفون الذين شملتهم عينة الدراسة أن إستراتيجية توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة هي استراتيجية غير ناجحة وغير مقبولة لهم، وذلك من خلال إجاباتهم على جميع فقرات المجالات التي تتعلق بدور توحيد الضريبتين في تحقيقها، بدءاً من مساهمة التوحيد في الحد من التهرب الضريبي، وتخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين، وتوسيع قاعدة المكلفين من خلال الإلتزام الطوعي بها، وانتهاء بزيادة التحصيل والجباية، التي جاءت جميعها في نطاق الموافقة المتوسطة وقربها من المتدنية أحياناً، حيث كان متوسط موافقة المكلفين على جميع مجالات الدراسة الأربعة هو (3.08) وهو متوسط بعيد عن الحد الأدنى للموافقة العالية البالغ قيمته (3.66) وبالتالي فإن توحيد الضريبتين من وجهة نظر المكلفين لم يؤثر كثيراً على زيادة الإلتزام الضريبي وعلى رفع مستوى الحصيللة والجباية للخزينة العامة.

جاءت هذه النتيجة بناء على أن المكلفين لم يلمسوا في توحيد الضريبتين أي تخفيض من العبء الضريبي الواقع على كاهلهم، بل على العكس من ذلك، فقد أصبحوا يعانون من العبء المزدوج للضريبتين، والذي أصبح يستحق عليهم في آن واحد، عدا عن عبء المعاناة والسفر والتكلفة في مراجعة الدائرة الموحدة (دائرة كبار المكلفين) بعد نقل ملفاتهم لها، كما أن المكلفين لم يلمسوا تغيراً أو تحسناً في مستوى معاملتهم في دائرة التوحيد، وخاصة بعد تسميتها بدائرة كبار المكلفين، وبقيت المعاملة كما كانت عليه قبل التوحيد، بالإضافة إلى أن التوحيد لم يرفع من مستوى ثقتهم بالجهاز الضريبي وأوجه صرف الضرائب التي يدفعونها، والتي يمكن أن تعود عليهم كخدمات يلمسونها في حياتهم، ولم يراع التوحيد وضعهم المالي والإقتصادي في تسديد المستحق عليهم.

2.1.5 : النتائج المتعلقة بتحليل بيانات الدراسة الخاصة بالموظفين:

جاءت نتائج الموظفين الذين شملتهم عينة الدراسة منقسمة إلى قسمين:

القسم الأول: كانت إجاباتهم مغايرة ومخالفة بعض الشيء لنتائج المكلفين، حيث كانت هناك موافقة عالية ومشجعة على إستراتيجية توحيد ضريبتين الدخل والقيمة المضافة في مجالات الحد من التهرب الضريبي، وتخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين، وعالية اقرب إلى المتوسطة في زيادة التحصيل والجباية.

القسم الثاني: كانت إجاباتهم قريبة من إجابات المكلفين من حيث موافقتهم المتوسطة على إستراتيجية توحيد الضريبتين، ولكنها أفضل بعض الشيء كما جاءت في مجال مساهمة توحيد الضريبتين في تخفيض النفقات التشغيلية، ومشابهة لها في مجال مساهمة التوحيد في زيادة الإلتزام الطوعي الضريبي.

إذا اردنا تسليط الضوء على الموافقة العالية والمشجعة التي ابداهها الموظفون على إستراتيجية توحيد الضريبتين في مساهمتها بزيادة حصيلة الخزينة العامة نجد أن هذه الموافقة قد جاءت كما يلي:

في المجال الأول الخاص بالحد من التهرب الضريبي كانت نتيجته أن توحيد الضريبتين يساهم في تبادل المعلومات والخبرات ما بين موظفي الدائرة الموحدة، وإلى مساهمة التوحيد في بناء قاعدة من البيانات والمعلومات التي من شأنها الكشف عن مواضع التهرب الضريبي لدى المكلفين.

في المجال الثالث الذي يتعلق بتخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين، فقد جاءت الموافقة العالية نتيجة توحيد ملف الضريبتين في ملف واحد ولتخفيف عبء المراجعة على المكلف، وعدم تقديمه للبيانات والمستندات المطلوبة منه لأكثر من جهة، وبالتالي تشجيعهم على المراجعة والتسوية لملفاتهم.

في المجال الرابع الخاص بزيادة الحصيلة والجباية، ولكن الموافقة عليه كانت ليست عالية ومشجعة مثلما جاءت في المجالين (الأول، والثالث)، فقد جاءت عالية اقرب الى المتوسطة نتيجة مساهمة التوحيد في تعزيز التعاون ما بين الموظفين في تحصيل الدين الضريبي وعمل التقاص اللازم بينهما، وإستخدام نماذج الجباية الموحدة، بالإضافة الى مساهمة التوحيد في ظهور الكثير من المعلومات التي لم يظهرها المكلف في كشوفاته وقراراته المقدمة.

اما بالنسبة الى زيادة الحصيلة والجباية من خلال المجال الثاني فقد جاءت موافقة الموظفين متوسطة وليست عالية على ذلك، والذي يتعلق بزيادة الحصيلة والجباية من خلال دور توحيد الضريبتين في تخفيض النفقات التشغيلية للدائرة الموحدة، وبالتالي لم يساهم توحيد الضريبتين كثيرا في توفير بعض النفقات المشتركة لهذه الدائرة، وذلك نتيجة عدم تقليص عدد الموظفين والمسؤولين فعليا في الدائرة الموحدة من جهة، وإلى عدم توجيه واستغلال خبرة وكفاءة الموظفين في مجالات ومهام أخرى، ولم تسعى إداره الموحدة الى إرضاء الموظفين وخاصة بعد زيادة الأعباء الملقة على عاتقهم بعد التوحيد وبقاء الوضع السابق على حاله من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بالموافقة التي ابداهها الموظفون على استراتيجية توحيد الضريبتين في مساهمتها بزيادة الالتزام الضريبي فقد جاءت متوسطة وليست مشجعة نتيجة عدم مساهمة التوحيد في

تحقيق الإصلاح الضريبي وكفاءة الجهاز القائم عليها، بالإضافة الى عدم مساهمته في سن القوانين والتشريعات، وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الإستقرار المالي للمكلف و توعيته وحماية حقوقه.

2.5 : نتائج فرضيات الدراسة

1.2.5 نتائج الفرضيات الفرعية:

1.1.2.5 نتائج الفرضيات الفرعية الخاصة بالمكلفين

الفرضيات الفرعية الخاصة بالفرضية الرئيسة الأولى المتعلقة بدرجة الموافقة العالية لدى المكلفين على توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة بالنسبة للمتغيرات الديمغرافية وتشتمل على:

- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير نوع الملف.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير عدد الموظفين.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير وجود حسابات رسميه.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير نوع النشاط.

• لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير عمر الشركة.

• لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير عنوان الشركة.

جاء مستوى الدلالة للإختبار في جميع الفرضيات السابقة أكبر من مستوى الدلالة ، وذلك في جميع مجالات الدراسة، وعليه فقد تم قبول الفرضيات جميعها في هذه المجالات أي أنه لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى المكلفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لجميع المتغيرات الواردة في القسم الأول من إستبانة مكلفي عينة الدراسة ، وهي (نوع الملف، عدد الموظفين، وجود حسابات رسمية، نوع النشاط، عمر الشركة، عنوان الشركة)، وبالتالي فإن مكلفي عينة الدراسة أجابوا بعدم تأثير هذه المتغيرات على دور توحيد الضريبتين في المجالات المختلفة.

2.1.2.5 نتائج الفرضيات الفرعية الخاصة بالموظفين:

الفرضيات الفرعية الخاصة بالفرضية الرئيسة الثانية، والمتعلقة بدرجة الموافقة العالية لدى الموظفين على توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة بالنسبة للمتغيرات الديمغرافية وتشتمل على:

• لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الجنس.

إن مستوى الدلالة للإختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة، وعليه فقد تم قبول الفرضية في هذه المجالات ، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الجنس، وبالتالي فإنه لا تأثير لجنس الموظف على مستوى موافقته على دور التوحيد في المجالات المختلفة.

• لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

إن مستوى الدلالة للإختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة ما عدا المجال الثالث الذي يتعلق بدور توحيد الضريبتين في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين، وعليه فقد تم قبول الفرضية في هذه المجالات (الأول) الذي يتعلق بدور توحيد الضريبتين في الحد من التهرب الضريبي، و(الثاني) يتعلق بدور توحيد الضريبتين في تخفيض النفقات التشغيلية، و(الرابع) الذي يتعلق بدور توحيد الضريبتين في زيادة الحصيلة والجباية، و(الخامس) الذي يتعلق بدور توحيد الضريبتين في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين لأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في هذه المجالات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وبالتالي لا يوجد هناك تأثير لحالة الموظف الاجتماعية على المجالات الأربعة المذكورة.

بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابات الموظفين المستطلعة آراؤهم في المجال الثالث تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وبالتالي فقد تم رفض الفرضية لهذا المجال؛ لنؤكد وجود تأثير لحالة الموظف الاجتماعية على دور التوحيد في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين.

• لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير الدائرة الموظف فيها.

إن مستوى الدلالة للاختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة ما عدا المجال الثاني الذي يتعلق بدور توحيد الضريبتين في تخفيض النفقات التشغيلية، وعليه فقد تم قبول الفرضية في هذه المجالات (الأول) ويتعلق بدور توحيد الضريبتين في الحد من التهرب الضريبي، (الثالث) الذي يتعلق بدور توحيد الضريبتين في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين، (الرابع) الذي يتعلق بدور توحيد الضريبتين في زيادة الحصيلة والجباية، و(الخامس) الذي يتعلق في دور توحيد الضريبتين في زيادة الالتزام الطوعي للمكلفين، لأنه لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في هذه المجالات تعزى لمتغير الدائرة التي يعمل فيها، وبالتالي لا تأثير للدائرة التي يعمل فيها الموظف على دور توحيد الضريبتين في المجالات الأربعة المذكورة.

بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابات الموظفين المستطلعة آراؤهم في المجال الثاني تعزى لمتغير الدائرة التي يعمل فيها، وبالتالي فقد تم رفض الفرضية لهذا المجال؛ لنؤكد أن هناك تأثير للدائرة التي يعمل فيها الموظف على تخفيض النفقات التشغيلية.

• لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

إن مستوى الدلالة للاختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة، وعليه فقد تم قبول الفرضية في هذه المجالات أي أنه لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين

على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، وبالتالي لا تأثير للمسمى الوظيفي للموظف على ذلك.

• لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير العمر.

إن مستوى الدلالة للإختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة، وعليه فقد تم قبول الفرضية في هذه المجالات ، أي أنه لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير العمر، أي أنه لا يوجد هناك تأثير لعمر الموظف على ذلك.

• لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

إن مستوى الدلالة للإختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة، وعليه فقد تم قبول الفرضية في هذه المجالات ، أي أنه لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، أي أنه لا تأثير للمؤهل العلمي للموظف على ذلك.

• لا يجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في المجالات المختلفة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

إن مستوى الدلالة للإختبار أكبر من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة ما عدا المجال الخامس الذي يتعلق بدور توحيد الضريبتين في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين، وعليه فقد تم قبول الفرضية في هذه المجالات (الأول، الثاني، الثالث، الرابع) لأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبتي الدخل والقيمة المضافة في هذه المجالات تعزى لسنوات الخبرة، وبالتالي لا يوجد هناك تأثير لسنوات الخبرة على دور توحيد الضريبتين في هذه المجالات الأربعة، بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابات الموظفين المستطلعة آراؤهم في المجال الخامس تعزى لمتغير سنوات الخبرة، لذلك فقد تم رفض الفرضية فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة، حيث أن مستوى دلالة الإختبار (0.049) أقل من ($\alpha \leq 0.05$) وعليه فلهذا يوجد فرق بين متوسطات درجة الموافقة لدى الموظفين على دور توحيد ضريبتي الدخل والقيمة المضافة في مجال زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين، والتي تضمنت موافقة أقل من الموظفين الذين لديهم سنوات خبرة ما بين 10-20 سنة من الذين لديهم سنوات خبرة من 21 سنة فما فوق.

2.2.5 : نتائج الفرضيات الرئيسة

1.2.2.5 نتائج الفرضية الرئيسة الخاصة بالمكلفين:

"لا يوجد درجة موافقة عالية لدى المكلفين على دور توحيد ضريبتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الأربعة عند ($\alpha \leq 0.05$) أي أن متوسط درجة الموافقة أقل من أو يساوي 3.66 ($H_0: \mu \leq 3.66$)."

إن مستوى الدلالة للإختبار أقل من مستوى الدلالة للفرضية ($\alpha \leq 0.05$) وذلك في جميع مجالات الدراسة الخاصة بمكلفي العينة، بالإضافة الى أن دالة الإختبار لها جميعها سالبة، وعليه فقد تم قبول الفرضية التي تقول بلفه لا يوجد درجة موافقة عالية لدى المكلفين على دور توحيد ضريبتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الأربعة عند ($\alpha \leq 0.05$) أي أن متوسط درجة الموافقة أقل من أو يساوي 3.66 ($H_0: \mu \leq 3.66$) في جميع هذه المجالات، لأنه لا يوجد فروق

ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة الموافقة العالية لدى المكلفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في مجالاتها الأربعة، ومن هنا نرى بأنه لم يكن هناك موافقة قوية من قبل المكلفين على أدوار توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الأربعة التي تم تناولها، ولكنها كانت في غالبيتها متوسطة، وقريبة من المتدنية أحياناً.

2.2.2.5 نتائج الفرضية الرئيسة الخاصة بالموظفين:

" لا يوجد درجة موافقة عالية لدى موظفي الضريبة على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في المجالات الخمسة عند ($\alpha \leq 0.05$) أي أن متوسط درجة الموافقة أقل من أو يسري 3.66 ($H_0: \mu \leq 3.66$) ."

1 -تم رفض الفرضية بالنسبة للمجالين (الأول والثالث)، حيث أن مستوى الدلالة للاختبار يسري (0.00) وهذه القيمة أقل من ($\alpha \leq 0.05$) وقيمة دالة الاختبار t موجبة، أي أنه يوجد درجة موافقة عالية لدى الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي ، وفي تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين.

2 -تم قبول الفرضية بالنسبة للمجال الرابع ، حيث أن مستوى الدلالة للاختبار يسري (0.864) وهذه القيمة أكبر من ($\alpha \leq 0.05$) وقيمة دالة الاختبار t موجبة، أي أنه لا يوجد درجة موافقة عالية لدى الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الحصيلة والجباية وتجدر الإشارة هنا إلى أن الموافقة على دور توحيد الضريبتين لهذا المجال المتعلق بمساهمة التوحيد في زيادة الحصيلة والجباية كانت عالية وضمن الفئة العليا، حيث متوسط الموافقة عليها كانت نسبته (3.667)، ولكن اختبار الفرضية لهذا المجال أكد بأنه فعلاً لا يوجد موافقة عالية من قبل الموظفين على ذلك، وقد كان السبب يتعلق بوجود تشتت كبير بين إجابات الموظفين المستطلعة آرائهم، وقد تم تناولها بالتفصيل في الفصل الرابع الخاص بتحليل الفرضيات.

3- تم قبول الفرضية بالنسبة للمجالين (الثاني والخامس) والمجال الكلي ، حيث أن قيمة دالة الإختبار t سالبة، أي أنه لا يجد درجة موافقة عالية لدى الموظفين على دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات التشغيلية ، وفي زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين ، وكذلك دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة بشكل عام.

3:5: مدى تطابق أو اختلاف نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة

▪ أوجه التطابق والإتفاق مع الدراسات السابقة:

- اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (Michael D Ascenzo، 2005) في انه كلما كانت العلاقة ما بين الادارة الضريبية ووكلاء الضريبة والمكلف بدفعها تقوم على العدالة والثقة والاحترام المتبادل وعدم الظلم وحفظ الحقوق كلما كان ذلك سببا في رفع مستوى الجباية.

- إتفقت هذه الدراسة مع دراسة عبد الغفور (2008) في أن عدم مراعاة مأمور التقدير لظروف المكلف الإقتصادية والإجتماعية، وقدرته على التسديد بسبب عدم وجود قوانين وتشريعات تسمح بذلك يؤدي زيادة التهرب الضريبي وإنخفاض مستوى الحصيلة.

- إتفقت هذه الدراسة مع دراسة حسن (2007) عندما أشار فيها الى أن قيام المكلف بالتهرب الضريبي، وعدم الإلتزام بالإفصاح عن جميع إيراداته بالإقرار الضريبي المقدم منه يكون بسبب عدم ثقته في الإدارة الضريبية نتيجة الضعف في الوعي الضريبي، وتجاهل عقوبات الردع بالتشريع الضريبي، وقد يكون نتيجة لإرتفاع أسعار الضرائب، أو عدم الشعور بالعدالة الضريبية مقارنة مع غيره من الممولين.

- اتفقت هذه الدراسة مع دراسة موسى (2006) على أن تجسيد العلاقة ما بين ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة يحتاج الى توافق العلاقة الإقتصادية والمالية بينهما، وأن هذا يتطلب توفير نصوص تشريعية مستقلة وموحدة، وأن توحيد الضريبتين في دائرة واحدة هو بمثابة مرجع أول وأساسي لإيرادات الدولة الفلسطينية.

-إتفقت هذه الدراسة مع دراسة الخطيب (2006) من أن السياسة الضريبية في فلسطين يجب أن لا تكون معزولة عن الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية السائدة، لأن هذه السياسة وخاصة إذا كانت جديدة مثل سياسة توحيد الضريبتين يجب أن تتلاءم وتتسجم معها، لأن هذا سيخدم توجه المكلفين الى الإلتزام الطوعي بها عندما يلاحظ بأن الجهاز الضريبي يراعي ذلك في سياسته المطبقة.

-إتفقت هذه الدراسة مع دراسة حامد (2006) الذي أكد في دراستها أن وجود نظام معلومات تقليدي غير متطور سيؤدي حتما الى زيادة نسبة التهرب الضريبي وعدم الإلتزام بها، وذلك لأنه لن يساهم في توفير الكم المطلوب من المعلومات المطلوبة، بالإضافة الى عدم جودة ما يوفره من معلومات، وبالتالي فان مدى توفر معلومات دقيقة والقدرة على إستغلالها سيحد من التهرب الضريبي، ويساعد المقدرين على ربط الضريبة بشكل أقرب الى الواقع الحقيقي للمكلف، وهذا ما هدفت إستراتيجية توحيد الضريبتين الى تحقيقه.

-كما اتفقت أيضا مع دراسة السلامين (2003)، حيث أوصى في دراسته الى ضرورة توحيد الضريبتين، وأكد أن توحيدهما من شأنه أن يساهم في الحد من التهرب الضريبي، وقد جاءت نتيجة هذه الدراسة تؤكد ذلك، حيث يؤدي توحيد الضريبتين الى توفير كم كبير من المعلومات التي تكفل الكشف عن ما يخفيه المكلف من دخول، بالإضافة الى انه سيؤدي فعلا الى حل الملف مرة واحدة ومن خلال موظف واحد.

■ أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة

-بالرغم من اتفاقها مع دراسة السلامين (2003) على ضرورة توحيد الضريبتين لأنه يساهم في الحد من التهرب الضريبي، الا أنها اختلفت معها عندما جاءت من ضمن نتائجها بأن توحيد الضريبتين سيؤدي إيجابا الى تخفيض النفقات التشغيلية للإدارات الضريبية، وكذلك تخفيض نفقات مراجعة المكلفين، والى أن توحيد الضريبتين سوف يؤدي الى تطوير الهيكل الإداري للدوائر الضريبية، إلا أن هذه الدراسة وبعد أن تناولت عملية توحيد الضريبتين فعليا في فلسطين من خلال دائرة كبار المكلفين كنموذج أول لها جاءت نتائجها مغايرة لذلك في أن التوحيد لم

يساهم فعلياً بتخفيض النفقات والمصاريف الجارية للإدارات الضريبية بسبب عدم تقليصها للموظفين والمسؤولين، أو إعادة توزيعهم واستغلال خبراتهم وكفاءاتهم، وكذلك لم يؤدي إلى الإصلاح الضريبي بإنشاء هيكل إداري ضريبي كفؤ، وما زال لغاية الآن لا يوجد إدارة ضريبية موحدة لإدارة عملية التوحيد، بالإضافة إلى أن توحيد الضريبتين لم يساهم في تخفيض التكاليف عن المكلفين حيث لم يؤثر توحيد الضريبتين على انخفاض أتعاب المحاسبين نتيجة التوحيد، بسبب التعامل مع ملف واحد بدلاً من ملفين كما كان سائداً قبل التوحيد.

4.5: توصيات الدراسة

1.4.5 توصيات خاصة بالدراسة

1- إن خطوة توحيد ضريبتين الدخل والقيمة المضافة هي خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تعظيم وزيادة حجم إيرادات خزينة الدولة الفلسطينية، ولكن نجاح هذا التوحيد يتطلب القيام بها من خلال تنظيم العلاقة بين المكلف بها والموظف المطلوب منه تنفيذها، وذلك باتباع الخطوات الآتية:

-الخطوات المتعلقة بالمكلفين :

- العمل على توعية المكلف الفلسطيني بأهمية ما يدفعه من ضرائب لتوفير الأموال اللازمة لقيام الدولة بلبائها تجاه مواطنيها أولاً، ومن ثم توعيته حول ضرورة توحيد هذه الضرائب لما في ذلك من مصلحة مشتركة له ولخزينة الدولة ثانياً.
- توعية المكلفين يجب أن تكون من خلال تعريف المكلف الفلسطيني بما هي الضرائب المفروضة عليه، وكيفية تعبئة كشوفاتها وإقراراتها الضريبية وتمكينه إحتسابها بنفسه.
- تعزيز ثقة المكلف في أن ما يدفعه من ضرائب هي لخدمته ، وذلك من خلال تبني مبدأ الشفافية في صرفها ومحاسبة كل من ينفقها في غير أوجهها، بالإضافة إلى محاربة الفساد المالي في الدولة حتى يطمئن لدفعها.

▪ تعزيز الإحساس لدى المكلف بالعدالة، وعدم شعوره بالظلم ، حيث يجب أن يكون هناك تسجيل لجميع المكلفين في فلسطين دون إستثناء، وخاصة الذين تنطبق عليهم المادة رقم (2) من القرار بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011.

▪ تحسين معاملة المكلف الفلسطيني ، وعدم التعامل معه ب أنه متهم دائما في إخفاء الضريبة والتهرب منها، مع ضرورة تقديم الخدمات المطلوبة له بالسرعة الممكنة والجودة العالية.

-الخطوات المتعلقة بالموظفين :

▪ دراسة الواقع الوظيفي لدائرتي ضريبة الدخل والقيمة المضافة من حيث العدد المتوفر والامكانيات المتاحة، وتقدير الحاجة الى تعيين موظفين جدد، وتقييم مستوى الخبرات الموجودة حتى يكون هناك تخطيط لكيفية توزيعهم في الدائرة الموحدة، والتغلب على منازعة الاختصاص الذي قد يحصل بينهم.

▪ في حال كان هناك حاجة لموظفين جدد يجب العمل على إختيار الموظفين وفق معايير الكفاءة العلمية والخبرة المهنية والإتقان لفن التعامل مع المكلفين ، والإبتعاد عن إختيارهم وفق المحسوبية والواسطة.

▪ العمل على تطوير الموظفين وتدريبهم ورفع مستوى قدراتهم من حيث الدورات التدريبية المتخصصة والتوعية المهنية وبناء الشخصية القادرة على العمل في ظل أصعب الظروف وإختلاف شخصي المكلف الذي سيتعامل معه.

▪ تركيز الإدارة الضريبية على إنصاف الموظف وإرضائه من حيث الرواتب والامتيازات والدرجات التي تليق بحساسيته عمله كموظف ضريبي خوفا من تعرضه لأي اغراءات قد تقدم له من المكلفين عند تسوي ملفاتهم.

▪ إتباع سياسة التحفيز والعقوبات الوظيفية التي تكون مبنية على الإنجاز والتقصير حيث يكافأ الموظف على إنجازهِ المتواصل ويحاسب الموظف المقصر على تقصيره والقضاء على ظاهرة عدم الإكتراث والتقدير لعمل الموظف النشط ومكافأة الموظف المقصر.

2- سن القوانين والتشريعات الملائمة لتوحيدها، واتخاذ الإجراءات والآليات الكفيلة بتنظيمها، سواء على صعيد تسهيل م هـمات العاملين فيها أم في تخفيف وتسهيل الإجراءات والمعاملات الخاصة بالمكلفين بها.

3- إن توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة يتطلب بناء نظام ضريبي محوسب يكون قادر ا على توفير قاعدة واسعة من البيانات والمعلومات اللازمة لحصر مواطن التهرب والافلات الضريبي.

4 - العمل وبأقصى سرعة ممكنة على تعزيز التنسيق والتعاون ما بين وزارات ومديريات ومؤسسات الدولة الفلسطينية، لتوفير المعلومات التي تحتاجها الدائرة الضريبية الموحدة مع ضرورة منح كافة الصلاحيات المضبوطة لموظفي الدائرة الموحدة بالحصول عليها بسهولة ويسر .

5 - العمل وبالسُرعة الممكنة على إختيار إداره ضريبية ناجحة لإدارة الدائرة الجديدة الموحدة، والتركيز على اتخاذها الإجراءات والخطوات الكفيلة بإنجاح هذا الانجاز الذي سيكون أثره مباشرا على قطاعات الإقتصاد الفلسطيني كافة.

2.4.5 توصيات متعلقة بانجاح استراتيجية توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة

1- العمل وبشتى الوسائل والطرق على توعية المكلف الفلسطيني بماهية توحيد الضرائب سواء أكان ذلك من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة أم من خلال عقد الدورات والندوات والمؤتمرات لكافة الأجسام الممثلة للمكلفين، أو من خلال النزول الى ميدان العمل من قبل الموظفين والعمل على توعية المكلف مباشرة في محاولة كسر الجمود، وجسر الهوة ما بين الطرفين.

- 2- أن يكون هناك مسح ميداني شامل لكل من يزاول نشاطا يستحق عليه ضرائب دون إستثناء وتسجيله في السجلات الضريبية، وتحديث جميع بيانات المكلفين المسجلين.
- 3 - محاسبة المكلفين المتهربين من الضرائب عن جميع الفترة السابقة أسوة بغيرهم من الملتزمين أو اتباع سياسة العفو عما سلف والبدء من جديد، مع ضرورة إنصاف المكلفين الذين كانوا ملتزمين سابقا بمنحهم خصومات وإعفاءات مقابل ذلك تعوضهم وتشجعهم على الإستمرار بالالتزام الضريبي.
- 4 - ضرورة إتباع سياسة الشفافية والوضوح في أوجه جباية وصرف الضرائب المدفوعة ورفع مستوى ثقة المكلف في وزارة المالية الفلسطينية والجهاز الضريبي، بحيث يلمس المكلف نتيجة دفعه لهذه الضرائب من خلال الخدمات المقدمة.
- 5 - ضرورة التركيز على دفع جميع الديون المستحقة والمترتبة للقطاع الخاص والمكلفين على الخزينة العامة، والعمل على صرف المستردات الضريبية المستحقة لهم نقدا وبدون مماطلة، أو من خلال عمل التقاص السريع ما بين المستحق لهم والواجب عليهم لما في ذلك من مراعاة الوضع الإقتصادي للمكلف، ومساعدته على الإستمرار في نشاطه.
- 6 - ضرورة تطبيق القوانين والأنظمة التي تضمن تحصيل حق الدولة من المتهربين والمتخلفين عن دفع مستحقاتهم تجاه الخزينة العامة كتطبيق قانون تحصيل الأموال الأميرية.
- 7 - من خلال توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة العمل على إنهاء ظاهرة إخفاء وإتلاف فواتير المقاصة الإسرائيلية التي يحصل عليها المكلف الفلسطيني عند شرائه المنتجات الإسرائيلية وإدخالها الى فلسطين، وتوعيته بأن ذلك يعتبر واجبا وطنيا مع ضرورة ربط ذلك في ازالة تخوف المكلف من إنعكاسها على تقديرات ضريبة الدخل في ظل الدائرة الموحدة.

قائمة المراجع والمصادر

القوانين والانتظمة:

- 1 الدستور الاردني المعدل، 2011.
- 2 قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 23 لسنة 1941.
- 3 قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 13 لسنة 1947.
- 4 قانون ضريبة الدخل الاردني رقم 25 لسنة 1964.
- 5 قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17 لسنة 2004.
- 6 القرار بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 2 لسنة 2008.
- 7 القرار بقانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011.
- 8 مسودة القرار بقانون توحيد الإجراءات الضريبية لسنة 2014 .
- 9 نظام الرسوم على المنتجات المحلية رقم 16 لسنة 1963.
- 10 نظام الإيرادات الموحد الفلسطيني(RMS)، 2014.
- 11 بروتوكول اتفاقية باريس الاقتصادية، 1994.
- 12 التعميمات والقرارات الإدارية، ضريبة الدخل، 1997.
- 13 التعميمات والقرارات الإدارية، ضريبة القيمة المضافة، 1997.
- 14 التعميمات والقرارات الإدارية، ضريبة الدخل، 2011.
- 15 التعميمات والقرارات الإدارية، ضريبة الدخل، 2012.
- 16 التعميمات والقرارات الادارية، ضريبة الدخل، 2015.

المراجع العربية:

- أبو كرش، شريف مصباح: إدارة المنازعات الضريبية في ربط وتحصيل الضرائب ، عمان ، الاردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006.
- إشتيه، عدوان معزوز: مسببات النزاع في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني ، بدون دار نشر ، 2006.
- بر كات، عبد الكريم صادق: دراسة في الاقتصاد المالي، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1983.
- بشور، عصام: المالية العامة والتشريع الضريبي، دمشق: مطبعة الروضة، 1993.
- حامد، عبير: مدخل مقترح لتصميم نظام معلومات لمقابلة احتياجات الادارة الضريبية المعلومات المحاسبية مع دراسة تطبيقية على ضريبة ارباح شركات الاموال ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالاسماعيلية، 2006 .
- حسن، فيصل: تأثير العوامل السلوكية على القياس المحاسبي لتحديد وعاء الضريبة على ايرادات المهن غير التجارية، دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالاسماعيلية، 2007.
- خصلونة، جهاد: المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاتها العملية وفقا للتشريع الاردني عمان: دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1999-2000 .
- الخطيب، كمال: دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين (1996-2003)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.
- الدقه، عبد الرحمن، السلامين، ياسر : المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين، فلسطين: مطبعة رابطة الجامعيين، 2007.

•الدقه، عبد الرحمن، السلامين، ياسر : المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين، فلسطين : مطبعة رابطة الجامعيين، 2012.

•السلامين، ياسر :آثار دمج دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة اداريا على الإيرادات والنفقات العامة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس، فلسطين، 2003.

•سلوم، حسين: المالية العامة.القانون المالي والضريبي ، دراسة مقارنة، بيروت: دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر،1990.

•الشرع، طالب نور:الجريمة الضريبية، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2008.

•صادق، مورييس: موسوعة التهريب الضريبي، القاهرة: دار الكتاب الذهبي، 1999.

•عبد الحميد، عبد الفتاح عبد الرحمن: اقتصاديات المالية العامة ، دراسه نظرية تطبيقية، المنصورة : جامعة المنصورة ، 1990.

•عبد الغفور، حسام فايز: العلاقة بين المكلف والادارة الضريبية و أثرها على التحصيل والجباية، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطني، نابلس، فلسطين، 2008.

•عطية، قدرى نقولا: ذاتية القانون الضريبي وأهميّة تطبيقها، الاسكندرية: مطبعة معهد دون بوسكو، 1960.

•علاوة، عاطف: السياسات الضريبية الفلسطينية، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، 1997.

•علاوة، عاطف: شرعية الضرائب في الاراضي الفلسطينية المحتلة، رام الله، جامعة

• العلكاوي، طلال جيجان: تقييم العوامل المؤثرة في قرارات مقدي ضريبة الدخل لمواجهة التهرب الضريبي في المملكة الاردنية الهاشمية من وجهة نظر مقدي ضريبة الدخل، مجلة البصائر، المجلد 10، 2006.

• علوي، طلعت: آلية المقايضة في جباية ضريبة القيمة المضافة، رام الله: وزارة المالية، كانون أول 2002.

• عواضة، حسن، قطيش، عبدالرؤوف: المالية العامة، الموازنة-نفقاتها- وارداتها (ضرائب، رسوم)، القروض-الاصدار النقدي-الخزينة، دراسة مقارنة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.

• فهمي، محمد موسى ، عبد الله، سيد لطفي: الضريبة الموحدة على الاشخاص وتطبيقاتها العملية ، 1999.

• القاضي، عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الاسلام ، الإسكندرية: مطبعة الرشاد، 1980.

• القيسي، أعاد حمود: المالية العامة والتشريع الضريبي ، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2008.

• محمد، نهى: تطبيق منهج الادارة الاستراتيجية في مصلحة الضرائب المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالاسماعيلية، 2011.

• مسيمي، دلال: السياسة الضريبية ودورها في تنمي ة الاقتصاد الفلسطيني ، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.

• موسى، عمرو: ضريبة القيمة المضافة وعلاقتها بضريبة الدخل ، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.

• هندی، منير إبراهيم: ادارة الأسواق والمنشآت المالية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002.

المراجع الأجنبية والانترنت:

Michael D' Ascenzo-2005.relationships between tax administration & tax Agent /taxpayers. the asia -Oceania Consultants Association (AOTCA) general meeting,Manila 11 November 2005 from <http://www.ato.gov.au/large/content.asp>

الدوريات:

- 1 إعلان مدير عام الجمارك والمكوس - جريدة القدس يوم 2005/9/7، العدد 12951.
- 2 مجلة نقابة المحامين التي تصدرها نقابة المحامين الاردنيين في عمان - الملحق الأول لعام 1995، صفحة (6) وما بعدها.
- 3 منشورات وزارة المالية الفلسطينية: استراتيجية منظومة توحيد الإيرادات 2014-2016.

الملاحق

ملحق رقم 1 : قائمة بأسماء المحكمين

- الدكتور غسان دعاس: كلية الاقتصاد والعلوم الإجتماعية، قسم المحاسبة، جامعة النجاح الوطنية.
- الدكتور سهيل صالحة: رئيس قسم المناهج والتدريس، جامعة النجاح الوطنية.
- الدكتور حسن السفاريني: مستشار ضريبة الدخل في وزارة المالية الفلسطينية حتى عام 2008، عضو هيئة تدريس، كلية القانون، جامعة النجاح الوطنية .
- الدكتور احمد دبك: محاضر غير متفرغ، برنامج منازعات ضريبية، جامعة النجاح الوطنية.
- الأستاذ هشام التايه: مدير ضريبة دخل قفيلية، عضو هيئة تدريس، جامعة القدس المفتوحة، طولكرم.
- الاستاذ عبد الرحمن دقه: مدير دائرة كبار المكلفين سابقا، مدير دائرة ضريبة دخل طولكرم حاليا، عضو هيئة تدريس، جامعة القدس المفتوحة، جنين.
- الاستاذ عاطف عمارنه: مدير ضريبة دخل نابلس.
- السيد هاشم دروبي: نائب مدير عام ضريبة الدخل في فلسطين .
- الاستاذ اسامة صبري : مدقق قانوني، قفيلية.

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
برنامج المنازعات الضريبية

استبيان

حضرة السيد/المكلف المحترم :

تحية طيبة وبعد :

يقوم الباحث بإعداد دراسة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية بعنوان "استراتيجية توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في فلسطين واثار ذلك على الإلتزام الضريبي وحصيلة الخزينة العامة " .

تهدف هذه الاستبانة إلى قياس مدى نجاح الادارة الضريبية في تطبيق استراتيجية توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة، وقياس مدى قبول المكلفين بالإجراءات والتعليمات الصادرة عنها، وبالتالي قياس مدى التزامهم الطوعي بالضريبة والوفاء باستحقاقاتها، والذي سيعمل على الحد من حجم التهرب الضريبي وارتفاع الجباية.

نأمل منكم الإجابة عن بنود هذه الاستبانة بدقة وموضوعية، وذلك بوضع إشارة (X) في المكان المناسب، ويؤكد الباحث بأن إجاباتكم ستكون بغاية السرية، وأن البيانات ستكون لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

الباحث : اياد حسين موسى سلمان

القسم الأول

معلومات خاصة بالمكلف المستجيب

يتكون القسم الأول من معلومات خاصة بالمكلف المستجيب، يرجى وضع إشارة (X) أمام العبارة المناسبة:

1 - نوع الملف: فردي ☐ شركة عادية ☐ شركة مساهمة خصوصية ☐ مساهمة عامة ☐

2 - عدد الموظفين: أقل من 20 ☐ من 20 - 50 ☐ أكثر من 50 ☐

3- وجود حسابات رسمية : نعم ☐ لا ☐

4 - نوع النشاط : صناعي ☐ تجاري ☐ خدماتي ☐ غير ذلك ☐

5 - عمر الشركة: 5 سنوات فأقل ☐ 5 - 10 سنوات ☐ 10 سنوات فأكثر ☐

6- عنوان الشركة: شمال الضفة الغربية ☐ وسط الضفة الغربية ☐ جنوب الضفة الغربية ☐

حدد المحافظة:

القسم الثاني

يتناول القسم الثاني من هذه الاستبانة أربعة مجالات، ويتكون كل مجال من عدة عبارات، يرجى الإجابة عنها كاملة، وذلك بوضع إشارة (x) في المربع الذي يتناسب مع إجابتكم:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
	المجال الأول : دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي					
1	توحيد الضريبتين يساهم في تحسين العلاقة بين الدائرة والمكلف.					
2	توحيد الضريبتين يساهم في زيادة نسبة التصريح عن فواتير المقاصة الاسرائيلية وتوريدها للدائرة الموحدة.					
3	توحيد الضريبتين يساهم في تحقيق نوع من الإستقرار في الوضع المالي للمكلف.					
4	توحيد الضريبتين يساهم في رفع مستوى ثقة المكلف في أن ما يدفعه من ضرائب يعود عليه كخدمات.					
5	توحيد الضريبتين يساهم في الحد من مظاهر الفساد المالي في أوجه صرف الضرائب.					
6	توحيد الضريبتين يساهم في تعزيز الثقة في حسابات المكلفين أكثر منه في حال عدم التوحيد.					
7	توحيد الضريبتين يساهم في تحقيق العدالة من حيث تسجيل وتسوية معظم ملفات المكلفين.					
8	توحيد الضريبتين يساهم في تخفيض العبء الضريبي عن المكلفين.					
9	توحيد الضريبتين يساهم في تحقيق رضى المكلفين عن مستوى الخدمات المقدمة.					
10	توحيد الضريبتين يساهم في تبديد مخاوف المكلفين من تقديرات ضريبة الدخل.					
	المجال الثاني: دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين.					
11	توحيد الضريبتين يساعد على تسهيل حصول المكلف على خدماته.					
12	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تسهيل الإجراءات على المكلف من خلال تقديم الوثائق لملف واحد في دائرة واحدة.					
13	توحيد الضريبتين يؤدي إلى توحيد إجراءات تسوية وتدقيق الملفات.					
14	توحيد الضريبتين يؤدي إلى اتباع إجراءات تتناسب مع واقع وطبيعة عمل المكلف .					
15	توحيد الضريبتين تؤدي إلى مراعاة الظروف الإقتصادية والإجتماعية للمكلف.					
16	توحيد الضريبتين يساهم في التخفيف من الأتعاب المدفوعة للمحاسبين نتيجة التعامل مع ملف واحد (دخل وقيمة مضافة).					
17	توحيد الضريبتين يساعد على توفير الوقت والجهد على المكلف من خلال تخفيض عدد مرات مراجعته للدوائر الضريبية.					
	المجال الثالث: دور توحيد ضريبيتي الدخل والقيمة المضافة في توسيع قاعدة المكلفين من خلال زيادة الإلتزام الطوعي بها.					
18	توحيد الضريبتين يساهم في زياده وعي المكلف حول أهمية ما يدفعه من ضرائب					

					كواجب وطني.	
					توحيد الضريبتين يؤدي إلى تطور كفاءة الجهاز الإداري الضريبي مما يساعد على حفظ حقوق المكلف.	19
					توحيد الضريبتين من شأنه أن يشجع المكلف على الاستثمار.	20
					توحيد الضريبتين من شأنه أن يؤدي إلى توحيد القوانين والاصلاح الضريبي.	21
					تخفيض الدائرة الموحدة للعبء الضريبي من شأنه التشجيع على الالتزام الطوعي للمكلفين.	22
					توحيد الضريبتين يؤدي إلى رفع مستوى الثقة بالجهاز الضريبي وأوجه صرف الضرائب.	23
					توحيد الضريبتين يساعد على التخفيف من المحسوبة والمزاجية في تسوية الملفات.	24
					المجال الرابع: دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في زيادة التحصيل والجبائية.	
					توحيد الضريبتين يؤدي إلى استخدام نماذج جبائية موحدة تسهل عملية التسديد على المكلف.	25
					توحيد الضريبتين يساهم في مراعاة قدرة المكلف المالية على التسديد.	26
					توحيد الضريبتين يؤدي إلى السرعة في تسوية الفروقات الضريبية من خلال عمل التقاص بينهما.	27
					توحيد الضريبتين يشجع المكلفين على إظهار جميع مصادر دخولهم.	28
					توحيد الضريبتين يترتب عليه دفع المستحقات الضريبية دون أية ضغوط من موظفي الدائرة الموحدة.	29
					وجود دائرة موحدة يشجع المكلفين على انتهاء التزاماتهم الضريبية.	30
					توحيد الضريبتين يساهم في زيادة جبائية وحصيلة الخزينة من خلال زيادة نسبة التصريح عن فوائد المقاصة الاسرائيلية.	31
					توحيد الضريبتين يقلص من إمكانية الخداع أو التمويه الضريبي.	32

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
برنامج المنازعات الضريبية

استبيان

حضرة الاخ والزميل في دائرة ضريبة الدخل والقيمة المضافة المحترم :
تحية طيبة وبعد :

يقوم الباحث بإعداد دراسة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية بعنوان "استراتيجية توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في فلسطين واثار ذلك على الإلتزام الضريبي وحصيلة الخزينة العامة " .

تهدف هذه الاستبانة إلى قياس مدى نجاح الإدارة الضريبية في تطبيق استراتيجية توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة، وقياس مدى قبول المكلفين بالإجراءات والتعليمات الصادرة عنها ، وبالتالي قياس مدى التزامهم الطوعي بالضريبة والوفاء باستحقاقاتها، والذي سيعمل على الحد من حجم التهرب الضريبي وارتفاع الجباية.

نأمل منكم الإجابة عن بنود هذه الاستبانة بدقة وموضوعية، وذلك بوضع إشارة (X) في المكان المناسب، ويؤكد الباحث بأن إجاباتكم ستكون بغاية السرية، وأن البيانات ستكون لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

الباحث : اياد حسين موسى سلمان

القسم الأول

معلومات خاصة بالموظف المسجيب

يتكون القسم الأول من معلومات خاصة بالموظف المجيب، لقياس دور توحيد ضريبتى الدخل والقيمة المضافة من وجهة نظر الموظف الذي يقع على عاتقه تنفيذ استراتيجية التوحيد، يرجى وضع إشارة (X) أمام العبارة المناسبة لاجابتك :

- 1 - الجنس :
(1) ذكر
(2) انثى
- 2 - الحالة الإجتماعية :
(1) اعزب
(2) متزوج
(3) غير ذلك
- 3 - موظف في دائرة :
(1) ضريبة القيمة المضافة
(2) ضريبة الدخل
- 4 - المسمى الوظيفي :
(1) مدير
(2) نائب مدير
(3) رئيس قسم
(4) مقدر / فاحص حسابات
- 5 - العمر:
(1) 35--25 سنة
(2) 45--36 سنة
(3) 55--46 سنة
(4) 56 سنة فما فوق
- 6 - المؤهل العلمي :
(1) دبلوم فما دون
(2) بكالوريوس
(3) ماجستير
(4) دكتوراه
- 7 - سنوات الخبرة :
(1) من 1 -- 10 سنوات
(2) من 11 -- 20 سنوات
(3) من 21 سنة فما فوق

القسم الثاني

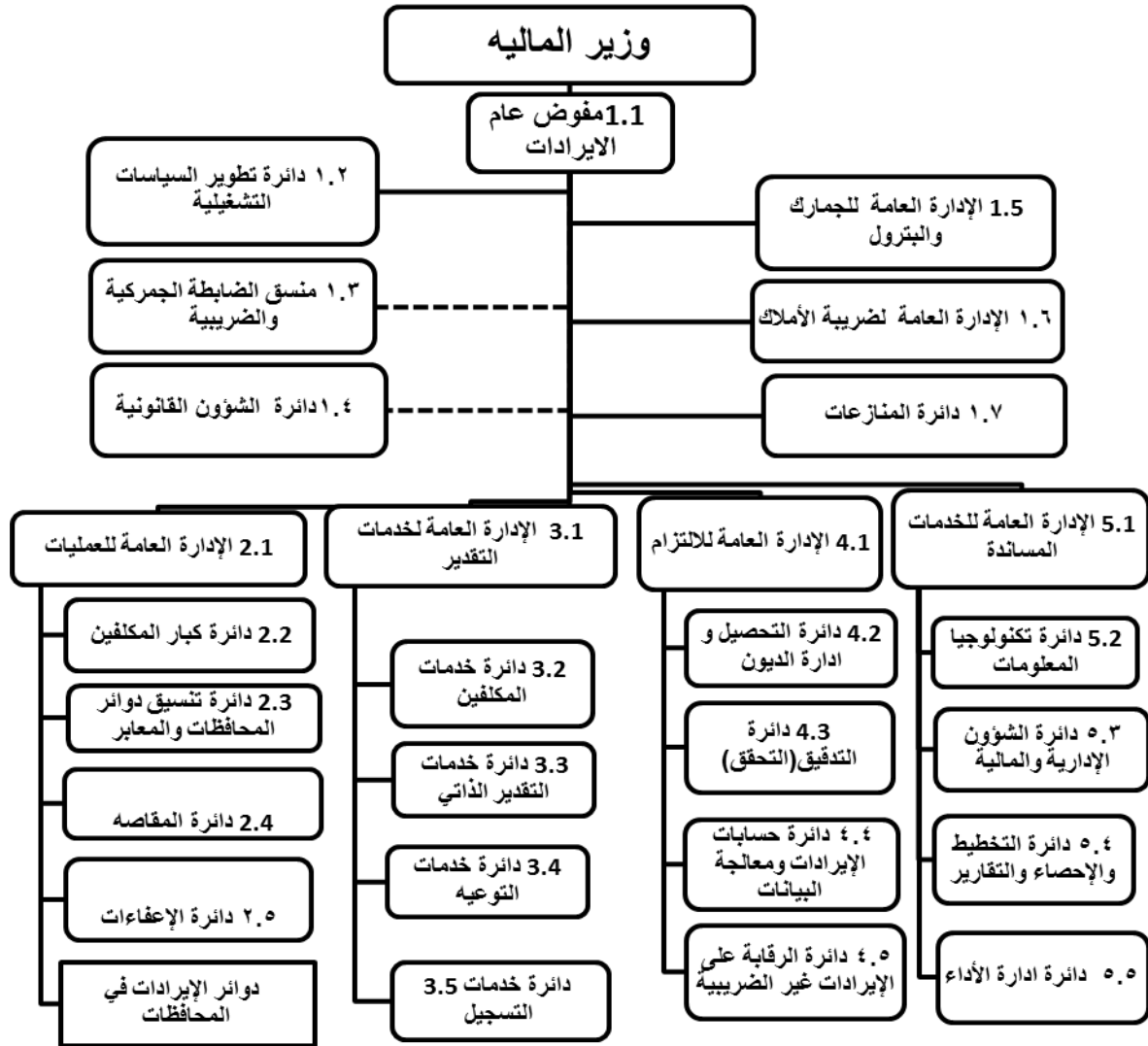
يتناول القسم الثاني لهذه الاستبانة خمس مجالات، ويتكون كل مجال من عدة عبارات، يرجى الإجابة عنها كاملة، وذلك بوضع إشارة (x) في المربع الذي يتناسب مع إجابتكم:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض بشدة
	المجال الأول: دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في الحد من التهرب الضريبي				
1	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تبادل المعلومات التي تساهم في الكشف عن مواضع التهرب الضريبي عند المكلفين .				
2	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تبادل الخبرات الوظيفية بين الموظفين.				
3	توحيد الضريبتين يؤدي زيادة قدرة الموظف على تحليل بيانات المكلف .				
4	توحيد الضريبتين يساعد على تحديد أماكن التهرب الضريبي .				
5	توحيد الضريبتين يساهم في التقليل من فرص التهرب الضريبي في احدى الضريبتين على حساب الاخرى .				
6	توحيد الضريبتين يساهم في الحد من التهرب الضريبي في كلا الدائرتين .				
7	توحيد الضريبتين يساعد في بناء قاعدة بيانات موحدة للمكلفين .				
	المجال الثاني: دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض النفقات التشغيلية				
8	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تقليص عدد الموظفين والمسؤولين.				
9	توحيد الضريبتين يؤدي إلى توجيه عدد من الموظفين في تفعيل وتوسيع العمل في مجالات أخرى مثل التفتيش الميداني .				
10	توحيد الضريبتين من شأنه أن يؤدي إلى تقليص المصاريف والنفقات الجارية .				
	توحيد الضريبتين يؤدي إلى استغلال طاقة وكفاءة الموظفين .				
11	توحيد الضريبتين يؤدي إلى استغلال الوقت بشكل افضل نتيجة زيادة المهام التي ستترتب على الموظف للقيام بها .				
12	توحيد الضريبتين سيتغلب على صعوبة تنازع الاختصاص بين موظفيها				
13	توحيد الضريبتين يؤدي إلى الأخذ بكفاءة الموظف وخبرته وبالتالي وضع الموظف المناسب في المكان المناسب .				
14	توحيد الضريبتين يساهم في تحسين جودة الأداء الضريبي نتيجة لتوافر المعلومات .				
15	توحيد الضريبتين يساهم في تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين.				
	المجال الثالث: دور توحيد ضريبي الدخل والقيمة المضافة في تخفيض وتسهيل إجراءات التسجيل والتسوية لملفات المكلفين				
16	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تسجيل وفتح ملف واحد للمكلف.				
17	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تسوية الملف وتدقيقه مره واحدة.				
18	متطلبات وإجراءات نظام توحيد الضرائب تساعد على تخفيف عبء تقديم البيانات والوثائق لأكثر من جهة.				
19	توحيد الضريبتين يساعد على حصول المكلف على خدمته من خلال تقديم معاملته واحدة .				

					20	توحيد الضريبتين يؤدي إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين .
					21	توحيد الضريبتين يساهم في تحسين ورفع مستوى تعامل الموظفين مع ملفات المكلفين بشكل أكثر مرونة .
						المجال الرابع: دور توحيد ضريبتَي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الحصيلة والجباية
					22	توحيد الضريبتين من شأنه تعزيز التعاون بين الدائرتين في تحصيل الدين الضريبي من خلال عمل تقاص الضرائب اللازم بينهما .
					23	توحيد الضريبتين يؤدي إلى استخدام نماذج جباية موحدة تسهل عملية التسديد للمكلف .
					24	توحيد الضريبتين يؤدي إلى خلق أجواء مريحة لعمل الموظف وبالتالي بذل المزيد من الجهد في ربط الضريبة وتحصيلها .
					25	توحيد الضريبتين يؤدي إلى ظهور الكثير من البيانات والمعلومات التي كان المكلف لا يظهرها في كشوفاته وأقراراته المقدمة .
					26	وجود دائرة موحدة يشكل حافزا للمكلفين العمل على إنهاء وتسوية التزاماتهم الضريبية.
					27	توحيد الضريبتين يكون سببا في توقف الكثير من المكلفين عن الاستمرار في إخفاء بياناتهم المتعلقة بحقيقة إيراداتهم .
					28	توحيد الضريبتين يكون له أثر كبير في اكتشاف الفروقات الضريبية التي قد تكون موجودة في ملفات المكلفين.
					29	وجود دائره موحده يؤدي إلى التخفيف والحد من تكاليف التحصيل.
					30	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تسديد المستحقات الضريبية في بعض الملفات .
						المجال الخامس : دور توحيد ضريبتَي الدخل والقيمة المضافة في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين .
					31	توحيد الضريبتين يؤدي إلى الإصلاح الضريبي من خلال تشكيل جهاز اداري كفؤ سيتعامل معه.
					32	توحيد الضريبتين يؤدي إلى زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين.
					33	توحيد الضريبتين يشكل دافعا لزيادة الإلتزام الضريبي .
					34	توحيد الضريبتين يؤدي إلى توحيد التشريعات والقوانين التي ستكون مصدرا لاستقرار مركز المكلف المالي .
					35	توحيد الضريبتين يؤدي إلى توحيد النشرات والتعليمات التي تساعد على فهمه لحقوقه والتزاماته بشكل واضح .
					36	توحيد الضريبتين يؤدي إلى تقليل نسبة الخداع التي يبديها المكلفين.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

هيكلية مفوضية الإيرادات



An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

**The Amalgamation Policy of Palestinian Income
and Added Tax Department, and its Effect on
Commitment and Treasury Collection**

By

Eyad Husein A-Salman

Supervisors

Dr. Ghassan D'aas

**The Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of Requirements for the
Degree of Master of Tax Disputes, Faculty of Graduate Studies, An-
Najah National University, Nablus, Palestine.**

2015

**The Amalgamation Policy of Palestinian Income value and Added Tax
Department, and its Effect on Commitment and Treasury Collection**

by

Eyad Husein Mosa Salman

Supervisor

Dr. Ghassan D'aas

Abstract

The main objective of preparing and conducting this study is to measure the possibility of success of applying the amalgamation Strategy on one of the most important resources of the Treasury for the State of Palestine, which stands for consolidating, both, the income tax and the value-added tax. Especially that the consolidation process has started already, and it has been applied in one of the most important Tax Departments which includes the largest files of taxpayers in Palestine, which is the Department of Senior Taxpayers.

To achieve the goal of the study, the work firstly is to measure the consolidation status that is occurring in this Department, and then explore the reached outcomes, whether they were positive or negative in terms of the role of this consolidation in reducing the operationalexpenditures, limiting the level of tax evasion in Palestine, and in raising the level of provided services for the Taxpayers, which is reflected on increasing and expanding the base of commitment to voluntary tax, and on increasing the collection and tax outturn received by the Treasury.

Therefore, the researcher has used the Descriptive and Analytical Approach, and developing the research toola questionnaire for two communities:

The First Community: all of the taxpayers in the Department of Taxpayers in the West Bank, except for the files of the financial institutions subsidiary to the sector of banks, and sector of insurance, This community consists of (304) taxpayers as per the statistics of the Palestinian Unified Revenues Management System (RMS), conducted in June, 2014. An amount of (169) taxpayers, (55.5%) were selected as a random sample from this community.

The Second Community: all of the staff working in the departments of income tax and value-added tax, who are working in the field of taxes directly, including (managers, managers' deputies, departments' heads, estimators, and accounts' examiners) in all of the governorates of the West Bank including the employees of the department of senior taxpayers, where the size of this community has reached (412) employees, and a random sample with an amount of (184) employees, was selected from it, constituting approximately 44.6% of both departments, after the data was collected, it was processed statistically using SPSS program.

The study was concluded after the Ministry of Finance in Palestine has truly applied the strategy of consolidation since approximately three years. The following are the main conclusions and recommendations:

First: The taxpayers give approval on the process of consolidation of both taxes, the approval range has come in **from medium to low** in its fields of contributions, starting from limiting the tax evasion or expanding the base of voluntary commitment, or in increasing the outturn and collection, and ending with not contributing in the reduction or facilitation of the

procedures of dealing with taxpayers. Based on that, we can see that “the consolidation of both taxes did not contribute a lot in raising the rate of tax compliance nor the income of General Treasury”.

Secondly: The approval of the employees who were included in the sample in the other field related to the consolidation contribution of reducing and diminishing the level of operational expenditures, and the fifth field related to raising tax awareness among senior taxpayers was on a medium level.

Thirdly: the approval of the staff in the first field which is related to the consolidation contribution in limiting tax evasion, and the third field which is related to the role of consolidation in reducing and facilitating the procedures of registration and reconciliation for the taxpayers files and in the fourth field which is related to increasing the outturn and collection, was on a high level.

Based on the approval level that the employees expressed on the fields of the study, we can say that “tax consolidation did not contribute in raising the tax compliance of the taxpayers; on the other hand, it contributed to a great extent in raising the income of General Treasury”.

Our recommendation to the administration of unification, in terms of the employees to seek achieving the satisfaction of the staff and acting fairly to them as much as possible, so that this could be a motivation for them to do their tasks and duties assigned to them.

As for the taxpayers, this future administration- in the light of this consolidation- has to do all the necessary procedures and instructions that shall guarantee achieving a better level of the services provided to taxpayers, raising and enhancing the level of dealing regarding reconciliation of their files and reducing the tax burdens off their shoulders, in order to build the bridges of trust with them, and to change their feelings of being targeted for collection purposes only, without considering justice in their accountability.

